وزارة التعليم العـــــــــالي والبحـــــــث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

واقع وآفاق التكتلات الإقتصادية الإقليمية ـ دراسة حالة الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة BREXIT -

إعداد
- بوسري صلاح الدين
- مزغيش رابح

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ عمورة عاشور	محمد الصديق بن يحيى جيجل	رئيسا
د/ لواج منير	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مشرفا ومقررا
د/ صايفي عمار	محمد الصديق بن يحيى جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 / 2019

الإهداء

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب.

إلى من نحلت أنامله ليقدم لحظة سعادة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمد لي طريق العلم.

إلى القلب الكبير **والدي العزيز.**

إلى حكمتي..... وعلمي.

إلى أدبي..... وحلمي.

إلى طريقي..... المستقيم.

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل،

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

أمي الغالية.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله.

إلى من آثروني على أنفسهم.

إلى من علَّموني علم الحياة.

إلى من أظهر ولي ما هو أجمل في الحياة.

إلى إخوتي.

التشكرات

تشكرات

بسم الله الذي لا إله لنا سواه والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم، سيد الأولين و الآخرين حبيب كل المؤمنين.

الحمد لله كثيرًا لأن الحمد واجب على من أحسن الله إليه نحمده ونشكره على إنعامه علينا نور العلم الذي أنار لنا الطريق إلى أداء العلم والمعرفة لأداء الواجب، نشكره عزً وجل شكرًا

جزيلاً لأن بفضله استطعنا أن نصل إلى هذا المستوى العلمي

وأعطانا الصبر على صعوبات المشوار الدراسي،

فالحمد لله على نعمة العقل وكفا بها نعمة

والحمد لله على نعمة الصحة

وكفا بها نعمة.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "لواج منير" الذي لم يبخل علينا

بنصائحه القيمة وبتوجيهاته المتواصلة لنا.

وأخيرا نشكر كلً من مد لنا يد العون من بعيد أو من قريب لإتمام هذا العمل المتواضع.

الملخص

ملخص:

بعدما كانت التكتلات الإقليمية هي السمة الغالبة على الاقتصاد الدولي مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، التي شهدت ازدهارا كبيرا لفكرة التكتلات الإقليمية، أين تسعى معظم الدول من الإستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشأ عنها، حيث جاءت هذه الدراسة بالتحليل والأرقام لتبرز الصدع الذي ضرب هذه الأخيرة وعلى رأسها الإتحاد الأوربي الذي يعتبر أنجحها على الإطلاق.

مع بروز أزمة البريكسيت في هذا الظرف الحساس الذي ميزته تحديات كبيرة وحربا تجارية بين مختلف القوى الاقتصادية، أصبح جليا اهتزاز عرش الإتحاد الأوربي، وصار من الضرورة بما كان مراجعة سياساته بما يضمن استمراره، أما الطرف البريطاني فتنتظره فترة عصيبة تمتد إلى سنوات أو حتى إلى عقود، يجعل من أثر خروجها من الإتحاد الأوربي بليغا، أمرا يحتم الإسراع في إيجاد البدائل الاقتصادية والتجارية التي تسمح بتعافي اقتصادها في أقرب الآجال.

Abstract:

After the regional blocs were the dominant feature of the international economy at the end of the last century and the beginning of the third millennium, where the idea of regional blocs flourished, where most countries seek to benefit from the added values and advantages that may arise from them, this study analyzed and figures to highlight the rift that The latter, led by the European Union, is the most successful of all.

With the emergence of the Brexit crisis in this delicate circumstance, characterized by great challenges and a trade war between the various economic forces, the vibration of the European Union became evident. It became necessary to review its policies to ensure its continuation. The British side is waiting for a difficult period of years or even decades, Makes the impact of the exit from the European Union eloquently, it is imperative to accelerate the development of economic and trade alternatives that allow the recovery of its economy as soon as possible.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكتل الإقتصادي	21
الجدول رقم (02)	مراحل التكتل الاقتصادي	27
الجدول رقم (03)	معطيات عامة حول الإقتصاد الأوروبي	39
الجدول رقم (04)	نسبة الحقوق الجمركية المطبقة على واردات الإتحاد الأوروبي (28 دولة) من المنتجات غير الزراعية وغير البترولية	39
الجدول رقم (05)	الحقوق الجمركية المطبقة على واردات دول النافتا من المنتجات غير الزراعية وغير البترولية	43
الجدول رقم (06)	تطور مؤشرات الآيبيك (الوحدة : تريليون دولار)	45
الجدول رقم (07)	الإتفاقيات التجارية الدولية المعترف بها من طرف المنظمة العالمية للتجارة	51
الجدول رقم (08)	نسبة التجارة داخل بعض التكتلات إلى حجم التجارة العالمية	52
الجدول رقم (09)	تطور معدل القيود الجمركية على الواردات الأمريكية	60
الجدول رقم (10)	نسبة التصويت لكل منطقة داخل المملكة البريطانية	81
الجدول رقم (11)	المعاملات التجارية البريطانية لعام 2015 سلع وخدمات	82
الجدول رقم (12)	أهم المتعاملين التجاريين من داخل الإتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة	82
الجدول رقم (13)	مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوربي	83
الجدول رقم (14)	تحويلات استفادت منها المملكة المتحدة عامي 2014، 2015 في إطار برامج الإتحاد الأوربي المختلفة	84
الجدول رقم (15)	حجم المبادلات التجارية بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي عام2015	85
الجدول رقم (16)	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا سنة 2014	88
الجدول رقم (17)	نسبة انخفاض PIB/ للفرد حتى عام 2030	92
الجدول رقم (18)	التغير في التعريفة الجمركية (%) حسب القطاعات الكبرى (لسيناريو 4 والسيناريو 5)	103
الجدول رقم (19)	التغير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات	103
الجدول رقم (20)	التغير في الإستثمار قصير الأجل (%) بحسب القطاعات في بريطانيا	104
الجدول رقم (21)	تباطؤ الاستثمار طويل الأجل بين 2021-2030	105
الجدول رقم (22)	ملخص لافتراضات الهجرة والسكان2019-2030	106
الجدول رقم (23)	تطور الإنتاجية عبر القطاعات مقارنة بسنة الأساس2020	107

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	منحنى Krugman ويربط بين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات	19
الشكل رقم 2	آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية	31
الشكل رقم 3	تطور المبادلات التجارية البينية داخل تكتل "النافتا"	43
الشكل رقم 4	تطور عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية عبر العالم، 1948-2019	51
الشكل رقم 5	عدد التدابير التمييزية لمجموعة العشرين G20 ما بين 2008-2017	61
الشكل رقم 6	عدد المهاجرين إلى بريطانيا بين عامي 1975 و 2016	72
الشكل رقم 7	الناتج المحلي الداخلي لكل من منطقة اليورو والو.م.أ بين 2007 و2015	75
الشكل رقم 8	توزيع الواردات البريطانية عام 2015	86
الشكل رقم 9	توزيع الصادرات البريطانية عام 2015	86
الشكل رقم 10	أداء الجنيه مقابل اليورو	86
الشكل رقم 11	مساهمة بريطانيا في موازنة الإتحاد الأوربي	90
الشكل رقم 12	صافي المساهمة البريطانية في ميزانية الإتحاد الأوربي (الوحدة مليار أورو)	91
الشكل رقم 13	انعكاسات البريكسيت على PIB لكل فرد في بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي	92
الشكل رقم 14	توزيع واردات بريطانيا بين دول العالم	93
الشكل رقم 15	توزيع المهاجرين الأوربيين في بريطانيا حسب جنسياتهم	94
الشكل رقم 16	أشكال العلاقات التجارية المختلفة داخل الإتحاد الأوربي	100

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الملخص	**I**
فهرس المحتويات	**IV - II**
قائمة الجداول	**VI - V**
قائمة الأشكال	**VII**
المقدمة العامة	**أ- ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للتكتل الإقتصادي الإقليمي .	**05**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقتصادي الإقليمية .	**07**
المطلب الأول: تعريف التكتل الإقتصادي الإقليمي.	**07**
المطلب الثاني: دوافع التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	**09**
المطلب الثالث: شروط التكتل الإقتصادي الإقليمي.	**10**
المبحث الثاني: التكتلات الإقتصادية الإقليمية بين التنظير والواقع .	**13**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتكتلات الإقتصادية الإقليمية .	**13**
المطلب الثاني: مزايا وتكاليف التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	**16**
المطلب الثالث: سمات الإقليمية الجديدة وأسباب ظهورها.	**20**
المبحث الثالث: درجات التكتلات الإقليمي ،أهدافه وآثاره على التجارة الخارجية .	**24**
المطلب الأول: درجات التكتلات الإقتصادية الإقليمية .	**24**
المطلب الثاني: أهداف التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	**27**
المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توسع حجم التجارة الخارجية.	**29**
خلاصة الفصل الأول.	**32**
الفصل الثاني: واقع وآفاق التكتلات الإقتصادية الإقليمية .	**33**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: تقديم أهم التكتلات الإقليمية (التجارب الرائدة) .	**35**
المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي .	**35**
المطلب الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA	**40**
المطلب الثالث: منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC.	**44**
المطلب الرابع: مجلس التعاون الخليجي GCC.	**45**
المبحث الثاني: دراسة واقع التكتلات الإقليمية .	**48**
المطلب الأول : التكتلات الإقليمية في ظل النظام التجاري العالمي .	**48**
المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية في ظل العولمة.	**53**
المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية في ظل الأزمات الإقتصادية .	**56**
المبحث الثالث: مستقبل التكتلات الإقتصادية الإقليمية .	**58**
المطلب الأول: آثار السياسات الحمائية على التكتلات الإقليمية .	**58**
المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية والحرب التجارية بين القوى الكبرى.	**61**
المطلب الثالث: مستقبل التكتلات الإقليمية في ظل مراجعة إتفاقيات التبادل	**63**

الحر .	
خلاصة الفصل الثاني.	**65**
الفصل الثالث: الإتحاد الاوروبي وأزمة البريكست BRIXET.	**66**
تمهيد	**67**
المبحث الأول: البريكست بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوروبي .	**68**
المطلب الأول: دراسة **العلاقة البريطانية الأوروبية** .	**68**
المطلب الثاني: البريكست ودوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي.	**70**
المطلب الثالث : مراحل البريكست ، محطات ووقائع.	**76**
المبحث الثاني: التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي.	**80**
المطلب الأول: مكانة بريطانيا ضمن الإتحاد الأوربي.	**80**
المطلب الثاني: التداعيات الإقتصادية للبريكسيت على الإقتصاد البريطاني.	**84**
المطلب الثالث: تداعيات البريكسيت على اقتصاد الإتحاد الأوربي .	**90**
المبحث الثالث: إستشراف مستقبل العلاقات الأوروبريطانية في ظل السيناريوهات المحتملة.	**95**
المطلب الأول: سيناريوهات البريكست المتوقعة .	**95**
المطلب الثاني: تحليل نتائج البريكست على اقتصاد بريطانيا والإتحاد الأوروبي في ظل السيناريوهات المتوقعة .	**101**
خلاصة الفصل الثالث.	**109**
الخاتمة.	**111**
قائمة المراجع	**115**
الملاحق	

المقدمة العامة

شهد العالم عدة تطورات وتحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولي، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت توحي جميعها بالانقلاب على النظام الاقتصادي الدولي السائد، الذي أظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة، دعت إلى ضرورة التخلص من سياساته و بالتالي التخلي عنه .وتعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هده التكتلات من مراحل الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم، لدرجة يندر معها أن نجد دولة ليست عضوا في تكتل اقتصادي معين .وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة .حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدرها وانجحها على الإطلاق ونموذج يحتدى به، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)... وغيرها .ومن المتوقع بروز تكتلات اقتصادية أخرى في المرحلة القادمة، كما تعددت دوافع إقامة هذه التكتلات خاصة بين الدول المتقدمة من اجل ضمان مواقع أقوى في العالم، وتقوية مكانتها الاقتصادية وذلك بمنطق المصالح المشتركة.

تسعى معظم دول العالم إلى الدخول في هذه التكتلات و إقامة تجمعات إقليمية، من أجل الاستفادة من القيم المضافة و المزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات، و منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، توحيد المعايير التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وقد أصبحت التكتلات الإقليمية سمة غالبة على الإقتصاد الدولي خاصة مع نهاية العقد الأخير من الألفية الماضية وتطورت بشكل ملحوظ كما ونوعا، واعتبرت إلى حد بعيد وسيلة لتحرير التجارة على المستوى القطري تمهيدا لتوسيعها بالدخول في تكتلات أوسع عابرة للقارات تضم تجمعات جهوية أكبر حجما.

يعتبر الإتحاد الأوروبي أنجح التكتلات الإقتصادية الإقليمية، غير أن أكبر تحدي له هو تحدي داخلي كبير او ما يعرف بأزمته مع البريكست أو طلب خروج بريطانيا منه و التي انفجرت علنا في 23 جوان 2016 بعد تنظيم إستفتاء عام حول خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، 51.9 % من البريطانيين صوتوا ب"نعم" لخروج بريطانيا ،مما خلق صدمة كبيرة لدى الشارع الأوروبي كيف لا و هو متعلق بطلب خروج ثاني أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي ، إن الانعكاسات الإقتصادية و السياسية التي قد يخلفها خروج بريطانيا من التكتل تجعل من الإتحاد الأوروبي أهون مما هو عليه ، ويشوبه غموض حول مكانته المستقبلية .

1- الإشكالية :

تكمن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو واقع ومستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل أزمة البريكست Brixet ؟

يجرنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي التحديات التي يمكن أن يواجهها أي تكتل إقتصادي ، والتي تؤثر على واقعه و مستقبله ؟
- ✓ ما هي مكانة بريطانيا في الإتحاد الأوروبي، ودوافع خروجها من الإتحاد و آثارها عليه ؟
- ✓ ما هي تداعيات البريكست على الإتحاد الأوروبي بصفة عامة و بريطانيا بصفة خاصة؟
- ✓ ما هو مستقبل العلاقات الأورو- بريطانية في ظل السيناريوهات المحتملة؟
- ✓ ماذا يمكن لبريطانيا أن تستفيد من خروجها من الإتحاد الأوروبي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال دراستنا لـأزمة البريكسيت بالأرقام والتحاليل.

2- فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

- ✓ تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواءا على الجانب الإقتصادي أو السياسي.

✓ يشهد الإتحاد الأوروبي درجة كبيرة من الإندماج الإقتصادي والتجاري ما يجعل خروج بريطانيا أحد أهم أقطابه مؤثرا جدا.
✓ خروج بريطانيا يستهدف تحقيق رفاهية أكثر لشعوب المملكة بعد التحرر من قيود الإتحاد وإيجاد فرص بديلة خارجه .

3-أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة،وذلك من خلال الوقوف على أزمة تعصف بأكبر تكتل اقتصادي والتي قد تفتح الباب على أزمات مماثلة داخل الإتحاد الأوربي أو داخل تكتلات إقليمية أخرى، وبهذا يمكن أن نكون أمام تحول عميق في الخارطة الإقتصادية الدولية وبداية انحسار لظاهرة التكتلات التي طغت على الواجهة الدولية لعقود.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:
✓ تحديد التحديات والصعوبات التي قد تواجه مسار أي تكتل إقليمي، لما قد تحدثه من عرقلة مسار التكامل من جراء طلب خروج الأعضاء .
✓ بيان العوامل المتسببة في مشاكل الاتحاد الأوروبي الداخلية التي ألقت بظلالها على أزمة البريكست.
✓ التعرف على المشكلات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في ظل خروج بريطانيا من الإتحاد.
✓ الكشف عن الفرص التي يمكن أن تحققها بريطانيا في ظل خروجها من الإتحاد الأوروبي.
✓ تشخيص واقع الإتحاد الأوروبي، من أجل تحديد العناصر المعوقة لعمله و الحكم على مقدرته في خلق تنسيق فيما بين أعضائه.
✓ المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العلمي الميداني.

5- أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه، والتي نذكر أهمها فيما يلي:
✓ قياس الآثار المترتبة عن أزمة البريكسيت على أقوى تكتل اقتصادي في العالم.
✓ تتبع الأزمة في حينها بالتحليل والدراسة لمعرفة انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة.
✓ محاولة التنبؤ لظاهرة التكتلات الإقليمية ومستقبلها على المديين القصير والمتوسط.
✓ حداثة الظاهرة ومحاولة إثراء البحوث العلمية بموضوع جديد في ظل غياب المراجع والأبحاث.

وهذا ما يجسد في نظرنا أحد دوافع دراسة هذا الموضوع والمتمثل في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي.

6- المنهج العلمي المتبع:

من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث وتماشيا مع أهداف وأهمية وطبيعة الموضوع، فقد قمنا باستخدام أكثر من منهج:
✓ إتبعنا المنهج التاريخي الذي يستخدم للوصول إلى المعرفة بالرجوع إلى الماضي، ويتجلى ذلك من خلال تقديم أهم تجارب التكتلات الإقليمية.
✓ أما المنهج الوصفي والتحليلي فقد استخدم في تجميع البيانات والمعلومات حول التجربة الأوروبية، والظروف التي أحاطت بها والمتغيرات الراهنة خاصة أزمة البريكست ومراحلها وصولا إلى استشراف مستقبل الإتحاد الأوروبي.

7- محتويات الدراسة:

لإنجاز الدراسة تم تقسيم البحث إلي أربعة فصول:

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الإطار النظري للتكتل الإقتصادي الإقليمي** ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث نجد المبحث الأول جاء بعنوان مفهوم التكتلات الاقتصاديةالإقليمية ، علاقته ببعض المفاهيم الأخرى شروطه ودوافعه ، أما المبحث الثاني فيتناول التكتلات الإقتصادية الإقليمية بين التنظير و الواقع

، أما المبحث الثالث فيتحدث عن درجات التكتلات الإقتصادية و أهدافها و آثارها على التنمية الإقتصادية .

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان **آفاق ومستقبل التكتلات الإقتصادية الإقليمية** ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث ،حيث يتحدث المبحث الأول تقديم واقع أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية ، أما المبحث الثاني فقد ركز على واقع التكتلات الإقتصادية الإقليمية في ظل النظام الدولي ، والمبحث الثالث خصص لمستقبل التكتلات الإقتصادية الإقليمية .

أما **الفصل الثالث** فعنوانه مقارنة **الإتحاد الاوروبي في ظل حروج بريطانيا (أزمة البريكست BRIXET)** وقد قسم إلى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول يعرض البريكست بين الطلب البريطاني و التجسيد الأوروبي ، أما المبحث الثاني فيتناول واقع و تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والمبحث الثالث عن استشراف مستقبل العلاقات الأوروبريطانية في ظل السيناريوهات المحتملة .

وفي الأخير يختم البحث بنتائج وتوصيات.

8- الدراسات السابقة :

- دراسة الطالبة سكينة حملاوي اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي ، بجامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر سنة 20017 بعنوان إنعكاسات الأزمات الإقتصادية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الإتحاد الاوروبي – وهدفها محاولة تسليط الضوء على التكتلات الإقليمية ومسيرتها الجديدة بالتركيز على تكتل الإتحاد الإتحاد الأوروبي ، و التركيز على نقاط ضعف الوحدة الأوروبية .
- دراسة الطلاب عبد القادر بلة محمد محمد ، معتصم مدني السيد محمد ، صدام سليمان إبراهيم عثمان ، الصادق شمس الدين قوي آدم ، بحث لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي ، بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا سنة 2017 بعنوان : التكتلات الإقتصادية الدولية (الإتحاد الأوروبي نموذجا) في الفترة 2000-2017 ، وهدفها التعرف على ماهية التكتلات الإقتصادية و وتوضيح الآثار المترتبة عن الإنضمام لتلك التكتلات الاقتصادية ، التعرف على مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل خروج بريطانيا .

9- صعوبات الدراسة :

- نقص المراجع على مستوى الكلية الجامعية .
- الموضوع يجمع مابين الشق الإقتصادي والسياسي .
- عدم توفر المراجع باللغة العربية و أغلبها باللغة الأجنبية ، مما تطلب بدل جهد أكبر .

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي

تمهيد :

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم" متقدمة أو نامية " تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفي المبحث الثاني سوف نقف على التكتلات الإقليمية بين التنظير والواقع ، أما في المبحث الثالث والأخير فسنتطرق إلى درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وكذلك أهداف ومعوقات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الإتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الإقتصادية بكاملها، وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والتمويل والإستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الإقتصادية ، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة، مما أدى إلى تزايد التكتلات الإقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، ونستعرض في هذا المبحث ماهية التكتلات ثم دوافع التكتلات الإقتصادية وأخيرا أهميتها وشروط نجاحها .

المطلب الأول: تعريف التكتل الإقتصادي الإقليمي .

إن عبارة التكتل الإقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة، فبعض المؤلفين يدخلون التكتل الإجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان، وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكتل الإقتصادي .

ومع ذلك فإن الإصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف مع الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الإصطناعية كالتعريفة الجمركية بين الإقتصاديات المتكاملة[1].

فالتكتل الإقتصادي هو إصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وثوتيق أوضاعهم الإقتصادية بعضهم مع البعض الآخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستحذم التعريفة لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنظمة إلى الإتفاق[2].

ويعرف "بيلا بلاسا" (BILA BALASSA)* التكتل الإقتصادي بوصفه عملية (A PROCESS) وبوصفه حالة تجارية (A STATTE OF AFAIRS) ، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التميز بين الوحدات الإقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة، وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التميز بين الإقتصاديات القطرية، و"بيلا بلاسا" في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الإقتصادي تشمل الإجراءات التي تقضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الإتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الإقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكتل الإقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة[3].

كما يرى (B. BALASSA) مفهوم التكتل أكثر تحديدا، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكتل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فإنه يستبعد من تعريفه للتكتل الإقتصادي التكامل الإجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

---

(1) Bela balassa.the theory of economic integration (London: George Allen and Unwin LTD 2 end, 2005 ,P 11.

(2) A.Freeman 3, International trade (New York : Harper and Vow),1971 , p 168 .

* **بيلا بلاسا** ، هو إقتصادي مجري ولد بمدينة بودابست سنة 1928 وتوفي سنة 1991 ، إقترح سنة 1961 مخطط التكامل الجهوي وأصبح مرجعا للتكتلات الإقتصادية في كتاب نظرية التكامل الإقتصادي .

(3) **A.FREEMAN :** Op. Cit , p 169.

*JAN TINBERGEN : إقتصادي هولندي درس الرياضيات والعلوم الطبيعية في جامعة ليدن بهولندا لكنه كان منجدبا للإقتصاد ،حصل على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية ستة 1969 رفقة الإقتصادي النرويجي راجز فريتش .

*G. MYRDAl :إقتصادي سويدي ولد سنة 1898 وتوفي سنة 1987 حاصل على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية سنة 1974 .

***الدكتور عبد الغني عماد:** كاتب وأستاذ جامعي ،مواليد طرابلس –لبنان- رئيس المركز الثقافي للدراسات والأبحاث والتوثيق .

ويرى (JAN TINBERGEN)* أن التكتل الإقتصادي كعملية يشمل على العديد من الجوانب التي ذكرها (B.BALASSA)، فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون [1].

أما (G. MYRDAL)*، فيرى أن التكتل الإقتصادي عبارة عن العملية الإجتماعية والإقتصادية التي بموجبها تزيل جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الإقتصادية[2].

أما الدكتور (عبد الغني عماد)*، فيعتبر أن التكتل هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية بين أعضاء المجموعة الواحدة[3].

يتضح من خلال التعريفات السابقة أن التكتل الإقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثارا على الإقتصاديات المتكاملة باستخدام آليات دقيقة.

وفي الأخير يمكن القول أن التكتل الإقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الإقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

المطلب الثاني : دوافع التكتلات الإقتصادية .

بصفة عامة هناك عدة أسباب تدفع الدول لتفضيل التكتل الإقليمي نذكر منها ثلاثة دوافع أساسية:

أولا : الدوافع الإقتصادية .

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الإقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الإستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الإستثمار حيث يفضل المستثمرون الإستثمار داخل نطاق التكتل للإستفادة من إتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الإقتصادية فيما يلي [4]:

- ❖ التمتع بوفورا ت الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكتل بوفورا ت الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفورات الناتجة عن حجم الإنتاج والوفورات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- ❖ تحسين معدل التبادل الدولي وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الإحتكار وتشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- ❖ خلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية، حيث التكامل والتكتل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الإقتصادية واستقرار الأوضاع الإقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال إجتماعي.
- ❖ ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجأ الدول للإنضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل .

---

(1) فرنسيس جيرونيلام: **الاقتصاد الدولي**، ترجمه محمد عزيز و محمود سعيد الفاخري ، ط1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا ، 1991، ص 226 .

(2) فؤاد أبو ستيت : **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 2004 ، ص 7.

(3) عبد الغني عماد: **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة**، المستقبل العربي،1999 ، العدد 250 ص65 .

(4) حسين عمر : **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 13.

فيصبح التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بأن الدول النامية تتحمس للإنضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها.

ثانيا : دوافع سياسية.

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن تم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل إقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة وهذا للإستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية.

كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل " الآسيان " هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي، فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الإقتصادية التي تساعد على إرتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية، فإن هذه الدول تتجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات الفرنسية الألمانية التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951م، وكذلك مساهمة " الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين[1] .

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكتل سياسي، إلا أنه في المقابل قد يحدث من وراء التكتل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الإستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكتل الإقتصادي، لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير إقتصادية وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والإجتماعية.

المطلب الثالث : شروط التكتل الإقتصادي .

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوفر بعض المقومات والشروط الأساسية ، حيث يتطلب الأمر توافر شروط إقتصادية وأخرى سياسية [2] :

أولا : الشروط الإقتصادية .

تتطلب التكتلات شروطا إقتصادية ملائمة ومشجعة، منها توفر البنية الأساسية الملائمة واليد العاملة المؤهلة والمدربة، وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الإقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج.

- **توفر البيئة الأساسية الملائمة :** يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل إقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية إنتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الإقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل، ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الإقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الإقتصادي الإقليمي، وكذا تعذر تنمية إقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة خاصة تكامل عمليات الإستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة.
- **توفر الأيدي العاملة المدربة** : من العوامل المؤدية إلى نجاح التكتل الإقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية إنتقالها، مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل إستغلال مواردها

---

[1] أسامة المجذوب : **العولمة والإقليمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999، ص 55.

[2] إكرام عبد الرحيم : **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة** ، ط 2 ،مكتبة مديولي، القاهرة ،2009 ، ص 56.

الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الإقتصادي بين الدول المتكتلة.

❖ **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي :** وهو من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الإقتصادي وتأمين مستقبله، لأن هذا التخصص يجعل إقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة . مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فإن مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الإقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، حيث تفقد مثل هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الإقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.

❖ **إنسجام السياسات التجارية :** إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء ، وخاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الإستثمار لتنمية إقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، وعلى هذا الأساس لابد أن تهدف السياسة الإقليمية للإستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة ، وبالتالي فإن التخصص وتنسيق الإستثمارات سيمكنان من تجنب الإختلالات وازدواجية الإستخدام التي تتسبب في ضياع وهدر كبير لأن أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الإقتصادية لبلدان المنطقة هو التوزيع العادل لمكاسب التكتل [1].

❖ **توزيع مكاسب التكتل:**

إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن إندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية إتخاد عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف العوامل البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الإستثمار ولابد من إتخاد إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث إختلالات إقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الإيستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان المدفوعات للبلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحد في السوق الدولية ، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولابد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف[2].

ثانيا : الشروط السياسية .

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الإستجابة للأهداف السياسية والإقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجوهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى وأشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها .

---

[1] سكينة بن محمود **: مدخل لعلم الإقتصاد** ، ط 1، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2009 ، ص 225 .

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ص 57-58 .

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري وضع تصور عملي لكيفية الإستجابة لصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها بالإضافة إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الإستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي من أهم الأمور المعززة للتكامل مما يتيح للدول الصغيرة مشاركة كاملة إذا توفرت لديها قدرة نسبية على التفاوض إقليميا [1].

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية الإقليمية بين التنظير و الواقع .

نظرا لأهمية التكتل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري للتكتل ليسهل تجسيده على أرض الواقع، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات المفسرة للتكتل الاقتصادي من مزايا و مكاسب وما يحمله من تكاليف وصولا إلى السمات الإقليمية الجديدة وأسباب ظهورها.

المطلب الأول : النظريات المفسرة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية :

نظرا لأهمية التكتل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول ، فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري وتباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت بين الدراسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومات إقليمية مباشرة، وبين المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء تكامل من أسفل إلى أعلى، لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف، وبعدها ظهرت المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة ، وسنشرح فيما يلي كل منها[2].

أولا : المدرسة الاتحادية :

وتسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية ، بحيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات و التشريعات اللازمة ، وفقا لما يتفق عليها المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا و ينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح و تتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى : أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء و الرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها و يمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

القاعدة الأولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة و تيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحا أفضل مما تفعله الدولة و هذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.

القاعدة الثانية: تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن و صفه بقاعدة الديمقراطية.

الحالة الثانية : رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحا على حساب باقي فئات المجتمع ، و تكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة فيما بينها و من تم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي .

ثانيا :المدرسة التعاملية :

و قد رأت هذه الأخيرة أنه غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، و انه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية التي لا تثير أي حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة.

---

[1] السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي ، النظرية والسياسات**، ط 1 ، دار الفكر ، الأردن، 2011 ، ص 86.

[1] هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير عمان، 2005 ، ص 138.

ويرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دوشيش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول و تنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق وبناءا عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع و تكتيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية ، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة ، و ما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة وجه في التكامل ، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها[1].

ثالثا : المدرسة الوظيفية :

و قد شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة "ديفيد بيتراين"، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة اثر الانتقادات التي وجهت لها وقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكتل الدولي و فتحت مجالا واسعا أمام رياح التغيير وإعطاء الأهمية لكل ما من شأنه أن يؤثر في تحقيق النمو والرفاه الدولي[2].

1- المدرسة الوظيفية الأصلية :

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929 م، والحرب الباردة بين الكتلتين أنداك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني "ديفيد ميتران" (David Mitrany)، الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة ، إذ يرى أن النزعة الوطنية مجافية بطبيعتها للسلام ومن تم فإن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة ومحايدة سياسيا مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض تج ذب إليه الجماهير لأنها تحقق رفاهية البشر بشكل أفضل مما تحققه الحكومات الوطنية ، غير أن التنازل لمنظمات دولية عن مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تحفيز الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على جوانب أخرى أقل سيادية من الناحية السياسية بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما قد تبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها و تشير مختلف التجارب أنه ما لم يجري الاتفاق على الصيغة المؤسسية النهائية منذ البداية، فإن البدء بالأمور الأقل إثارة للخلاف سرعان ما ينتهي إلى طريق مسدود، كما أن التعاملات التي تأخذ بها المدرسة التعاملية والوظائف التي تضعها المدرسة الوظيفية كأساس للمضي نحو التكتل لا تتطابق معا بالضرورة في نطاقها الإقليمي بل قد تتسع بعض المجالات لتشمل العالم كله مثلما هو الأمر في الكثير من المنظمات العالمية التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة ، و يرى "ميتراني" أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني، ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب، إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكتل لأن نمو هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية ، و في نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤذي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى[3].

2- المدرسة الوظيفية الجديدة:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفة الأصلية ، و قد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من "أرنست هاس" (ERNST HASS) و "اميثاي ايتزيوني" (AMITAI ETZINI) و "كارل دويتش" (KARL DEUTSCH) الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين ، أي الاعتماد على مفهوم التكتل الجهوي الإقليمي بدلا من التكتل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى مع وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية

---

(1) عبد الله مصباح زايد: **السياسة الدولية**، دار الرواد، بيروت، 2002، ص165

(2) دورتي جيمس بالشغراف روبرت: **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة عبد الحي وليد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1985، ص 270.

(3) دورتي جيمس بالشغراف روبرت: **مرجع سابق** ، ص 271.

والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من إنجاز العمل المشترك و تحقيق رفاهية المجتمع.

وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات ، وتتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية ، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطن يشغل موقعا محوريا في هذا النهج الذي جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة و انتهاءا بحركة الأفراد ، ثم المرور إلى نوع من التكامل الايجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1].

وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية و تكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي لعملية التكامل، حيث يؤ دي تعلم البشر كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي فيه قدما.

ونستخلص من خلال هذا العرض لمختلف المدارس الفكرية التي تناولت التكامل أن المدرسة الاتحادية تنفرد في توجهها المباشر إلى إقامة سلطة إقليمية كاملة الصلاحيات، تتولى تلبية مطالب الفئات الاجتماعية في جميع أنحاء التكتل وتعالج مباشرة كافة شؤون الحياة، هذا مع مراعاة اختلاف البيئات المحلية وفقا لنظام يقوم على المشاركة واللامركزية في اتخاذ القرارات .

أما الوظيفيون فإنهم يعيدون الأمور إلى الحكومات نفسها، لتختار النواحي الفنية التي تقبل التنازل فيها عن السلطة لصالح مؤسسات دولية في البداية، فإذا اقتنعت الحكومات بجدوى هذا المنهج سعت إلى تعميمه على نواح أخرى، وبذلك تتشكل شبكة من المؤسسات الدولية التي تتولى الإشراف على نواحي عديدة من متطلبات تحقيق الرفاه لشعوبها، ومن ثم تجري إقامة الدولة الاتحادية تدريجيا وهم يرون أن هذا الأسلوب يصلح لأي عدد من الدول فهو أسلوب يطبق عالميا، وأهم شيء هو شعور الحكومات بملائمة استجابات فئاتها الاجتماعية وضمان استمرار قيادتها لعملية التطوير، مما يعني عدم إمكانية إنشاء سلطة إقليمية لتقوم بتسيير التكتل إلا بعد أن تتكامل مقومات المرحلة الاتحادية .

هذا ونجد أن الوظيفيين المحدثين يجمعون عناصر من المناهج السابقة، فهدفهم هو تأسيس الجهاز الإقليمي منذ البداية ، حتى يقوم بتسيير عملية التكامل وإقناع الفئات الاجتماعية بدفع حكوماتها لقبول نقل مزيد من سلطات اتخاذ القرار إلى هذا الجهاز، وبالتالي عدم ترك الأمر إلى الحكومات وتقديراتها بالنسبة لمواقف الفئات الوطنية، إنما خلق توافق بين الفئات الاجتماعية لتسهيل عملية انتقال السلطة إلى المركز، ومن الطبيعي أن مثل هذا التوافق يتعزز بوجود قدر كاف من التقارب الثقافي مما يجعل هذا الأسلوب يميل إلى تحقيق التكتل على مستوى إقليم تتوفر فيه عوامل التقارب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وليس على نطاق دول متباينة في هذه الأسس، ولهذا الأمر أهميته بالنسبة إلى الصيغ التي استحدثتها الإقليمية الجديدة والتي تسعى أوروبا إلى تطبيقها على جاراتها بما في ذلك الدول العربية. [2]

المطلب الثاني :مزايا وتكاليف التكتلات الإقتصادية .

يترتب عن قيام التكتلات الإقتصادية الإقليمية، آثار إيجابية وهو مايعرف بمزايا التكتل الإقتصادي، وآثار سلبية وهو ما يعرف بتكاليف التكتل الإقتصادي، والتي تختلف باختلاف درجة التكتل، و طبيعته والبيئة الموجود فيها، إلا أنه يمكن تلخيص أهم المزايا والتكاليف حسب النقاط التالية :

أولا : مزايا التكتل الإقليمي .

يتوقف نجاح التكتل الإقتصادي واستمراريته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاه وتتمثل في خمسة عناصر أساسية وهي [3]:

1 - إتساع حجم السوق :

---

[1] خلوفي عائشة: **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر 2012 ، ص ص 49-50 .

[2] خلوفي عائشة : **مرجع سابق** ، ص 52.

[3] Claude Sobry, Jean Claude Rerez, éléments de macroeconomie, ellipses coll, P 301 .

يعمل التكتل الإقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواق أوسع ومجالا أكبر، ومنه خلق صناعات جديدة إستجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي إتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها بعدما كانت مغلقة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية ، ولا شك أن هذا الإتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج إقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج ، كما يؤدي إتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل .

2 ـ تنويع فرص إستغلال الموارد وزيادة قابلية إستخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة :

فامتداد حدود الدولة إقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من إعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج .

3 ـ تيسير الإستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع :

فمن المفترض أن يؤدي الإتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها .

4 ـ تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة والعالم الخارجي :

فكلما قويت الدولة إقتصاديا بفضل التكتل كلما زادت أهميتها في المجال الدولي فتصبح لها ميزة المساومة الإحتكارية والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة، فالإندماج الإقتصادي يعطي الدول المتكتلة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكتل، وهذه القوة والأهمية الإقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة إقتصادية واحدة ، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها ، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى ، وبذلك تعزيز مركزها التفاوضي[1].

5 ـ زيادة معدل النمو الإقتصادي :

يؤدي التكتل الإقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الإستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في إستخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الإستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكتل لتحقيق الوفورات الإقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الإستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع ، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الإستثمارات والمشاريع الإنتاجية .

ثانيا : تكاليف التكتل الإقتصادي[2] .

يمنح التكتل الإقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها :

- ضياع إستقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه إحترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الإتحاد الإقتصادي والنقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ ، منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين.

---

(1) عبد القادر زريق المخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009 ، ص2.

(2) رميدي عبد الوهاب: **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر ، 2007 ص 24.

- ❖ إختلاف المصالح الإقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الإتحاد عن بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للإتحاد من ناحية أخرى فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية وأن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها .
- ❖ المشاكل الناجمة عن إختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء ، تدني الإنتاجية ، إرتفاع المديونيات الخارجية ، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي علاوة على عدم إستقرار سياسات الإصلاح الإقتصادي وسياسات تحرير التجارة .
- ❖ تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل إتجاه المبادلات وحريتها ، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكتل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للإختلاف المبدئي لوضعيتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكتل الإقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة ، ويترتب عن قيام التكتلات الإقليمية ، آثار وإنعكاسات يمكن تحديدها من خلال النموذج الذي وضعه الإقتصادي "Paul krugman" ويدعى منحنى "V"، حيث يرى أن الأثر الناتج عن التكتلات هو أثر مزدوج، الأثر الأول وهو تحقيق الرفاه والثاني هو تخفيض الرفاه بسبب السياسة الحمائية، أي توضح العلاقة بين الرفاه بالنسبة للمنطقة التي من خارج التكتلات من جهة وعدد التكتلات من جانب آخر ، ويربط منحنى "Krugman" أي منحنى "V" والموضح في الشكل رقم (01) الذي يبين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات.

الشكل رقم (01) : منحنى Krugman ويربط بين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات.

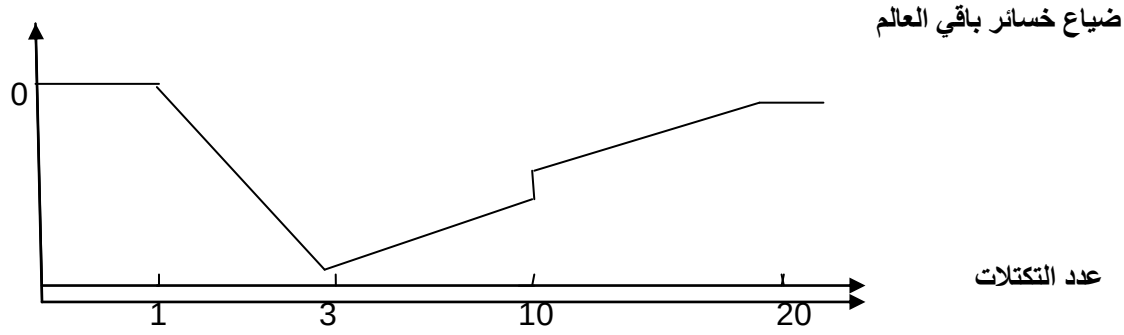

Source : www.fr/2011/01/25/mc1/preview/page/9

ويميز "Krugman" بين ثلاثة وضعيات، الوضع الأمثل، المتمثل في وجود تكتل واحد ينتمي له جميع بلدان العالم وبالتالي عدم وجود باقي العالم ومنه عدم وجود خسائر باقي العالم أي تحرير شامل وتبادل حر وغياب التمييز، الوضع الأمثل من الدرجة الثانية ، ويتضح من خلال صعود المنحنى حتى يصل وضع الصفر ولكن مع وجود عدد كبير من التكتلات أي أن العالم مقسم إلى عدد منظم من التكتلات وبالتالي عدم وجود باقي العالم وهذا يعني عدم وجود خسائر باقي العالم، وأخيرا، الوضع الأسوأ، عندما يكون عدد التكتلات قليل مثل الثلاثية ، أمريكا أوروبا وآسيا فهذه التكتلات ستلجأ إلى الصراع على التجارة العالمية من خلال الحمائية، وباعتبار درجة التطور والكفاءة التي تتمتع بها التكتلات الثلاث فإن هذا الصراع سيؤدي إلى تحمل باقي العالم لخسائر تراكمية.

وما يمكن استخلاصه هو أن الأرباح والخسائر من التكتل سواء تم قياسها بالنسبة للتغيرات في التجارة أو الرفاهية من المتوقع أن تكون صغيرة ، وإذا كان هناك تغيير كبير في اقتصاد بلد عضو في الإتحاد فإنه يأتي نتيجة التغيرات في النمو الإقتصادي اعتمادا على توسيع السوق من خلال الإبتكارات في الميادين التقنية والتحسين في طرق التسيير وزيادة درجة المنافسة، كما أن الدخول في أي إتحاد إقتصادي لا يعني بالضرورة أن المزايا الكاملة سيتم الحصول عليها إنما هناك العديد من العيوب والتشوهات التي قد تظهر فيما بعد. وبالتالي فمن الضروري تفادي الإختلافات القوية ، لأن اختيار التكتل الإقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكتل أكثر من إيجابياته [1].

[1] رميدي عبد الوهاب: **مرجع سابق،** ص 25.

المطلب الثالث: سمات الإقليمية الجديدة وأسباب ظهورها .

برزت التوجهات المبكرة للإقليمية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وبداية الحرب الباردة، والتي قامت على فكرة التكامل، وتزامنت مع عصر إنتماءات إقليمية، وكان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية، وقيام الو .م. أ، بإقامة منطقة التجارة الحرة مع كل من كندا والمكسيك، أطلقت عليها الإقليمية الجديدة، الناتج عنها تكامل اقتصادي وتجاري.

وتركزت على نموذجين ، النموذج الأول التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة العلاقات التجارية، بين دول الأعضاء، وتميزها على العلاقات التجارية بين الدول الأخرى، والنموذج الثاني قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في الصناعات أو في صناعة واحدة بين مجموعة دول بما يعرف بمبدأ التقسيم الدولي للعمل[1].

أولا : سمات الإقليمية الجديدة .

يوجد عدة تعريفات للإقليمية الجديدة وسوف نحاول تقديم بعض التعريفات المهمة لفهم مختلف الجوانب المتعلقة بالإقليمية الجديدة كما يلي:

تعريف برجيستن : حيث قدم تعريفات عديدة للإقليمية الجديدة نذكر منها :

المدخل المفتوح : ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد إتفاقية الإنذماج الإقليمي للإنضمام إلى تلك الإتفاقية ، كما أنه من الضروري توافر عدة شروط للإقليمية المفتوحة ومنها :

- **أن تكون مفتوحة العضوية :** أي يمكن لأي دولة غير عضو الإنضمام إلى التكتل إذا رغبت في ذلك، بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية .
- **شرط عدم المنع :** وهي تعني أن إتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء [2].

لقد اتسمت الإقليمية الجديدة بعدة سمات ، ويمكن إبراز بعض الخصائص الأساسية المتعلقة بالإقليمية الجديدة فيما يلي :

إن الإقليمية الجديدة لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة فقط ، والتي يقع ضمن إقليم معين، بل يكون الأساس فيها إتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة، أو جمع بين إقليمين أو أكثر، أي تكون المعايير في الإقليمية الجديدة تباين مستويات النمو بين الدول النامية والمتقدمة بين ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء المؤسسات لكن بها الصبغة الحكومية المسيطرة على تلك المؤسسات وفي حين أن الإقليمية الجديدة تدور حول إنشاء المؤسسات على التعاون، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص، ويكون تحرير رأس المال بالصيغة التقليدية يكون تدريجيا، أما في الصيغة الجديدة يفرض التحرير من البداية [3].

الجدول رقم : (01) : مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الإقتصادي .

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية	التباين ، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الإجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات ، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الإستقرار السياسي
تحرير التجارة	إتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم أو إتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم إشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز ، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية ، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير

---

(1) علاوي محمد لحسن: **الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"**، مجلة الباحث العدد 07 جامعة ورقلة ، 2009، ص108 .

(2) عبد الرحمن روابح: **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010 ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 ، ص 65 .

(3) محمد توفيق عبد المجيد: **العولمة والتكتلات الإقتصادية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013 ، ص ص 108- 109.

رأس المال	تحرير تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما على الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الإتحاد	غير متاح لموطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	.وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الإقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الإستثمار	الإلتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر : محمد محمود الإمام ،"العمل الإقتصادي العربي المشترك ، المفهوم وتطوره "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط" ، معهد التخطيط القومي ، العدد 2 ، ديسمبر 1996 ، ص 35 .

والجدول السابق يوضح الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة ، ويمكن إجمال أهم خصائص الإقليمية الجديدة في النقاط الثلاث التالية[1]:

1- جميع الإتفاقيات هي إتفاقيات تجارة حرة ، وتحولت بشكل أو بآخر نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي.

2- نطاق هذه الإتفاقيات في توسع أكثر فأكثر ومحتواها تجاوز القضايا التجارية البحتة وأصبحت تمس القواعد التنظيمية والإدارة العامة .

3- شملت كل مناطق العالم مع إشراك البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ومن إيجابيات الإقليمية الجديدة ، من شأنها تحرير الأسواق وانفتاحها للتجارة ، هذا يؤدي إلى توزيع أفضل لعوامل الإنتاج وترقية المنافسة ، مما يمكن من رفع القدرة الإنتاجية ، وتتضمن الإتفاقية الإقليمية الجديدة على إعادة وتأهيل هيكلة المؤسسات في مجال الجودة وجذب الإستثمار وتحقيق حالة المنطقة التفضيلية بسبب اتساع السوق وحرية دخول السلع وخروجها من وإلى الدول النامية والمتقدمة ، وتوفير رؤوس الأموال والتنقل التكنولوجي بسبب الإستثمار المباشر والشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية.

ثانيا: دوافع الإقليمية الجديدة.

1- الدوافع الكامنة في البيئة الإقتصادية المحلية :

- ❖ الرغبة في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال الإستفادة من إقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية ، فقد يرى الأعضاء أنه يمكن تحقيق منافع إقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة نتيجة إستغلال وفرات الحجم الكبير، ومن حافز النمو الإقتصادي عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر والتعليم عن طريق الإستثمار المباشر والتعليم عن طريق الخبرة وأنشطة البحوث والتطوير.
- ❖ الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الإقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة والمصداقية .
- ❖ الإعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية .
- ❖ قد يكون للأعضاء تقدير خاص للأهداف غير الإقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والتحكم في تدفقات الهجرة .
- ❖ قد تسعى الدول الأصغر لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- ❖ رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .
- ❖ قد يرغب العضو في تنمية صناعات لايمكن تنميتها دون وجود سوق إقليمي محمي أو ما يعرف بالصناعات الإقليمية الوليدة ، وهذا بغرض زيادة قدراتها التنافسية الدولية إذا ما أعطيت الوقت الكافي.

2-الدوافع الكامنة في البيئة الإقتصادية الدولية .

(1) Chréstian Deblock, Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories? Centre d'études internationales et mondialisation CEIM, Université du Québec, Montréal. 2005, p 2. www.ieim.uqam.ca. 11-03- 2015.

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الإقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الإتجاه نحو التكتلات الإقليمية الجديدة، فهناك ثلاثة تطورات حديثة في نهاية الثمانينات في القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات والتي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الإتجاه ، وهي[1] :

❖ **تأثير الإتحاد الأوروبي** : كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال ، إذ اتجهت أوروبا إلى تكوين الإتحاد الأوروبي والذي أصبح يشكل حصنا أوروبيا ، ومن هنا ساد إعتقاد لدى باقي دول العالم إما الإلتحاق بعضوية الإتحاد الأوروبي أو الإشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم .

❖ **إنهيار المعسكر الإشتراكي :** مع تفسخ الإتحاد السوفياتي السابق وبالتحول الذي حدث في وسط وشرق أوروبا من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ورغبة الإتحاد الأوروبي في تطوير الإتحاد ليشمل دول جديدة من شرق أوروبا أدى ذلك و إنشاء التكتلات الجديدة .

❖ **سياسات التحرير الإقتصادي في معظم دول العالم النامي** : أدى إنتشار نظم التحرير الإقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الإقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية ، كما أدى الإجتماع المتعاظم للإستراتيجيات الإقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي .

المبحث الثالث: درجات التكتل الإقليمي، أهدافه وآثاره على التجارة الخارجية .

تختلف أشكال التكتل الاقتصادي حسب درجة تطوره و مراحل تكوينه ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه الأشكال من منطقة التجارة التفضيلية وصولا إلى الإتحاد الاقتصادي التام مع التركيز على نظرية الاتحاد الجمركي ، وما يحققه التكامل الاقتصادي من أهداف إقتصادية وأهداف سياسية واجتماعية أثر هذه التكتلات الإقتصادية على توسيع حجم التجارة الخارجية .

[1] محمد توفيق عبد المجيد: **العولمة والتكتلات الإقتصادية** ، مرجع سابق ، ص 112 .

المطلب الأول: درجات التكتل الاقتصادي الإقليمي:

مكننا التمييز بين درجات التكتل الاقتصادي الذي يتخذ مستويات عدة تتدرج هذه الدرجات بين التخفيف في القيود التجارية والجمركية بين دول التكتل الواحد وصولا إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصادياتها ضمن وحدة واحدة تمثل أعلى مستويات التكامل، تتفاوت التكتلات الاقتصادية بنسب مختلفة في بلوغ درجات التكامل الاقتصادي ويمكن إيجازها فيما يلي:

منطقة التجارة التفضيلية:

تتجسد من خلال إتفاقيات تجارية بين دول التكتل الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض القيود التجارية على حركة السلع البينية جمركية كانت أو غير جمركية، وبذلك تكون قد منحت مزايا تفضيلية لهذه السلع، وفي مقابل ذلك يتم فرض قيود تجارية على الواردات من خارج الدول الأعضاء، ويتميز النظام التجاري التفضيلي بما يلي[1]:

1 - تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية دون إلغائها كليا.
2 - يشمل مجال التطبيق الجانب التجاري السلعي دون رؤوس الأموال.
3 - على الدول الأعضاء وضع سياسات جمركية خاصة تجاه الدول غير الأعضاء.

ومن أمثلة النظام التجاري التفضيلي فرض الإتحاد الأوروبي قيودا جمركية على وارداته من الدول النامية، وكذلك نظام الكومنولث التفضيلي الذي أقامته بريطانيا مع شركائها من دول الكومنولث عام 1932م والقاضي بتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة البينية ورفعها على إيراداتها من باقي دول العالم .

منطقة التجارة الحرة:

بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة يتم إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات ذات المنشأ المحلي مع احتفاظ كل دولة عضو بسياستها التجارية تجاه باقي الدول غير الأعضاء وفقا لمصلحتها الخاصة[2].

يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة أبسط الصيغ في التكامل الاقتصادي وهي تمهد للانطلاق نحو مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، حيث يستمر هذا النظام بـ [3]:

1 - تهدف منطقة التجارة الحرة إلى دمج أسواق السلع للدول الأعضاء في ظل احترام قواعد المنشأ.
2 - هذا الشكل من التكامل الاقتصادي لا يلغي القيود على حركة العمالة ورؤوس الأموال.
3 - ترفع معدلات التبادل التجاري الداخلي وتنوع هيكل السلع المتبادلة.
4 - عادة ما تطبق اتفاقية التجارة الحرة وفق رزنامة زمنية محددة وصولا إلى إلغاء القيود الجمركية بصفة نهائية.
5 - لا تلغي هذه الاتفاقية حق الدول الأعضاء في إبرام اتفاقيات تجارية مع دول غير عضو و بهذا فالدول الأعضاء غير ملزمون بتوحيد سياستهم الجمركية الخارجية.

الإتحاد الجمركي:

إن الوصول إلى هذه الدرجة من التكامل الاقتصادي يفرض على الدول الأعضاء خلق إقليم جمركي موحد بين الدول الأعضاء ، فبالإضافة إلى إزالة جميع القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة الداخلية البينية يتم توحيد الرسوم والتعريفات الجمركية للدول الأعضاء اتجاه بقية دول العالم أي توحيد السياسة التجارية الخارجية كزيادة كفاءة الإتحاد الجمركي الذي يعمل بشكل كتلة موحدة يمثلها ما يلي [4]:

1 - وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
2 - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
3 - وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم.

---

[1] علي القزريني : **التكامل الاقتصادي الدولي في ظل العولمة** ، ج 1 ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا 2004 ، ص 243.
[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي : **التجارة الخارجية** ، جامعة أسيوط ، مصر ، 2008 ، ص 277 .
[3] رميدي عبد الوهاب: **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** مرجع سابق، ص 11
[4] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2 ،الدار المصرية اللبنانية ،1994 ، ص 292.

4 -توزيع حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات من الدول غير الأعضاء وفق إتفاق مسبق.

مما سبق يتبن لنا أن الإتحاد الجمركي يتضمن تطبيقه فرض ترتيبات ذات درجة عالية من التنسيق و التشاور بين الدول الأعضاء قبل إتخاد السياسة التجارية و هو بذلك يتجاوز سياسات التعاون وصولا إلى أهداف تكاملية عميقة ، و قد عينت بدراسات إقتصادية وجهت بالخصوص على دراسة آثار الإتحاد الجمركي و سياساته و من أبرزها دراسات " فينر" الذي فرق بين الآثار الإيجابية لخلق التجارة الناتجة عن الإتحاد والآثار السلبية لتحويل التجارة [1].

رابعا السوق المشتركة:

في هذا المستوى من التكامل الاقتصادي لا تكتفي الدول الأعضاء بالإتفاق على حرية انتقال السلع والخدمات وتوحيد سياساتها الجمركية إتجاه العالم الخارجي ، بل تتعداها إلى حرية تنقل عناصر الإنتاج المختلفة بما فيها العمالة ورأس المال، أي أنه في هاته المرحلة سوف نصل إلى دمج أسواق السلع والخدمات و العمالة ورأس المال ليصبح التكتل سوق واحدة، ما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج.

يرى بعض الإقتصاديين أن التقارب المسجل بين الأقاليم أو الدول داخل السوق المشتركة قد يؤدي إلى جدب رأس المال و باقي عناصر الإنتاج نحو أقاليم أكثر كفاءة و تقدما على حساب أخرى، كما يمكن للصناعات القوية الإستفادة من هاته المزايا على حساب الصناعات الناشئة ، مما يحتم تعميق السياسات وتوجيهها بما يخدم تحقيق التوازن بين الأقاليم من جهة وبين القطاعات من جهة أخرى داخل السوق المشتركة أو ما يعرف بالتوازن الرأسي و التوازن الأفقي داخل السوق الواحدة ، و يعبتر الإتحاد الأوروبي أهم مثال عن هذا المستوى من التكامل الاقتصادي[2].

خامسا الوحدة الإقتصادية :

إن مرحلة الوحدة الاقتصادية ما هي إلا استكمالا مما تحقق في المرحلة السابقة (السوق المشتركة) و تدعيما لسياسات الحرية التامة لحركة السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج (العمالة ورأس المال) و توحيد السياسات الجمركية للدول الأعضاء إتجاه باقي دول العالم ، ما يحكم تنسيق و توثيق السياسات المختلفة للدول الأعضاء والتي تساهم في إرساء أكبر قدر من درجات التكامل و تّأتي على رأسها السياسات النقدية والمالية و الزراعية ، و في هذا الإطار فإن الدو ل الأعضاء سوف تتنازل عن جزء من مصالحها الداخلية خدمة للمصلحة العامة للتكتل بغرض تحقيق إنسجام اكبر بين السياسات العامة للدول الأطراف[3].

سادسا :الإتحاد الاقتصادي التام :

أقوى صور التكامل الاقتصادي على الإطلاق ن فبالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة البينية و تحرير عناصر الإنتاج و تنسيق السياسات المشتركة ، نصل في هاته الدرجة من درجات التكامل إلى توحيد السياسات الإقتصادية و المالية و الإجتماعية أي خلق إقتصاد واحد مع ضمان الآليات الكفيلة بتنفيذ ومراقبة هذه السياسات[4].

جدول رقم(02) : مراحل التكامل الاقتصادي .

---

(1) كامل بكري : **الاقتصاد الدولي** ، التجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2001 ، ص 153.
(2) فليح حسن خلف: **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار الوراق للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 169.
(3) إكرام عبد الرحيم: **مرجع سابق** ، ص 26.
(4) أيمن الحماني: **التطور الاقتصادي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2004 ، ص 113.

	تخفيض التعريفة الجمركية	تطابق السياسات الجمركية	تحرير عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الداخلية	تطابق السياسات الاقتصادية، المالية والاجتماعية
منطقة التجارة التفضيلية	*				
منطقة التجارة الحرة	*	*			
الإتحاد الجمركي	*	*	*		
السوق المشتركة	*	*	*		
الوحدة الإقتصادية	*	*	*	*	
الإتحاد الإقتصادي التام	*	*	*	*	*

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على ماسبق من معلومات.

المطلب الثاني: أهداف التكتل الاقتصادي الإقليمي.

مما لا شك فيه أن لتشكيل التكتلات الإقليمية أهدافا مسطرة بدقة ، تختلف مستويات هذه الأهداف باختلاف درجات التكامل و مستوى الجهود و السياسات المطبقة من طرف الدول الأعضاء .

أولا: الأهداف الاقتصادية :

إن الدخول في أي تكتل إقتصادي يعد وسيلة لا غاية في حد ذاته و إنما الهدف الحقيقي هو الإستفادة من زيادة حجم السوق و ما يوفره من مزايا جمركية و تجارية و هذا من خلال [1].

- ❖ الاستفادة من الأثر الإنتاجي للتكتل الذي أشار إليه "فينر" بمصطلح " أثر خلق التجارة" الذي يساهم في زيادة رفاهية الأعضاء نتيجة لزيادة كفاءة المشروعات .
- ❖ التمتع بوفيرات السوق ، فقيام التكتل يؤدي إلى اتساع السوق مما يتيح للمشروعات التوسع في هذا النطاق.
- ❖ الأثر الإستهلاكي للتكتل الاقتصادي، حيث يؤدي التكتل إلى زيادة رفاهية المستهلكين من خلال إحلال السلع الرخيصة محل السلع المرتفعة الثمن، مع تنويع سلة الخيارات و تحسين جودتها[2].

---

[1] فؤاد أبو ستيت: **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة** ، مرجع سابق ، ص 49.

[2] رميدي عبد الوهاب: **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** مرجع سابق، ص17.

- ❖ تعبئة الموارد الاقتصادية المتاحة ، و خلق مناخ ملائم للتنمية و الإستثمار ، من خلال التنسيق المشترك ووضع السياسات الإقليمية المساعدة .
- ❖ الانتماء إلى التكتل يزيد من القوة التنافسية و التفاوضية للدول الأعضاء، كما تعد ضمان وحماية من التقلبات المستقبلية خصوصا مع تنامي مخاطر الأزمات و الحروب التجارية .
- ❖ رفع معدلات التبادل التجاري بعيد عن كل أنواع الحواجز الجمركية وما ينتج عنه من رفع لمعدلات النمو الاقتصادي وخفض الضغط على الميزان التجاري و تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة داخل الدول الأعضاء مما يسهم في القضاء على الإحتكار.
- ❖ الرفع من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وهذا بإلغاء القيود المفروضة على حركة رأس المال و سوق العمالة و الوصول إلى الإستثمار الكفء.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الاقتصادية للتكامل الإقليمي تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي لدول التكتل، ويرتفع سقف هذه الأهداف بين الدول المتقدمة والتي تسعى إلى تحقيق عوائد الكفاءة الاقتصادية في ظل تطور مشروعاتها واستقرار سياساتها وقوة أسواقها ، غير أن الدول النامية لا يمكنها تحقيق هذا القدر من المكاسب بالنظر إلى إمكاناتها و هيكل و بنية إقتصادياتها إضافة إلى هشاشة السياسات المتبعة في تحقيق ذلك.

ثانيا الأهداف السياسية:

إن سياسات الإندماج و التكتل الإقليمي غالبا ما تنطوي على أهداف سياسية معلنة أو غير معلنة ، إضافة إلى تشابك و تداخل المصالح الاقتصادية و السياسية خاصة إذا كانت مستويات التكامل عالية ، وخير مثال على ذلك تكتل الإتحاد الأوروبي في مواجهة المد الأمريكي المتصاعد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و قناعة دول الإتحاد أن الوحدة الاقتصادية لأوروبا ما هي إلا الركيزة الأولى للوحدة السياسية[1].

كما يرى كثير المحللين أن الوحدة السياسية هي الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل إقتصادي أي أن هذا الأخير تعتبر تمهيدا لإقامة تكتل ووحدة سياسية ، بالإضافة إلى قدرة التقارب الإقتصادي في حل النزاعات السياسية و الأمنية بين دول التكتل الواحد، حيث تفرض سياسات التنسيق على مختلف المستويات بإذابة الخلافات الإقليمية على صعيد واسع و توثيق الثقة بينها ، وهذا حال ألمانيا و فرنسا و كذلك البرازيل و الأرجنتين ضمن تكتل "الميركوسور" الملاحظ عموما فإن الدخول في تكتل إقليمي من شأنه كذلك توطيد التعاون الأمني و هو ما يشكل حماية لهذه الدول و دعما لها داخليا و خارجيا ، و ما دخول الإتحاد الأوروبي في إتفاقيات ثنائية مع دول جنوب البحر المتوسط إلا سعيا لتأمين حدوده الجنوبية لا غير.

ثالثا:الأهداف الإجتماعية :

لا تخلو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أهداف اجتماعية ، وإن كانت أقل أهمية من سابقتها ، فالتكتلات الإقليمية وإن كانت تنطوي على أهداف اقتصادية وسياسية بالدرجة الأولى إلا أنها تنطوي كذلك على أهداف اجتماعية نوردها في :

- ❖ تحقيق العدالة والحرية الاجتماعية من خلال تحرير التجارة والاستثمار وحركة العمالة مما يساعد على التوزيع العادل للثروة بين مختلف دول وأقاليم التكتل.
- ❖ تعزيز المنافسة في ظل الحرية التامة والتي من شأنها ترقية رأس المال البشري وتطويره وتثمينه هو السبيل لترقية المجتمعات.
- ❖ زيادة درجة التكتل الاقتصادي من شأنه الرفع من معدلات التوظيف و محاربة البطالة و زيادة المستوى المعيشي و كذلك معالجة الكثير من الإختلالات والظواهر الاجتماعية.

المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توسع حجم التجارة الخارجية.

[1] فؤاد أبو ستيت : **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص 51.

ترتكز التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مبدأ أساسي وهو تحرير التجارة البينية داخل هذا الإقليم ، مما ينعكس مباشرة على حجم التجارة الإقليمية ومنه على حجم التجارة الدولية وما يصاحب ذلك من دعم للإقتصادات المشاركة من خلال تحقيق كفاءة أعلى وزيادة المنافسة و إنتاجية أكبر..... إلخ

أولا: الآثار الساكنة: ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ - **أثر خلق التجارة**: يسمح التكتل الإقليمي بنقل الإنتاج من المصادر الأقل كفاءة ذات التكلفة المرتفعة إلى المصدر الأكثر كفاءة ذو التكلفة المنخفضة داخل حدود التكتل , وهذا ما يعرف بـ"أثر خلق التجارة"، ما يساعد على توزيع أفضل للموارد الاقتصادية وبالتالي الرفع من الرفاهية الاقتصادية في ظل مبدأ التخصص بحثـا عن توسيع السوق ورفع حجم الإنتاج و نتيجة لذلك يحدث ما يلي[1]:

- ❖ خروج بعض المنتجين المحليين ذوو تكلفة الإنتاج العالية مقارنة بسعر الإستيراد المنخفض نتيجة المنافسة , حيث يتم تعويض منتجاتهم بالإستيراد من السوق الإقليمية.
- ❖ إستفادة المستهلك المحلي من خفض السعر وبالتالي زيادة حجم الإستهلاك المحلي أي زيادة رفاهية المستهلك .

ومنه يكون لأثر خلق التجارة نفعا مباشرا على المستوى الإقليمي والدولي ، بزيادة حجم الإنتاج والإستهلاك ومكاسبهما ، ومايرافقهما من زيادة في رفاهية المجتمعات .

ب - أثر تحويل التجارة : في هذه الحالة يحول التبادل التجاري مع دول غير أعضاء في التكتل الإقليمي بالرغم من كونها أكثر كفاءة إلى دول أخرى في التكتل تكون أقل كفاءة ، ومرد ذلك هو إلغاء القيود الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر ورفعها اتجاه باقي الدول ، مما يجعل السلعة المنتجة داخل التكتل أقل تكلفة مقارنة بنظيرتها من خارج التكتل وهذا لا يعكس الكفاءة الحقيقية لإنتاج هذه السلعة .

ومنه يمكن القول انه حدث تحويل للتجارة من المنتج الكفء خارج منطقة التكتل نحو المنتج داخل التكتل الأقل كفاءة ، وعليه فإن هذا الأثر يخفض من الرفاهية كونه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج التكتل إلى منتجين أقل كفاءة داخل التكتل بعيدا عن الميزة النسبية [2].

ثانيا : الآثار الديناميكية .

ويقصد بها تلك الآثار التي يخلقها التكتل الإقليمي على الهيكل الإقتصادي والمؤشرات الكلية للدول الأعضاء في الأجل الطويل ويمكن إيجازها في [3]:

أ - **تشجيع الإستثمار :**

يخلق التكتل الإقتصادي الإقليمي سوقا أكبر ومنه زيادة الفرص الإستثمارية أمام المنتجين المحليين والأجانب كذلك ، أي تشجيع الإستثمارات خاصة المصدرة .

ب -**تطوير ونقل التكنولوجيا:**

تجبر زيادة المنافسة بين المنتجين داخل التكتل بحثا عن تحقيق اكبر كفاءة ممكنة إلى الرفع من عمليات البحث والتطوير والذي لا يتأتى إلا بدعم مراكز البحث وجلب التكنولوجيا الحديثة المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج.

ج- زيادة درجة المنافسة :

وهذه نتيجة طبيعية تفرزها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة ، وبعبارة اخرى فإن منتجي السلعة الواحدة داخل التكتل يسعون إلى تخفيض تكاليف إنتاجهم وتعزيز موقعهم التنافسي مع بقية المنتجين ، فالتكتل يضع كل المنتجين على نفس الخط في ظل المنافسة الحرة .

---

[1] عائشة خلوفي : **تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سابق ، ص 71 .

[2] طبني مريم : **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012)** ، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014 ، ص 87.

[3] فؤاد أبو ستيت : **التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة** ، مرجع سابق ، ص 67.

يتضح لنا من مما سبق أن الآثار الديناميكية تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الأجل الطويل ، ولذلك تعتبر هذه المكاسب الديناميكية أكثر أهمية من المكاسب الساكنة ، كما يرى كثير من المحللين الدافع الرئيسي لانضمام بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي هي تحقيق المكاسب الديناميكية ، كما أنها أهم دافع لوجود أي تكتل [1].

الشكل رقم (02) : آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على التجارة الخارجية .

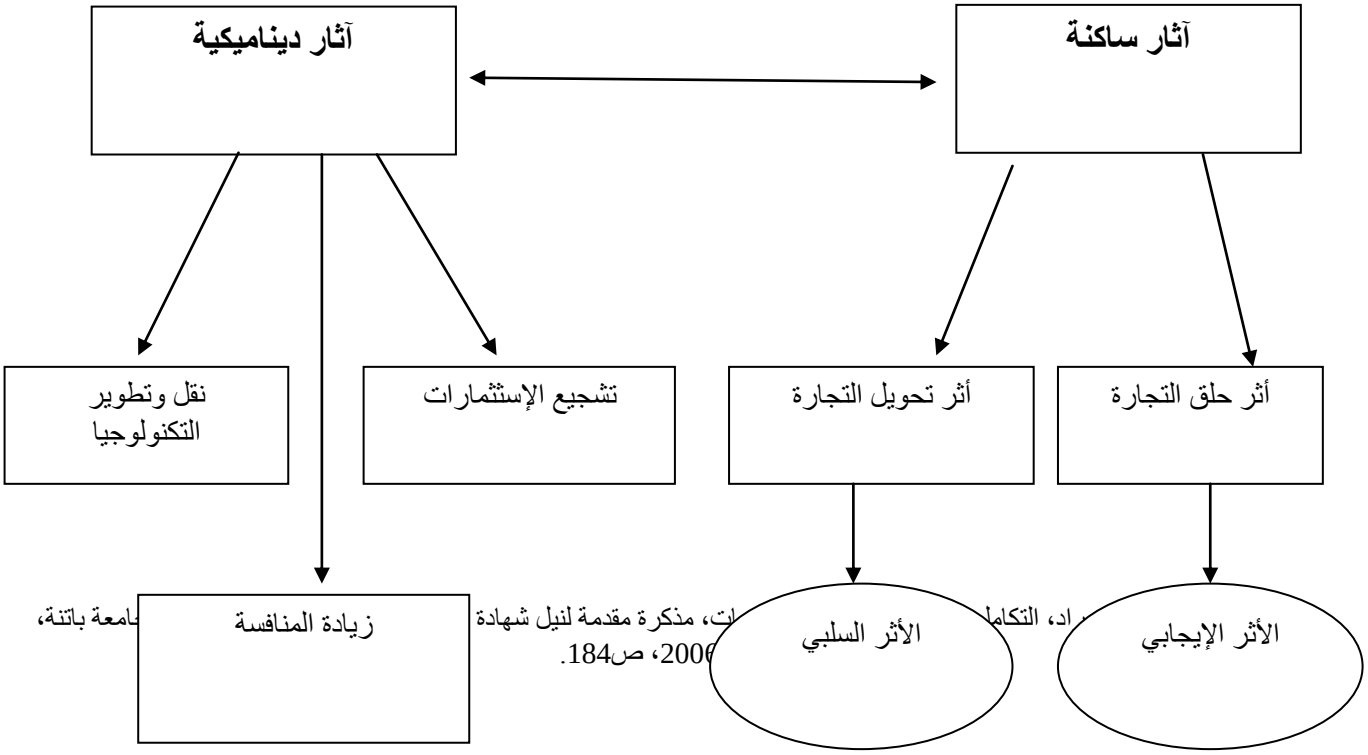

خلاصة الفصل الأول :

يعتبر التكتل الاقتصادي عملية تدرجية مستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكتل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكتل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكتل، ولتحقيق التكتل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب، إذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب الذي يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها ومعطياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتختار الأسلوب الأمثل لتحقيق التكتل الاقتصادي، ومن الخطأ الشائع محاولة نقل تجارب أقطار أخرى في منطقة ما وتطبيقها بالكامل في مناطق أخرى، إلا أن المبادئ الأساسية للتكتل هي خلق علاقات تشابك وارتباط بين الأطراف لتحقيق منافع مشتركة وتعظيم كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في كافة الأقطار المساهمة.

ولا يقوم التكتل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه، كما يقوم التكتل على عدة نظريات، إذ من الصعب تبني نظرية موحدة تفسر قيامه، وتعتبر المرجع الذي يمكن اعتماده في تفسير عملية التكامل، ولكون التكتل عملية اقتصادية، فهي تتأثر بشروط ومقومات من عدة جوانب، بحيث ينتج عن هذا الأخير عدة آثار.

[1] عائشة خلوفي : **تأثير التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية** ، مرجع سابق ، ص 78.

الفصل الثاني: آفاق ومستقبل التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

تمهيد :

إن تنامي ظاهرة إنشاء التكتلات الإقتصادية والمسارعة إلى الإنضمام إليها جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، خاصة مع التطورات الجذرية للنظام الإقتصادي منذ بداية سبعينات القرن الماضي، وانهيار "بروتن ووذز" والتحول لنظام سعر الصرف العائم ، الذي صاحبه إرتفاع حاد في أسعار الطاقة و تقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية، إلى جانب بلوغ أزمة المديونية ذروتها مع بداية الثمانينات، كل ذلك أدى إلى ظهور موجة جديدة مع السياسات الحمائية خاصة في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة الدولية .

كما أن انهيار المعسكر الشيوعي الإشتراكي وتزايد دخول الدول في تطبيق النظام الليبيرالي الحر دفع إلى التفكير في تكوين تكتلات إقتصادية وعلى أوسع نطاق، فظهرت بذلك في أمريكا اللاتينية تجمعات إقتصادية كالسوق الجنوبي "ميركيسور" وفي آسيا ظهر تجمع "الآسيان " لدول جنوب شرق آسيا و في أمريكا الشمالية " النافتا "، و في أوروبا " الإتحاد الأوروبي" الذي يعتبر النموذج الأمثل من بين جميع التكتلات، ووصل الحال إلى إنشاء تكتلات عملاقة عابرة للقارات مثل تجمع " الآيباك " .

هذه التكتلات عرفت واقعا ممزوجا بعدة متغيرات خاصة في إطار النظام الدولي الجديد، ومن بين هذه المتغيرات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وتغيرات العولمة، إضافة إلى متقلبات الأزمات المالية العالمية، وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا من خلال تقديم أهم تجارب التكتلات الإقتصادية في العالم ، ثم واقعها في إطار المتغيرات العالمية ، وأخيرا مستقبلها في إطار الحركات المستقبلية .

المبحث الأول: تقديم أهم التكتلات الإقليمية (التجارب الرائدة).

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تشمل بكل صورها حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 80 % من التجارة العالمية.

وسنتناول في هذا المبحث وبإيجاز أهم التكتلات الاقتصادية والإقليمية في العالم بدءا بالاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة ناجحة وصلت إلى مراحل متقدمة من التكامل ثم بعض تجارب التكامل كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، ورابطة جنوب شرق آسيا ASEAN ، ثم الإشارة إلى تجربة مجلس التعاون الخليجي GCC كتجربة مهمة من تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية .

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي .

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هاذ التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فسنتناوله من حيث النشأة ومراحل التطور، التحديات الاقتصاديق والتوجهات المستقبلية .

الفرع الاول : النشأة والتطور .

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية * في باريس 1951 م، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار ، وفي 28 مارس 1957 م وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة)، وكان من أهم البنود التي جاءت في ه ذه الاتفاقية ما يلي [1]:

- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء .
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي .
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة و النقل .
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء .

بالموازاة مع ذلك كانت رغبة بريطانيا كبيرة في إنشاء منطقة للتجارة الحرة والتي تأسست عام 1959 بعضوية كل من بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، البرتغال، إسلندا وسويسرا ، غير أن بريطانيا انضمت عام 1961 م إلى الجماعة الأوروبية وتبعتها الدانمارك ، إيرلندا والنرويج .

اتبعت الجماعة الأروبية آلية الإتحاد الجمركي بشكل أساسي في بناء السوق الأوروبية المشتركة، والقاضية بإلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية، وتوحيد التعريفة الجمركية على وارداتها من الدول غير الأعضاء عبر مرحلة انتقالية تمتد حتى جانفي 1970 م ، وقد تم الإلتزام فعليا بها حتى قبل هذا التاريخ ، فبحلول أول جانفي 1967 م ، كان قد تم إلغاء جميع هذه القيود [2] .

---

[1] نبيل حشاد : **الجات ومنظمة التجارة العالمية** ، أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي، ط 1، مكتبة الأسرة، 2001، ص63.

* هي فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ) .

[2] سامي عفيفي حاتم : **التكتلات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 220.

إن سياسة الاندماج الرأسي المتبعة من قبل الجماعة الأوروبية لم تغلق الباب أمام إنضمام أعضاء جدد، فبعد إنضمام كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك رسميا عام 1973 م بعد إمضائها إتفاقية بروكسل، جاء الدور سنوات الثمانينات على اليونان المنظمة سنة 1981 م ، وبعدها إسبانيا والبرتغال عام 1986 م، ليأتي الدور في عقد التسعينات على كل من النمسا وفنلندا والسويد في أفريل 1995 م ، ويصل بذلك عدد الأعضاء إلى 15 دولة .

بالتوازي مع ذلك تواصل بناء مؤسسات الإتحاد الأوروبي وخلق الآليات الضرورية لتفعيل عمله، ومع انتهاء المرحلة الأولى للوحدة النقدية، تم توقيع معاهدة مايستريخت عام 1992 م التي وضعت الحجر الأساس لبناء الإتحاد الأوروبي بصيغته الحديثة[1]، معدلة بذلك معاهدة روما ومستهدفة مايلي : [2]

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء .
- إقرار الوحدة النقدية على مراحل وصولا إلى إنشاء البنك الاوروبي قبل 1999 م المسؤول عن العملة الموحدة .
- إقرار سياسة خارجية مشتركة ونظام دفاعي مشترك .

زادت درجة الإنذماج بين دول الإتحاد فترة التسعينات بشكل كبير ، حيث قدرت المبادلات التجارية البينية بين دول الإتحاد آنذاك بما يفوق 70% من مجمل حجم التجارة الخارجية خاصة إذا علمنا أن نسبة الإتحاد الأوروبي في الإنتاج العالمي تبلغ 25% وتمثل صادراته خمس (5/1) من إجمالي الصادرات العالمية ، ولزيادة درجة الكفاءة والقدرة التنافسية لدول الإتحاد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الناشئة ، تبنى الإتحاد الأوروبي مشاريع تنموية ضخمة تشجيعا للإنذماج الداخلي واستغلال الوفرات المتاحة إقليميا [3].

في أول ماي 2004م إنضمت عشر (10) دول إلى الإتحاد الأوروبي في أكبر عملية توسع نحو اوروبا الشرقية * ما ساهم في زيادة وزنه وثقله الإقتصادي والسياسي، فالسوق الموحدة الضخمة، والعملة القوية، والحرية التامة في إنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، كلها ساهم في تثبيت الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية محترمة .

بعد طرح اليورو أو العملة الأوروبية الموحدة رسميا في أول جانفي 2002م ، ساهم ذلك وبشكل كبير في نجاح الإتحاد كتكتل إقليمي واضح المعالم في أعلى درجات الإنذماج، ليصبح اليورو ثاني أقوى العملات العالمية، كما ساهم في تحرير سوق المال الأوروبي وزيادة المنافسة والتقليل من المخاطر المرتبطة بسعر الصرف وتوحيد السياسات الإستثمارية.

الفرع الثاني : الإتحاد الأوروبي تحديات وآفاق .

" في مواجهة قوى عالمية متعاظمة كالولايات المتحدة ، الصين ، روسيا ، البرازيل والهند ، لا تملك الدول الأوروبية خيارات للحفاظ على ثروتها الإنسانية وانذماجها الرائد في المجال الإقتصادي سوى الكلام بصوت واحد، أما عودتها إلى أوروبا الدويلات القومية فلن يترك لها أي وزن ولا أثر على المستوى العالمي" [4]، عبارة إستهل بها "يورغن هوبرماس" كتابه "دستور أوروبا" عام 2012م وهي عبارة تحمل في طياتها رسالة واضحة مفادها أن أوروبا من دون إتحاد لا تساوي شيء .

ومن هذا المنطلق فقد وسع الإتحاد الأوروبي من إتفاقياته للتبادل الحر مع عديد الدول والتكتلات، وكانت البداية بمفاوضات ثنائية أوروبية مع كوريا الجنوبية عام 2011م، أثمرت هذه المفاوضات بإبرام

---

[1] حسين عمر :**الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى** ، الكتاب الحديث، القاهرة 1997 ، ص43.

[2] حسين عمر :نفس المرجع ، ص 46.

[3] سمير محمد عبد العزيز : **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة** ، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر 2001 ،ص 177.

*هذه الدول هي : قبرص ، مالطا، المجر ، بولندا ، سلوفينيا ، لاتفيا ، استونيا، ليتوانيا ، التشيك و سلوفاكيا .

[4] Jürgen Habermas :**la constitution de l'Europe** ، Paris ، Gallimard ، 2012 ، p 11-12 .

إتفاقية للتبادل الحر والتي دخلت رسميا حيز التنفيذ عام 2015م، بعدها جاء الدور على اتفاقية التبادل الحر CETA الموقعة مع كندا والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2017م والتي مكنت من تخفيض الحقوق الجمركية على عدد هام من السلع مع فتح سوق الصفقات الكندي أمام الشركات الأوروبية، بالإضافة إلى تركيز هذه الإتفاقيات على إزالة الحواجز غير الجمركية مع وضع لائحة مشتركة لشروط السلامة والصحة والبيئة، والإعتراف بشهادة المطابقة المسلمة في الإقليم المقابل والتأسيس لنظام تحكيمي لحل الخلافات التجارية [1].

جاءت هذه الإتفاقيات لتعزيز وحماية مصالح دول الإتحاد الأوروبي مستفيدة من قوتها التفاوضية ويمكن إيجاز الإتفاقيات التي أبرمها الإتحاد الأوربي إلى يومنا هذا فيما يلي [2]:

- إتفاق الشراكة والتعاون مع اوكرانيا ، دخل حيز التنفيذ جزئيا عام 2016م (2016/01/01) .
- إتفاق CETA مع كندا منذ سبتمبر 2017 م .
- إتفاقيات ثنائية مع كل من كوريا الجنوبية ، جورجيا ، ومولدافيا دخلت حيز التنفيذ جويلية 2016 م.
- إتفاقية JEFTA مع اليابان دخلت حيز التنفيذ في 2019/02/01 م .

مع الإشارة إلى استمرار المفاوضات مع سنغافورة و الفيتنام ، دول تكتل الميركوسور ، المكسيك ، الشيلي ، أستراليا ، أندونيسيا ، الفليبين ، تونس للوصول إلى إتفاقيات تبادل حر معها .

من جهة أخرى نجد الإتحاد الأوروبي في صراع تجاري واقتصادي كبير في مواجهة كل من الصين، والولايات المتحدة الأمريكية .

أما بخصوص الصين، فقد تم عقد جلسة أوروبية يوم 22/مارس/2019 ببروكسل لوضع وتبني إستراتيجية واضحة ضد المد الصيني والتي سبقت زيارة الرئيس الصيني إلى أوروبا ، حيث تم الإتفاق على توحيد اللهجة والإنتقال إلى وضع الآليات الكفيلة بحماية الصناعة الأوروبية وإعادة التوازن للعلاقات التجارية الأوروبية الصينية ، ومحاربة سياسة الإغراق التجاري .

من جانب آخر ، دخلت دول الإتحاد الأوروبي في مفاوضات مع الولايات المتحدة قبل أن تقرر فرنسا اعتراضها عليها لأسباب سياسية وأخرى تجارية ، ولعل أهمها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لإتفاق باريس لحماية البيئة ، إضافة إلى الحرب التجارية التي يقودها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على المنتجات الأوروبية، وعدم توافق الطرفين على السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الإتحاد لأوربي، وترى الحكومة الأمريكية الحالية بضرورة تحييد جميع القوى الإقتصادية المنافسة وتضييق الخناق عليها في مسعى لفرض سيطرتها على الأسواق الدولية.

جدول رقم (03) : معطيات عامة حول الإقتصاد الأوروبي لسنة 2018.

عدد الدول	27 دولة
عدد السكان (مليون نسمة)	341 ، منهم 20 % تفوق أعمارهم 65 سنة .
الناتج الداخلي الخام (مليار $)	12.590 مليار دولار = 11.169 مليار أورو .
معدل النمو ل لـ 5 سنوات الأخيرة	% 1.5
معدل الصرف	1 أورو = 0.07 $
نسبة الصادرات داخل منطقة اليورو (سلع + خدمات)	% 47.3

(1) Maire Guitton : CETA ، JEFTA …. Q'est ce qu'un accord de libre échange. www.toutel'europe.eu/actualité.(le : 15/04/2019)

(2) Maire Guitton :Face A La Chine les européens resserrent Les Vannes . www.toutel'europe.eu/actualité.(le : 15/04/2019)

نسبة الواردات من داخل منطقة اليورو (سلع + خدمات)	% 42.9
رصيد حساب الميزان التجاري	3.5 مليار $
تركيبة اهم الصادرات	42 % آلات ومعدات النقل
	23.9 % مواد مصنعة
	17.6 % منتجات كيماوية
تركيبة أهم الواردات	34.5 % آلات ومعدات النقل
	25.8 % مواد مصنعة
	15.1 % مواد أولية وطاقوية

Source : statistique de base de la zone euro 2017.édition de l'OCDE .2018/15 p 8.
www.cairn.info/rerue.etudy-economiques-de locde-2018 .

ويبين لنا الجدول الموالي نسب الرسوم الجمركية التي تفرضها دول الإتحاد الأوربي مجتمعة في إطار تكتلها على مختلف الواردات من باقي أنحاء العالم خلال العقدين الماضيين، وتسعى دول الإتحاد إلى حماية صناعتها ومنتجاتها المحلية من منافسة الدول الأخرى بما يضمن استمرارها وانتعاشها من خلال سياسة موحدة، مع ضمان الحرية التامة وإلغاء جميع هذه الرسوم على السلع الأوربية المنشأ.

وعلى العموم تبقى هذه النسب مقبولة مقارنة بما تفرضه دول وتكتلات أخرى عبر العالم، وهذا بحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم(04): نسبة الحقوق الجمركية على واردات الإتحاد الأوروبي من المنتجات غير الزراعية وغير البترولية .

السوق	الاتحاد الأوروبي		
	المنتجات		
السنوات	منتجات كيماوية	آلات وعتاد النقل	مواد مصنعة
2001	4.85	2.28	5.37
2002	5.59	2.28	5.19
2003	5.34	2.27	5.58
2004	5.33	2.27	5.15
2005	5.20	2.27	4.71
2006	5.23	2.26	4.69
2007	5.22	2.22	4.68
2007	4.41	2.27	4.61
2008	4.39	2.27	4.61
2009	5.19	2.26	4.63
2010	5.16	2.26	4.63
2011	4.33	2.27	4.64
2012	5.14	2.27	4.64
2013	5.13	2.27	4.62
2014	5.14	2.28	4.61
2015	5.16	2.27	4.60
2016	5.16	2.16	4.55
2017	5.13	2.19	4.56

المصدر : الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة www.wto.org .
تاريخ المشاهدة : 2019/04/24

المطلب الثاني : اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA.

تعد واحدة من أشكال التكامل من الجيل الجديد مقارنة بتجربة الإتحاد الأوروبي، وهي لا تضم اقتصاديات متجانسة، تضم ثلاث دول مترابطة جغرافيا ومتباينة في هيكلها الإنتاجي وتعكس هذه الإتفاقية التغيير الجدري في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي لطالما عارضت التكتلات الإقليمية معتبرة إياها عائقا أمام تحرير التجارة العالمية وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف .

الفرع الأول : النشأة والتطور.

برزت فكرة تأسيس منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا في عهد الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، حيث تزامنت الفكرة وفترة الركود الإقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية بداية تسعينات القرن الماضي، وبهذا جاءت كحل للخروج من دائرة الركود، خاصة في ظل تعثر مفاوضات جولة أوروغواي لمنظمة الجات وآليات تحرير التجارة الدولية وعلى رأسها تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع والحد من الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل عديد الدول ، وكذلك اتساع الهوة والصراع بين الولايات المتحدة والكتلة الأوروبية [1].

تم تبني الفكرة باعتبارها أهم الحلول المطروحة في سبيل تشجيع التجارة وتحريك عجلة النمو الإقتصادي ، ولهذا اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل الإتفاقية مع كندا والمكسيك وتنشيط التبادل التجاري البيني والإستثمار، خاصة وأن الكتلة المقابلة (دول الإتحاد الأوروبي) قد سرعت وتيرة تكاملها الإقتصادي والنقدي مما يرشحها لتكون أكبر قوة اقتصادية في العالم على حساب الولايات المتحدة[2].

بعد مباحثات شاقة دامت 14 شهرا توصلت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إلى إتفاق مبدئي في 1992/08/12 لإقامة منطقة تبادل حر، لتدخل رسميا حيز التنفيذ في 01/جانفي/1994 ، ويتم بموجبها إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية مابين الدول الأعضاء غلى فترة إنتقالية تدوم 15 سنة حتى 2008م ، كما نصت الإتفاقية على تحرير الإستثمار وتوسيع التعاون في مجال البيئة والعمالة [3].

تشكل دول النافتا من خلال هذه الإتفاقية قوة اقتصادية كبرى، يبلغ عدد سكانها 401 مليون نسمة، أما الناتج المحلي الداخلي الخام فيبلغ 9.371 مليار دولار، وقدرت حجم مبادلاته التجارية 2.493 مليار دولار، في حين يتربع على مساحة جغرافية قدرها 20.917 مليون كلم².

نصت إتفاقية التبادل الحر لدول شمال أمريكا على مجموعة هامة من التدابير لتنشيط التجارة البينية وجاءت الخطوط العريضة للإتفاقية كما يلي[4]:

- إلغاء الرسوم على معظم المنتجات مع بداية سريان الإتفاقية ، وتطبق تدريجيا على البقية .
- وضع إجراءات جمركية موحدة مع تطبيق الأحكام المتعلقة بشهادة المنشأ وإجراءات التحقق والأحكام المسبقة والتعاون الجمركي .
- إلغاء الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وتحويلها عند الضرورة إلى رسوم جمركية .
- تتضمن الإتفاقية مجموعة شاملة من الأحكام المتعلقة بحماية براءة الإختراع وحق التأليف والنشر والعلامة التجارية .

---

(1) Gary Clyd Haufbeur , NAFTA at 20, miseliding charge and positive archilint,2014 . www.eco-house-studies/about nafta/single searche-89532-rir-cours-(2019-03-25).

(2) نبيل حشاد :**الجات و منظمة التجارة العالمية** ، ط 2 ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 2009 ، ص 71.

(3) محمد محمود الإمام : **التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق** ، معهد البحوث العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 416.

(4) إبراهيم دافع : **اقتصاد العالم بين العولمة والأمركة** ، ط 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008 ، ص 201.

- تتعهد كل دولة بالمحافظة على القوانين التي تنظم الممارسات التي تحد من المنافسة .
- تحرير حركة الشاحنات (النقل البري) عبر الحدود للتقليل من تكاليف النقل .
- تحرير تنقل رؤوس الأموال وإزالة القيود أمام الإستثمارات بإنشاء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا ، والخطوط الجوية والإتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة .
- إمكانية العودة إلى قيد من القيود الجمركية الملغاة في حال ثبوت أثره السلبي محليا بسبب فتح السوق.
- تحديد الإجراءات والآليات الخاصة بتسوية النزاعات المترتبة عن تطبيق بنود الإتفاقية .

الفرع الثاني : واقع ومستقبل النافتا .

سمحت إتفاقية النافتا من خلال تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية بدعم قوي لتدفق السلع والإستثمارات بين الدول الأعضاء ، فبعد سنين فقط من تطبيق الإتفاقية وصلت المبادلات التجارية البينية رقما تاريخيا، وسجلت نموا سنويا يتعدى 15 % ، وهو ما يمثل 400 مليار دولار، وطبقا لتقارير رسمية صادرة عن غرفة التجارة الخارجية الأمريكية، فإن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو المكسيك ساهمت في خلق 850 ألف وظيفة مباشرة ، كما أن تطبيق الإتفاقية ساعد المكسيك بشكل مباشر في تجاوز أزمتها آنذاك من خلال آلية تكثيف الصادرات و التي بنت عليها سياسة الإنعاش الإقتصادي والتي وجدت في السوق الأمريكي والكندي متنفسا حقيقيا ، ووصلت المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى 120 مليار دولار بحسب إحصائيات البنك المركزي المكسيكي ، محققة إرتفاعا بـ 37 % وبهذا تمكنت عدة قطاعات من تحسين موقعها في السوق الأمريكية خاصة في قطاعي الألبسة والمعادن[1].

تعدت نتائج تطبيق إتفاقية التبادل الحر "نافتا" المجال التجاري لتصل إلى المجال الإجتماعي والسياسي وبذلك تشكلت الكتلة الأمريكية الموحدة في مواجهة التكتلات الإقليمية الكبرى في العالم وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي والصين، كما سمحت بدعم الجهود لحل عديد المشاكل الإقليمية العالقة تاريخيا وخاصة مشكل الهجرة غير الشرعية والتهريب والمخدرات والتعاون شمال جنوب .

يمثل الرسم البياني الموالي تطور المبادلات التجارية البينية داخل تكتل النافتا ، وهي في تزايد مستمر حيث تطورت المبادلات التجارية للولايات المتحدة منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ من 200 مليار $ إلى حوالي 700 مليار $ عام 2014 ، أي بنسبة 35 % ، كما قفزت المبادلات التجارية للمكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من 50 مليار $ إلى 350 مليار $ في الفترة ذاتها ، أما كندا فقد ارتفعت مبادلاتها من 100 مليار $ إلى 400 مليار $.

الشكل رقم (03) : تطور المبادلات التجارية البينية داخل تكتل "النافتا" .

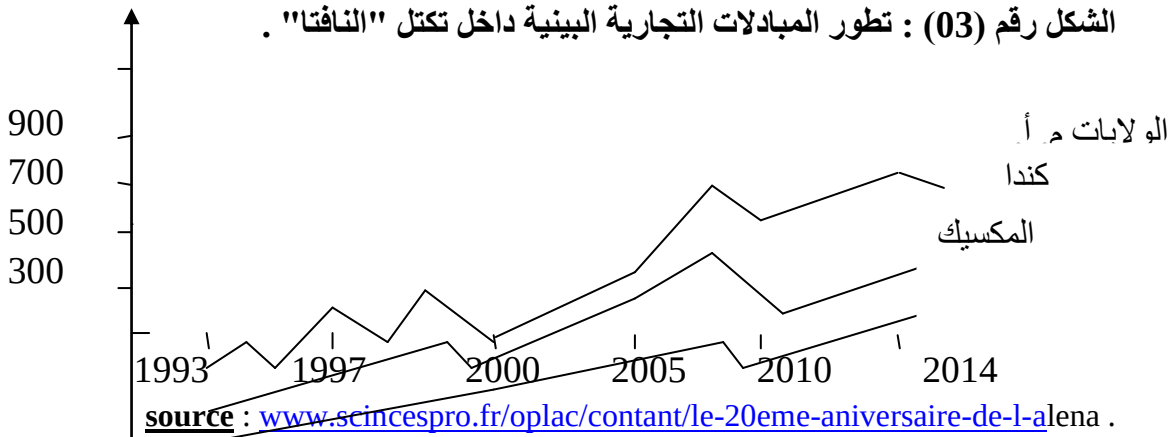

source : www.scincespro.fr/oplac/contant/le-20eme-aniversaire-de-l-alena .

عرفت اتفاقية التبادل الحر لدول شمال أمريكا أكبر تحدياتها في الأعوام الأخيرة مع اعتلاء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" سدة الحكم ، و إبداء رغبته الصريحة في مراجعة الإتفاقية بل وإلغائها تماما،

[1] Les Rigtans, De Laccord De Libre échange Nord Américain, Les Etudes Du CERI N°207-208-OPLAC-Décembre 2014 , Www.Citizen.Org/Documents/Nafta-At-20-Pdf

وسار الرئيس الأمريكي في هذا المنحى فارضا سياسة الواقع على شريكيه الإقتصاديين كندا والمكسيك إلى أن تعديل الإتفاقية فعليا أواخر 2018م وأصبحت تسمى اتفاقية USMECA.

جدول رقم (05) : الحقوق الجمركية على واردات دول النافتا من المنتجات غير الزراعية وغير البترولية (%) .

السنوات / البلد	المنتجات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الو.م.الأمريكية	**معادن ومواد اولية**	3.67	3.71	3.73	3.72	3.63	3.62	3.61	3.62	3.62	3.38
	مواد مصنعة	3.83	3.88	3.89	3.88	3.79	3.78	3.77	3.77	3.78	3.53
	مواد كيماوية	3.09	3.09	3.09	3.09	3.09	3.09	3.09	3.09	3.08	2.80
	آلات ومعدات النقل	1.68	1.68	1.68	1.68	1.67	1.67	1.67	1.67	1.67	1.43
كنـــدا	**معادن ومواد اولية**	3.88	3.88	3.77	2.77	2.58	2.45	2.40	2.34	2.34	2.32
	مواد مصنعة	4.10	4.09	3.97	2.96	2.75	2.61	2.56	2.50	2.50	2.48
	مواد كيماوية	2.69	2.68	2.77	0.93	0.86	0.81	0.78	0.77	0.77	0.73
	آلات ومعدات النقل	2.26	2.27	1.71	1.33	1.29	1.28	1.26	1.25	1.25	1.22
المكسيـــك	**معادن ومواد اولية**	11.9	9.91	7.11	6.14	5.66	5.44	5.41	5.32	5.38	5.53
	مواد مصنعة	11.4	10.6	7.54	6.52	6.00	5.77	5.74	5.65	5.71	5.87
	مواد كيماوية	6.80	5.09	2.33	2.33	2.32	2.20	2.10	2.05	2.04	2.02
	آلات ومعدات النقل	8.73	7.33	4.11	3.99	3.86	3.65	3.65	3.65	3.62	3.62

المصدر : الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة OMC . (WWW.WTO.ORG)

المطلب الثالث : منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC .

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الإقتصادية العابرة للقارات، فإذا كانت معظم التكتلات المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية، والمميز في هذا التكتل هو ضم هذا التكتل أعضاء من دول متقدمة وأخرى نامية تقع في قارات مختلفة بدءا بأمريكا الشمالية والجنوبية ، آسيا، إفريقيا و أستراليا .

أولا : النشأة والتطور .

ظهر تكتل الأيبيك (APEC) للوجود عام 1989 م بمبادرة من أستراليا التي قامت باستضافة أول اجتماع لزعماء دول المنتدى الذي ضم في عضويته 21 دولة (استراليا، بروناي ، كندا، الشيلي ، الصين، هزنغ كونغ، أندونيسا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، غينيا الجديدة، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايلاند، تايبي، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام)، ليشكل أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، تزول بها كافة الحواجز التجارية بحلول 2020 م، ضف إلى ذلك ضمه أكبر ثلاث قوى اقتصادية في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين واليابان.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذا التكتل يضم إليه تكتلين إقتصاديين هما "النافتا " لأمريكا الشمالية و"الآسيان" لدول شرق آسيا [1]، ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد سكاني يفوق 2.8 مليار نسمة، أما الناتج الإجمالي المحلي للمنتدى فيقدر بحوالي 20 تريليون $ أمريكي ما يعادل 60 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويحوز على 47 % من حجم التجارة العالمية.

كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية إقتصادية حيث يمثل 70 % من النمو الإقتصادي المسجل في العقود الثلاث الأخيرة ، وما تمثله أسواقها من حاضنة حقيقية للتقدم التكنولوجي والصناعي[2].

في عام 1994م وفي اجتماع القادة الإقتصاديين للمنتدى بأندونيسيا، تم تبني إعلان الحل المشترك لقادة الآيبيك والذي تعهدت فيه بتحقيق تجارة واستثمارات حرة ومنفتحة بحلول عام 2010م للاقتصاديات الصناعية، وعام 2020م للإقتصاديات النامية [3].

---

(1) جمال الزغبي: **التكتلات الاقتصادية في العالم** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 64 ، سوريا ، 2004 ، ص 57.

(2) أسامة المجدوب : **العولمة والإقليمية ـ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001 ، ص 85.

(3) أسامة المجدوب : **نفس المرجع** ، ص 101.

وفي اجتماع قادة المنتدى بسيول الكورية الجنوبية عام 1991م تم إعلان أسس وأهداف الآيبيك والتي جاءت كما يلي[1]:

- تحقيق تنمية مستدامة لشعوب المنتدى والمساهمة في النمو الإقتصادي العالمي .
- تعظيم مكاسب الإقليم بتشجيع تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و التكنولوجيا.
- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف وتقويته سواء لصالح دول المنتدى أو لبقية العالم.
- تقليص العوائق في وجه تجارة السلع والخدمات والإستثمار في الدول الأعضاء وفقا لقواعد "الجات".
- تشجيع القطاع الخاص و إدماجه من أجل زيادة وتعظيم المنافع.

سوف نستعرض في الجدول الموالي أهم المؤشرات الاقتصادية للمنتدى والتي تترجم لنا وزنه الحقيقي بين التكتلات الاقتصادية العالمية كقوة لا يستهان بها.

جدول رقم (06) : تطور مؤشرات الآيبيك (الوحدة : تريليون دولار) .

المؤشرات	1989 (وهي سنة التأسيس)	2006
إجمالي الناتج المحلي PIB	11.8 تريليون $	37.3 تريليون $
نسبة PIB المنتدى / PIB العالمي	% 50	% 56
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	% 6	% 6.6
نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي .	5.200 $ / للفرد	13.990 $ / للفرد
حجم تجارة المنتدى	3 تريليون $	13.2 تريليون $
نسبة نمو التجارة البينية	842 مليار $	7.3 تريليون $
حجم الصادرات	1.5 تريليون $	6.5 تريليون $

Source :www.arabic.xinhunet.com/arabic/content-48266uhtm

تظهر الأرقام السابقة الرغبة الكبيرة من الدول الأعضاء في إقامة تكتل اقتصادي قوي، كما يعكس الدور الكبير للاقتصاديات الكبرى كاليابان والولايات المتحدة، ضف إلى ذلك استيعابه لبعض الإقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا، وبذلك يكون تجمع الآيبيك أكبر التكتلات الإقليمية وأكثرها مرونة وديناميكية، كما أنه يشتمل على جميع أنواع الترتيبات الإقليمية في العالم، إذ يجمع في عضويته بين دول متقدمة وأخرى نامية من أقاليم جغرافية متعددة ، و بهذا يكون مثالا للإقليمية الجديدة .

المطلب الرابع : مجلس التعاون الخليجي GCC .

هو أقدم تكتل اقتصادي عرفه الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه في مؤتمر القمة الخليجية في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يوم 25 ماي 1981م، وهو من أشكال التكتل من النوع التقليدي يتمتع بمقومات الترابط المكاني والتواصل الإجتماعي والثقافي الفكري، يتألف مجلس التعاون الخليجي من ستة دول هي: المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، البحرين وسلطنة عمان، تتمتع هذه الدول بقدر كبير من التجانس الإقتصادي و تشابه في أنظمة الحكم مع تقاطع واضح في سياساتها الخارجية .

الفرع الأول : نشأة و تطور مجلس التعاون الخليجي .

تقدمت دولة الكويت بخطة عمل لتوحيد الجهود وتحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الستة، تم مناقشتها من خلال اجتماع عقد في 14 فيفيري 1981 ضم وزراء الخارجية ، وأسفر الإجتماع على إنشاء مجلس

[1] محمد محمود الإمام : **تجارب التكامل العالمية**، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص ص 249 – 250.

التعاون الخليجي باعتباره مؤسسة دولية إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية ، واقتصرت عضوية المجلس على الدول الستة فحسب، ولم تبق الباب مفتوحا لانضمام أعضاء جدد [1] .

نصت هذه الإتفاقية على تحقيق أهداف في شتى الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية، منها [2]:

- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الإقتصادية والمالية ، الإجتماعية و الصحية، الإعلامية و التشريعية و الإدارية.
- تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية لتحقيق تكامل اقتصادي و وضع سياسة إستثمارية مشتركة
- تنسيق السياسات المالية و النقدية تمهيدا لإطلاق عملية خليجية موحدة.
- ضمان حرية تنقل الأموال والأفراد و ممارسة النشاط الإقتصادي دون تمييز .
- توحيد السياسات التجارية و الجمركية و العمل على إزالة كافة العوائق أمام تدفق السلع.
- تدعيم التعاون في مجال النقل البحري و البري والإتصالات و إنجاز البنى الأساسية من موانئ ومطارات و محطات كهرباء وماء وشبكات طرق.
- تنسيق السياسات النفطية والغازية وتطوير مصادر الطاقة .

على الصعيد التجاري المحض، تمكنت دول التعاون الخليجي من إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية و الحيوانية والثروات الطبيعية إضافة إلى المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني إبتداءا من تاريخ 1983 م، و توحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية مابين 4 % إلى 20 % . كما تم إقرار نظام موحد للعبور والنقل البري بين الدول لتسهيل المبادلات التجارية البينية مع السماح لمنتجي دول مجلس التعاون بتصدير منتجاتهم إلى بقية دول الأعضاء دون إلزامية تعيين وكلاء محليين[3].

بالرغم من ما بدل من مجهودات و ما تحقق من إنجازات، فقد ظلت درجة التكامل الإقتصادي بين دول المجلس محدودة ، فتشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز، بالمقابل إستيراد السلع المصنعة والمنتجات الزراعية من الدول المتقدمة ، إضافة إلى فشل الدول الأعضاء في تنويع النسيج الصناعي ما قلل من فرص الإنذماج الإقليمي بينها .

غير أن دول مجلس التعاون تفطنت في العقدين الأخيرين إلى ضرورة تنويع الإقتصاد مستفيدة من الطفرة البترولية بداية الألفية الثالثة ما سمح لها ببناء أقطاب صناعية كبرى مع التوجه نحو قطاعات هامة كالسياحة و الخدمات، لكن المعاب في ذلك هو غياب التنسيق في هذه السياسات لخلق تكامل حقيقي تزيد فيه درجة الإنذماج الإقليمي بما يخدم مصلحة التجمع .

لقد برز مؤخرا الخلاف السياسي بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي خاصة الصراع القطري ضد كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، ما شكل ضربة موجعة للمجلس وأدخله في غرفة الإنعاش ، ليبقى تحت رحمة الخلاف السياسي وصراع إقليمي تغذيه بعض الأطراف الدولية .

---

[1] هند عبد اللطيف المصري **: أثر التغيير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل العربي**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ، غير منشورة ، السنة الجامعية 2006 ، جامعة القاهرة ، مصر ، ص 80.

[2] هالة عبد الرزاق **: تجربة الاندماج العربي** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، مصر، 2013 ص ص 49- 50 .

[3] عبد القادر رزيق المخادمي: **التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص 97.

المبحث الثاني : دراسة واقع التكتلات الإقليمية.

لقد كان لانتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وما رافقها من تحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، أثر واضح على التكتلات الإقتصادية ، ومن أهم تلك المتغيرات التي أثرت في التكتلات الإقتصادية، ما شهده يوم 15 ماي 1994 م حيث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية ، إيذانا لوضع معالم التنظيم الدولي للتجارة وتدويل الحياة الاقتصادية ، تحت غطاء ما يسمى ب"العولمة " التي صهرت العلاقات الإقتصادية السياسية، الإجتماعية والثقافية، إضافة إلى أثر الأزمات المالية العالمية.

المطلب الأول : التكتلات الإقليمية في ظل النظام التجاري العالمي .

هناك جدل كبير حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتي التكتلات الإقليمية و التعددية التجارية الدولية، فإذا كانت الظاهرة الأولى تسير إلى اتجاه الدول إلى الانخراط في ترتيبات إقليمية بينية لبناء نظام تجاري إقليمي تفضيلي و الذي تجسده هذه الاتفاقيات التجارية ، فإن الظاهرة الثانية ما هي إلا تعزيز للنظام التجاري المتعدد الأطراف و بناء منظمة تجارية حرة عالمية ترعاه منظمة التجارية العالمية بغية تحرير التجارة على المستوى العالمي[1] ، و عليه يمكن الأخذ برأيين مختلفين و هما :

- التكتلات الإقليمية تساهم في تعزيز حرية التجارة العالمية من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية* ، و تعميم التفضيل الممنوح لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل ، و بالتالي المساهمة في تجسيد منطقة تجارة حرة عالمية ، و من أهم مناصري هذا الرأي الاقتصادي " ريتشارد بالدوين*R.BALDWIN ، حيث يعتبر أن النهج الإقليمي طريقا مربحا نحو التعددية و بناء منطقة حرة للتجارة العالمية.

- على النقيض من الرأي الأول ، يرى بعض الاقتصاديين أن التكتلات الإقليمية لا تساهم في تحرير التجارة العالمية و إنما بكون هذا التحرير على المستوى الإقليمي من خلال المزايا الممنوحة للدول داخل التكتل ، و هو تناقض صريح مع " مبدأ عدم التميز" * ، حيث يشجع من الهيمنة لبعض الدول على حركة التجارة العالمية و خلق المزيد من العراقيل و القيود المثبطة لحرية التجارة الدولية ، و في هذا الاتجاه يرى " غاديش باغواتي* G.BAHGWATI" أن التوسيع في الشراكة الإقليمية يضعف التوجه نحو تحرير التجارة الدولية و هو حاجز أمام خلق منطقة تجارة حرة عالمية وبذلك فهو انحراف على بناء نظام تجاري متعدد الأطراف.

الفرع الأول : التكتلات الاقتصادية الإقليمية و منظمة التجارة العالمية

---

[1] سامي عفيفي حاتم : **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية** ،ط 2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص 48.

***مبدأ الدولة الأولى بالرعاية** : منع أي دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة من تكريس معاملة إقصائية لعضو معين، بمنح عضو آخر مزايا خاصة به على حساب الشركاء التجاريين الآخرين في المنظمة .

* **ريتشارد بالدوين R.BALDWIN** : إقتصادي أمريكي ولد في القرن 20 م، أستاذ بجامعة كولومبيا .

* **مبدأ عدم التمييز :** ضرورة التزام كل عضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، بمنح المنتجات المستوردة من دولة عضو آخر، نفس المعاملة التي يحظى بها المنتوج المحلي، وهذا على جميع المستويات و يمنع أي تمييز بينهما ،

تسعى منظمة التجارة العالمية مند تأسيسها عام 1995 و قبلها من خلال منظمة الجات إلى بناء نظام تجارة متعدد الأطراف يقوم أساسا على الحرية التجارية ، و قد شكلت ظاهرة تبني اتساع دائرة الترتيبات الإقليمية مصدر قلق حقيقي في وجه منظمة الجات و منظمة التجارة العالمية فيما بعد ، لما يتولد عنها من آثار سلبية و عوائق في وجه التحرر التجاري و أصبح الكثير يرى أن هذه التكتلات تشكل حصونا أو قلاعا يستفيد من بداخلها من إلغاء الحواجز التجارية (الدول الأعضاء) و فرضها على باقي المتعاملين. وبهدف خلق نوع من التوافق بين المسارين الإقليمي و المتعدد الأطراف ، قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوامين تمثلت في[1]:

1 - **المادة الرابعة و العشرون من اتفاقية الجات** : التي تأكد على أن العرض من الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة و هما أهم أشكال التكتلات الاقتصادية ، هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء و ليس وضع قيود أمام الدول غير الأعضاء، وبذلك تقتضي إزالة كافة القيود على التجارة بين الدول الأعضاء في التكتل و عدم تشييدها تجاه الدول غير الأعضاء بعد الانضمام لكتل ما ، كما أضيفة إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام الدول الأعضاء بالشفافية التامة بهذا الصدد ، كما حددت مدة قصوى لهذه الترتيبات الإقليمية التي يمكن أن تتخطى عشرة (10) سنوات .

2 - **المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات** : والتي تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التميز بين الدول الأعضاء و منع أي إجراءات تميزية جديدة.

3 - **شرط التمكين** *: يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل و تعزيز التجارة المشتركة، و منع القيود أمام الدول الغير الأعضاء، ودون تحديد فترة انتقالية لتعميم المزايا التفضيلية على باقي الدول.

بهذا وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها فيما أقرته اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية من العمل بمبدأ الدولة الأول بالرعاية ولو بضوابط معينة ، حيث تم صياغة هذه الضوابط في المادة الرابعة و العشرون من اتفاقية الجات ، إضافة إلى شرط التمكين المعتمد في جولة طوكيو.

الفرع الثاني : التكتلات الإقليمية في ظل المادة 24 من اتفاقية OMC :

جاءت الاتفاقية الدولية للتعريفات الجمركية لتحمي الاتحادات الجمركية القائمة و التي أسستها الدول الأمبريالية آنذاك وبذلك فقد أعترف مؤسسو هذه الاتفاقية صراحة بأهمية هذه التكتلات وا لإتحادات الجمركية في عملية تحرير التجارة العالمية ، وبعبارة أخرى فإن التكتل الاقتصادي بين مجموعة دول ما هو إلا وسيلة لتحقيق التكامل الدولي (مرحلة أولية) والذي يعني أن اتفاقيات الاندماج الإقليمي لا يشكل أي عائق في وجه الاندماج العالمي".[2]

كما نصت المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في تقريرها الرابع على ضرورة تحرير التجارة سوا كان ذلك على المستوى الإقليمي المحلي أو على المستوى الدولي من خلال تسهيل آلإجراءات وعدم وضع قيود على التجارة مع باقي دول العالم، يرى الكثير من المحللين أن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركي حملت في طياتها الكثير من الغموض والتناقضات، بل أن اعترافها و تتمينها لهذه التكتلات الإقليمية تعتبر تناقضا صارخا مع هدفها الأول و هو بناء منظمة تجارة حرة عالمية.

و نتيجة لهذا فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية مند أواخر القرن الماضي ففي سنة 2010 مثلا تم إعلام منظمة التجارة العالمية بـ : 345 اتفاقية ضمن المادة 24 من اتفاقية الجات ، و 31 اتفاقية وفقا لشرط

---

[1] علاوي محمد لحسن :**الإقليمية الجديدة ، المنهج المعاصر للتكامل** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 113

***شرط التمكين :** يسمح بالمعاملة التفضيلية المتبادلة داخل التكتل للدول النامية ، دون تحديد فترة انتقالية ، لتعميم المزايا التفضيلية على باقي الدول .

* **غاديش باغواتي G.BAHGWATI :** إقتصادي أمريكي أصله من الهند ولد في 26 فيفري 1934 ، أستاذ بجامعة كولومبيا .

[2] سيديريك ديني: **الإقليمية العالمية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة كيبك ، كندا ، 2007 ، ص 71.

التمكين و 68 اتفاقية وفقا للمادة 05 من اتفاقية الخدمات [1]، و تشير الإحصائيات أن هناك ما يقارب 300 اتفاقية عالمية حاليا 90% منها تمثل اتفاقية تجارة حرة ، أما النسبة الباقية فهي تمثل اتحادات جمركية، ويوضح لنا الجدول الموالي عدد اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة عبر العالم والتي تم الإعتراف بها من طرف منظمة التجارة العالمية إلى غاية سنة 2017، والتي تتخذ أشكالا عدة بين اتفاقيات تجارة حرة، اتحادات جمركية، اتفاقيات تنظمها المادة 05 من اتفاقية GATT أو تلك التي تدخل ضمن مبدأ شرط التمكين، والتي يبلغ عددها 472 اتفاقية.

جدول رقم (07): الإتفاقيات التجارية الدولية المعترف بها من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

شكل الإتفاقية	*العدد*
اتفاقية تجارة حرة	243
اتحاد جمركي	20
اتفاقية في إطار شرط التمكين	51
اتفاقيات في إطار المادة 05	158
المجموع	**472**

Source: www.wto.org

أما الشكل البياني الموالي فهو يعكس لنا تطور عدد اتفاقيات التجارة الحرة عبر العالم حتى عام 2019، بما في ذلك الإتفاقيات غير المفعلة.

شكل رقم (04): تطور عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية عبر العالم، 1948-2019.

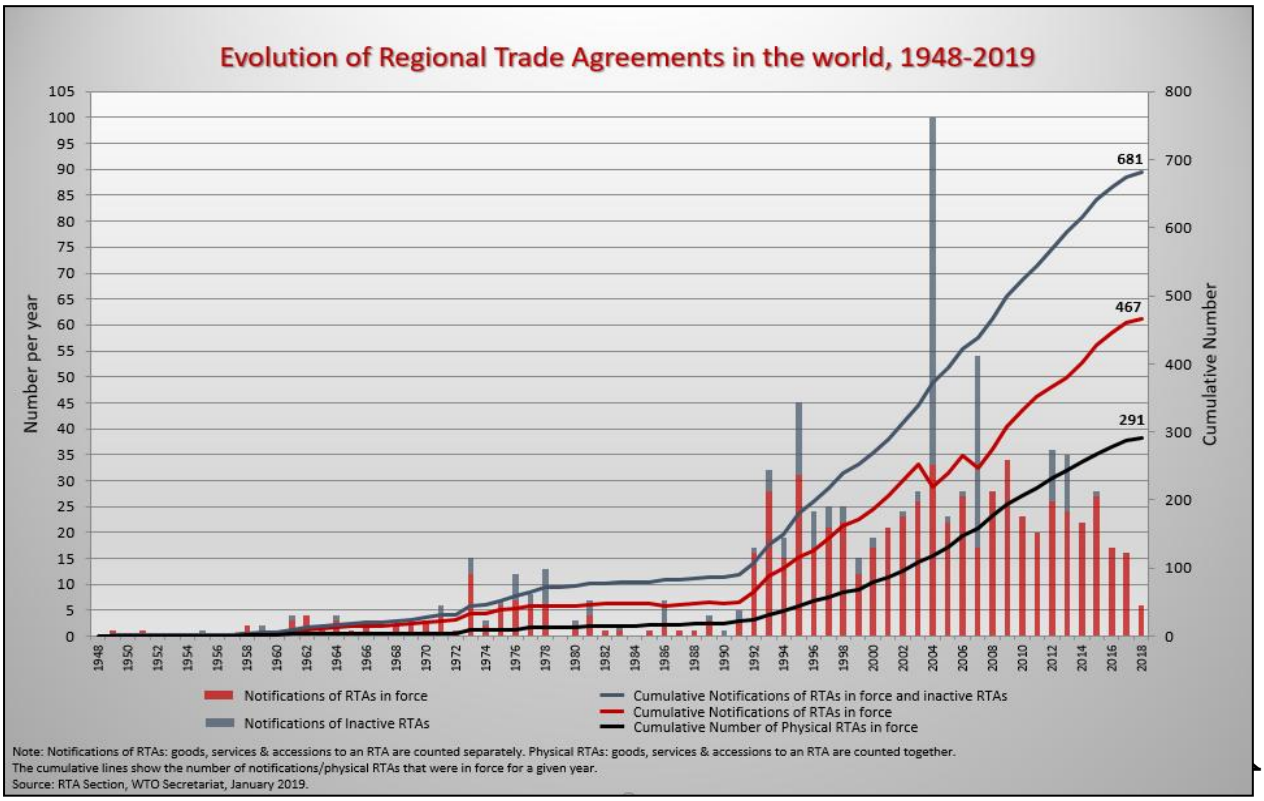

الفرع الثالث : التكتلات الإقليمية التوسيع الجغرافي للتجارة الدولية .

[1] أحمد كواز : **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي ، الحالة العربية** ، سلسلة الخبراء ، العدد 37 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2010 ، ص ص 07 – 08.

نتيجة لما أقرته جولة أوروغواي من إمكانية التكتل ضمن اتفاقية تعزز النوع من الاتفاقيات بين دول العالم ، وهذا ما ترك أثرا بالغا على التوزيع الجغرافي في التجارة الدولية يحث تحصر أكثر من 80 % من التجارة العالمية للسلع في تكتلين رئيسيين هما الإتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط الهادي APEC والجدول الموالي يبين نسبة التجارة داخل بعض التكتلات إلى حجم التجارة العالمية .

جدول رقم (08): نسبة التجارة داخل بعض التكتلات إلى حجم التجارة العالمية (%).

التكتل	نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية	نسبة إيرادات التكتل إلى حجم الواردات العالمية
الإتحاد الأوروبي	33,86	34,29
تجمع آسيا و المحيط الهادي	47,48	48,53
النافتا	12,88	17,53
الآسيان	6,90	6,23
الميركوسور	1,84	1,74
إتحاد المغرب العربي	0,91	0,72
مجلس التعاون الخليجي	4,40	2,23

source: http:unctadstat un ctad.org//table viewer.aspx?reportId=112

من خلال المعطيات السابقة يظهر جليا سيطرة تكتلي الإتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط الهادي على أكثر من 80 % من حجم التجارة العالمية ، وهما تكتلان يضمان حوالي 50 دولة ، إضافة إلى قيمة تجمع النافتا لدول شمال أمريكا الذي يضم 03 دول فقط، و ترجع هذه النسب العالية إلي تعميق مبدأ تحرير وتعزيز التجارة البينية داخل هذه التكتلات بين الدول الأعضاء، علما أن هذين التكتلين يضم أضخم اقتصادات العالم.

لقد عززت هذه الاتفاقيات الإقليمية من مكانة الدول المتقدمة في التجارة العالمية كما ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول النامية و الدول الصناعية و زادت من حدة احتكار هذه الأخيرة للتجارة الدولية [1]، حيث تسيطر الدول الصناعية على ما يزيد على 82 % من التجارة العالمية يكون معظمها في تكتلات إقليمية للدول الكبرى أما الدول النامية تبقى مساهمة تكتلاتها في حجم التجارة العالمية ضعيفا (وأكبر مثال على ذالك أرقام مجلس التعاون الخليجي).

المطلب الثاني :التكتلات الإقليمية في ضل العولمة .

يشير مفهوم التكامل الاقتصادي الدولي إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين عدد من الدول في المجال التجاري، النقدي والمالي، وكذلك في المجال السياسي، بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي لدول أعضاء هذا التكتل، كل هذا دفع بجميع الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى الإندماج في تكتلات اقتصادية، وزادت هذه الوثيرة مع نهاية فترة التسعينات للقرن الماضي باعتبارها أفضل أسلوب لتحقيق مزايا مبدأ ألحرية وتجنب مساوئ الحماية الاقتصادية من خلال إقامة وحدات اقتصادية كبيرة تستطيع تحقيق أكبر قدر من الكفاءة ومن تم الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية لغالبية السكان[2].

ساهمت رياح العولمة بشكل كبير جدا في تأسيس نظام اقتصادي وتجاري عالمي يرتكز على ثلاث قواعد أساسية وهي:

- نظام نقدي دولي يتم إدارته من خلال صندوق النقد الدولي .
- نظام مالي دولي يتولى إدارته البنك الدولي .
- نظام تجاري دولي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية .

---

[1] أسامة المجدوب : **الجات ، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1996 ، ص 39.

[2] لطف الله إمام صالح: **التحولات المعاصرة والكيان الإقتصادي المصري** ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة 2002 ، ص 46.

أظهرت التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملا بين التكتلات الإقليمية والعولمة، بحيث تنشأ عملية تبادلية يؤسس فيها الإنضماج الإقليمي إلى المزيد من الإنضماج العالمي، كما سياسات الاندماج العالمية المنتهجة، تلقي بظلالها مباشرة على الإنضماج الإقليمي[1]، كما تنطلق العولمة من مقولة أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي سوف يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي المحلي ، إن التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد والتجارة و تحرير الأسواق صاحبه تزايد النزعة الدولية في إقامة تكتلات إقليمية لفتح الأسواق أمام حرية التجارة وحرية تدفق الإستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ، ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء داخل التكتل، مع توفير الحماية من خطر منافسة الإقتصاديات الأخرى، وزيادة التفاوضية في ظل الإنفتاح الاقتصادي العالمي.

إن قيادة الدول الكبرى لأهم التكتلات الاقتصادية في العالم على غرار الإتحاد الأوروبي والنافتا، والتي تعتبر في نفس الوقت الراعي الأول للنظام الاقتصادي والتجاري العالمي الجديد والذي يتخذ من العولمة شعارا و نهجا وهدفا لأكبر دليل على التكامل ، والترابط بين ظاهرتي العولمة وانتشار التكتلات الإقليمية، لتصبح هذه الأخيرة من مظاهر العولمة بامتياز.

الفرع الأول : التكتلات الإقليمية كاستجابة للعولمة .

إن تحليل المبادلات و العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن التكتلات اللإقليمية لا تحمل تناقضا مع العولمة، بل إن المعطيات كلها تدل على مشاريع التكتلات الاقتصادية الإقليمية ماهي إلا نتيجة و مخاضا لمسار العولمة، وبعبارة أخرى فإن التكتل الإقليمي يختزل في طياته و آلياته العولمة و يكيفها على المستوى المحلي لتصبح أكثر قبولا وفعالية [2].

في الواقع، إن تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج تقتضي تنظيم أكثر للنشاط لمواجة العقبات التجارية والتقنية والتي قد تنشأ كلما كانت دائرة المبادلات كبيرة والتي تتأتى من خلال تضييق الإطار الجغرافي وحصره في نطاق إقليمي معروف المعالم.

تشير الإحصائيات إلى أنه ومنذ عام 1948 و حتى 1994 تم تبليغ منظمة الجات بـ 124 اتفاقية تجارية ، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC عام 1995 هناك أكثر من 130 اتفاقية جديدة لتبادل السلع تم تبليغها للمنظمة حتى عام 2003 ، (أنظر الشكل أدناه)، و بهذا فقد أخذ إنشاء التكتلات الإقليمية منحى متصاعد مع تبلور فكرة العولمة ونضجها، فكلما زاد انتشار العولمة عبر العالم إلا وصاحبتها موجة من التكتلات الإقليمية هنا وهناك، وحتى الدول الكبرى الراعية لهذا المنهج الاقتصادي العالمي الجديد القائم أساسا على مبدأ التحرير والعولمة راحت تبحث عن تكتلات اقتصادية وتبرم اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف حماية لمصالحها وبذلك يمكن القول أنها توجهت إلى تحجيم العولمة وصبها في قالب إقليمي يتسم بالحرية التامة[3].

إن التعمق في دراسة ظاهرتي العولمة والتكتلات الإقليمية يؤكد الترابط الوثيق والمضطرد بينهما، إذ يشكل كل منهما ثمرة لحركية السوق الحرة ، يعيشان على نفس الأرضية وتحركهما آليتين مختلفتين ومتوازنتين فيما يبدو للناظرين لكنهما متناغمتين.

الفرع الثاني : التكتلات الإقليمية محطة نحو العولمة .

---

[1] حشماوي محمد: **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006، ص 74.

[2] http//doi.org/10.3406/polit.1997.4638

[3] فرانسوا نيكول : **ساعة العولمة** ، مقال منشور بمجلة " افهم الاقتصاد "، جامعة مارن لافالي باريس فرنسا ، ص 15.

يمكن للتكتل الإقليمي أن يكون مرحلة و جسر عبور نحو العولمة ، وهو بذلك اختزال لمفهوم وأهداف العولمة في حيز أصغر من خلال نفس الآليات والمبادئ و التي أساسها هو تحرير المبادلات التجارية وإلغاء جميع القيود الجمركية.

إن من أهم دواعي التكتلات الإقليمية هو البحث عن الفاعلية الإقتصادية ، وتحقيق النمو على المستوى المحلي وبذلك المساهمة في خلق الثروة عالميا، كما أن التعاون الإقليمي يساهم، في تحرير التجارة الدولية دون تمييز في سبيل الوصول إلى الإنذماج الإقتصادي العالمي، كما أن التعاون الإقليمي يتطلع دوما إلى توسيع دائرته وينتقل بذلك ليشمل شركاء جدد بما يضفي الصبغة العالمية على هذا التعاون في إطار الإنذماج الدولي[1].

كما تسعى التكتلات الإقليمية إلى توسيع نطاق السوق و تفعيل المنافسة و مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل وكلها تصب في تحقيق أهداف العولمة من غير تهديم للمكتسبات والمزايا المتوفرة التي قد تنجر عن المنافسة الشرسة نتيجة للإنفتاح التام أمام المنافسة الدولية ، وبذلك يكون التكتل الإقليمي وسيلة لمرافقة المنتج المحلي وتطويره لإكتساب تنافسية أكثر ضمن اقتصاد معولم.

الفرع الثالث: التفاعل بين الإقليمية والعالمية:

أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف وقد دفع ذلك بمجلس منظمة التجارة العالمية سنة 1996 إلى إنشاء لجنة "اتفاقيات التجارة التفضيلية "، تعنى بدراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة العالمية للتجارة وكذا الآثار المترتبة عنها وانعكاساتها على النظام المتعدد الأطراف.

خففت النسخة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية بعد جولة أوروغواي من مخاطر تحويل التجارة وساعدت على ظهور وانتشار عديد المبادرات الإقليمية ، بل وأصبحت وسيلة للتغلب على القيود التجارية بهدف تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة والخدمات الحيوية، وبهذا نجد أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من تلك التكتلات الإقليمية بل كان موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروغواي [2].

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير مليا فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارات التجارة والاستثمار الدولي التي تشكل نواة النظام التجاري العالمي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية ،وهذا منا المرجح تأن يقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في فلك منظمة التجارة العالمية ،كون موجات التحرير العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي متوقع استمرارها حتى ما بعد عام 2020 ، لتصل في الأخير وتصب في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منظمة تجارة حرة عالمية واحدة [3]، فالمنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، وتبقى منظمة التجارة العالمية الحل الأمثل وأفضل طريق لمساعدة أي تكتل في ترسيخ مكانته الدولية.

يتطلب التعاون الإقليمي مزيدا من التحرير التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة ضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديا ت الحجم ، وهذا ما يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية لأعضاء جدد، وهذا هو الطريق لاستكملا المشروع العالمي لإقامة منظمة تجارة حرة عالمية ، ومنه التحرير الكامل للتجارة العالمية .

المطلب الثالث : التكتلات الإقليمية في ظل الأزمات الإقتصادية .

---

[1] Hugo Philipe :**Les économies émergentes a l'époque de l'agglomération** ، un article publie dans le journal connais économiques ، paris، 2003، p21 .

[2] غسان السنو ، أحمد الطراح **: العولمة و الدولة - الوطن و المجتمع العالمي -** ، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص36.

[3] سامي عفيفي حاتم : **مرجع سابق** ، ص 54.

لا يختلف اثنان في الأثر السلبي العميق الذي تركته الأزمات المالية على واقع الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 وحتى الأزمة المالية لعام 2008 كما أن الاقتصاديات المتكتلة لم تكن في منأى عن الصدمة بل أن البؤر الرئيسية لهذه الأزمات لم تكن سوى داخل التكتلات الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي وحتى دول جنوب شرق آسيا.

الفرع الأول : آثار الأزمات المالية على التكتلات الإقليمية.

يرى الكثير من الخبراء أن زيادة معدلات الارتباط داخل التكتلات الإقليمية ساهم بشكل واضح في الرفع من حدة الأزمات وسرعة انتشارها بين الأعضاء ما ينعكس سلبا على الأداء الكلي للتكتل الإقليمي.

عادة ما يتشكل كل تكتل إقليميي من اقتصاد محوري يلعب دور القاطرة الرئيسية للتكتل ويستقطب من حوله باقي الأسواق التي تسير في فلكه ، غير أن شدة الصدمة التي تتحملها التكتلات الإقليمية تكون دوما تبعا لدرجة التأثر التي تلحق بالاقتصاد المحوري داخل التكتل ، ولذلك تشير الأرقام إلى هبوط حاد في أداء تكتل شمال أمريكا "نافتا" في الأزمة المالية لسنة 2008 كون الولايات المتحدة الأمريكية وهي بصفتها الاقتصاد الأول في التكتل هي المصدر وبؤرة الأزمة العالمية ، وتبع انهيار الاقتصاد الأمريكي انهيارا مماثلا أو اشد منه في باقي دول التكتل .

الفرع الثاني : دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في معالجة الأزمات الإقتصادية .

أثبتت الوقائع والأحداث أن السياسات الحمائية الموجهة داخل التكتلات الإقليمية لا يمكنها حماية اقتصاديات الدول الأعضاء في الأزمات العالمية ، فالإقليمية لا تعني بثانا العزلة وحماية الاقتصاد المحلي من الأزمات ذات الطابع العالمي، حيث أن دول التكتل تحتفظ بعلاقات تجارية مع دول خارج التكتل التي تنتمي إليه سواء بصفة فردية أو من خلال اتفاقيا ت جماعية وبذلك فأي أزمة عالمية لا بد وأن يكون لها انعكاس على مختلف الأطراف وحتى تلك المتكتلة إقليميا، غير أنه يمكن لهته التكتلات أن توفر مناخا مساعدا للتخفيف من الصدمة كما تعطي حلولا عملية لمعالجة بعض الإختلالات الناتجة عن هته الأزمات من خلال الآليات وتنسيق السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء لتحقيق أهداف مستقبلية ، ولعل أكبر دليل على ذلك السياسات الجماعية المطبقة من طرف دول الإتحاد الأوروبي في مواجهة الديون السيادية لليونان، وخطط الإنقاذ الجماعية المطبقة لصالحها إضافة إلى تجربتها في إنقاذ عديد الإقتصاديات الأوربية وعلى رأسها الاقتصاد الإيطالي والإسباني والبرتغالي، وكل ذلك جاء في إطار السياسة الداخلية لتكتل الإتحاد الأوروبي.

لقد أخذت التكتلات الإقتصادية الإقليمية الحديثة أبعادا اقتصادية وسياسية واجتماعية معتمدة على توحيد السياسات المستقبلية و توقيع اتفاقيات جماعية للإنقاذ غالبا ما تفعل وقت الأزمات و هي الضامن الأساسي لبقاء و استمرار التكتلات الإقتصادية الإقليمية .

المبحث الثالث: مستقبل التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

تعيش معظم التكتلات الإقليمية عبر العالم حالة اللايقين التي سببتها التطورات الأخيرة للإقتصاد العالمي في العقد الأخير، ما زاد في هشاشة العلاقات الدولية وتضارب مصالح الشركاء التجاريين، كل ذلك نتج عنه سن سياسات حمائية ووضع مزيد من الحواجز الجمركية ما يتنافى ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، كما دخلت أطراف فاعلة في الحركة التجارية الدولية في مراجعة اتفاقيات التجارة الثنائية المبرمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أشعلت حربا تجارية على منافسيها وشركائها التجاريين منذ تولي "دونالد ترامب" الرئاسة.

المطلب الأول: آثار السياسات الحمائية على التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

تعود الحمائية التجارية إلى الظهور كتكتيك مثير للجدل بين صانعي السياسة والاقتصاديين في تعزيز الرفاهية الاقتصادية للأمة. تم استخدام الحمائية التجارية بهدف مساعدة أمة على التعافي من الركود الاقتصادي، ومع ذلك في كثير من الحالات، حدث التأثير المعاكس حيث عانت عديد الدول من نكسات اقتصادية مثل الركود أو حتى الكساد، ولفهم الحمائية التجارية من الضروري معرفة سبب ذلك وما هي الآثار المترتبة على الاقتصاد.

يتم تعريف الحمائية التجارية على أنها سياسة تجارية تعتمدها دولة ، أو في بعض الأحيان مجموعة من الدول تعمل جنبًا إلى جنب ككتلة واحدة ، مما يخلق حواجز تجارية، ولها هدف محدد يتمثل في حماية اقتصادها من مخاطر التجارة الدولية المحتملة، أي أنه مفهوم معاكس للتجارة الحرة التي تسمح فيها الحكومة لمواطنيها بشراء السلع والخدمات من بلدان أخرى أو بيع سلعهم وخدماتهم إلى أسواق أخرى دون أي قيود حكومية أو تدخل أو إعاقة.

الهدف من الحمائية التجارية هو حماية المصالح الاقتصادية الحيوية للأمة مثل صناعاتها الرئيسية وسلعها الأساسية وحتى سوق العمالة، بينما تشجع التجارة الحرة على مستوى أعلى من الاستهلاك المحلي للبضائع واستخدام أكثر كفاءة للموارد ، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية، كما تسعى التجارة الحرة أيضًا إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق الثروة داخل حدود الدولة[1].

وبصفة عامة، فالسياسة الحمائية هي السلوك النقيض للحرية التجارية، تلجأ إليها الحكومات لتحقيق أهداف محددة تصب في خدمة المنتوج المحلي أو إضعاف تنافسية المنتوجات المستوردة، وهي بذلك تناقض مبادئ الإقتصاد الحر ومنظمة التجارة العالمية.

هناك طرق مختلفة للحمائية التجارية التي تهدف إلى حماية الرفاهية الاقتصادية للأمة، وتشمل[2]:

- **التعريفة الجمركية:**

هي ضريبة على الواردات من البلدان الأخرى والأسواق الخارجية، تتطلع الحكومة التي تفرض التعريفة إلى تقييد واردات السلع والخدمات الأجنبية، وحماية صناعاتها والشركات التي تقوم بتصنيع هذه المواد وزيادة إيرادات الضرائب. يمكن أن تكون التعريفات محددة حيث يوجد معدل أو رسم ضريبي ثابت لكل وحدة منتج أو سلعة يتم إحضارها إلى دولة، وهناك أيضًا تعريفة قيمية (اسمية) يتم تعيينها كنسبة من قيمة المنتج المستورد.

- **الحصص:**

الحصص هي قيد مباشر على عدد من السلع والمنتجات والسلع المعينة التي يمكن السماح باستيرادها إلى دولة ما، يتم تطبيق حصة الاستيراد هذه عمومًا عن طريق إصدار تراخيص الاستيراد لمجموعة

---

(1) Guest Author: Professor Arthur S. Guarino, MBA, MSSc, JD, Competitive Regionalism: FTA Diffusion in the Pacific Rim. New York: Palgrave Macmillan, 2013, P 67.

(2) Nesadurai, Helen. Globalisation, Domestic Politics and Regionalism, New York: Routledge, 2016, p47.

معينة من الأشخاص أو الشركات، هناك أيضًا قيود طوعية على الصادرات تعمل كحصص تجارية تفرضها دولة مصدرة، ويمكن أن تكون أيضًا في شكل ضغط سياسي على دولة من قبل بلد آخر من أجل إيقاف تصدير السلع أو السلع.

❖ **الإعانات الحكومية:**

هي المدفوعات الحكومية للمنتجين المحليين، ويمكن أن يأتي هذا في شكل مدفوعات نقدية وقروض بفائدة منخفضة أو بدون رسوم أو إعفاءات ضريبية أو ملكية حكومية للأسهم العادية في الشركات المحلية، تساعد الإعانات المنتجين المحليين من خلال توفير أموال إضافية لإنتاج السلع، مما يؤدي إلى خفض تكاليف التصنيع والسماح لنفس الشركات باكتساب أسواق أجنبية.

❖ **تحديد نسبة الإدماج في الصناعة المحلية:**

قد يتم فرض متطلبات المحتوى المحلي من قِبل دولة تسعى إلى تقليل الواردات من خلال تحديد متطلبات التصنيع التي يجب أن يتم تصنيع جزء أو جزء محدد من المنتج محلياً، ويحدث هذا عن طريق تصنيع نسبة مئوية من المنتج محليًا أو من حيث القيمة ، مثل 85 % من قيمتها محليًا.

❖ **القيود الإدارية غير الجمركية:**

تتكون سياسات التجارة الإدارية من القواعد والقوانين واللوائح البيروقراطية المصممة لوضع العراقيل لمستورد البضائع أو السلع تتخذ شكل قواعد وأنظمة مرهقة ومتطلبات إدارية، يمكن أن تتضمن السياسات الإدارية أيضًا وضع معايير رفيعة المستوى للصحة والسلامة وتراخيص استيراد يصعب الحصول عليها للمنتجين الأجانب.

❖ **سياسات مكافحة الإغراق:**

يتم تطبيق سياسات مكافحة الإغراق من قِبل دولة ما لمنع بيع السلع في السوق بسعر يقل بكثير عن تكاليف الإنتاج من أجل الحصول على حصة كبيرة من سوق تلك الدولة. يمكن أن تتضمن قواعد مكافحة الإغراق أيضًا لوائح تحظر بيع البضائع أو المنتجات أو السلع دون قيمتها السوقية العادلة.

آثار السياسات الحمائية:

إن الحمائية التجارية لها آثار طويلة وقصيرة الأجل على الاقتصاد الكلي للدولة وفي كثير من الأحيان على الاقتصاد العالمي، وتشمل هذه الآثار:

❖ اختيار المستهلكين المحدود ودفع المزيد مقابل السلع والخدمات (رفع قيمة السلع والخدمات).

❖ قد لا تنمو الصناعات الناشئة أبدًا بسبب سياسات الحماية التجارية الحكومية.

❖ ضوابط سعر الصرف التي تسبب التضخم على المدى الطويل لأن الدولة المحلية أبقت قيمة عملتها منخفضة.

❖ حرب تجارية بين الدول، سببها اتخاذ إجراءات متبادلة إذا تم تطبيق سياسات حماية التجارة.

الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للقيود الجمركية:

تشير الأرقام إلى تطور كبير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الحمائية سواء مع شركائها التجاريين التي تربطها بهم اتفاقيات تبادل حر أو باقي دول العالم.

جدول رقم (09): تطور معدل القيود الجمركية على الواردات الأمريكية.

السنوات	نسبة % القيود الجمركية على الواردات	ملاحظات
1930	20	
1947	8	تأسيس الـ GATT
1960	9	
1970	4.5	الدخول في نظام الصرف العائم
1980	4.2	
1995	3.8	تأسيس OMC
2000	3.6	
2010	3.2	
2018	12	عهدة "دونالد ترامب"

Source : BOFA Merill Lynchglobal Investment, Bloomberg Global Financial Data, 2019

.

و الشكل التالي إلى أدلة جوهرية على الموقف الحمائي المتزايد من جانب الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أكثر الدول حماية ضمن مجموعة دول مجموعة العشرين لأنها تنفذ إلى حد بعيد أكبر عدد من الحواجز غير الجمركية[1].

شكل رقم (05):عدد التدابير التمييزية لمجموعة العشرين G20 ما بين 2008-2017.

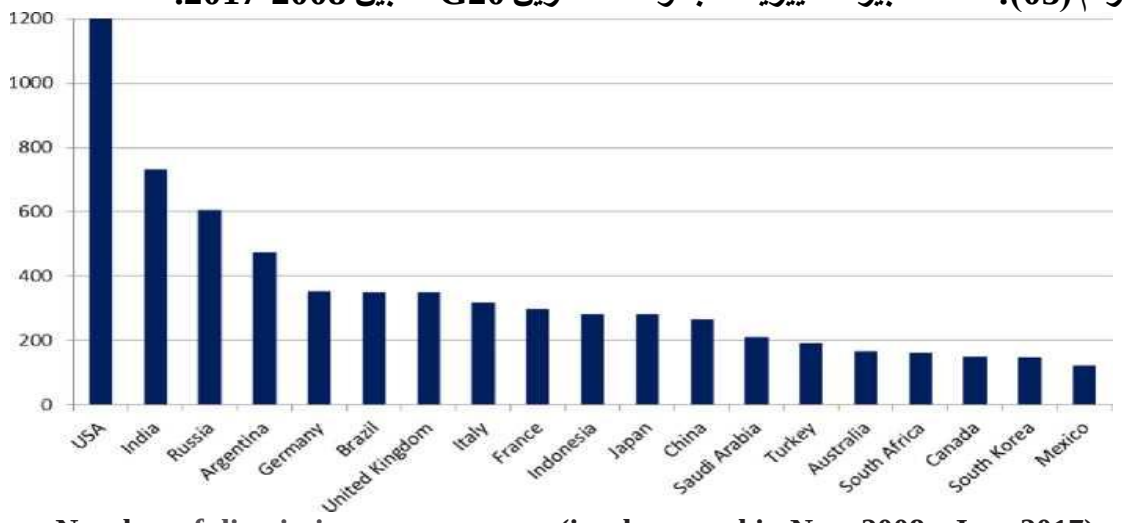

■ **Number of discriminatory measures (implemented in Nov. 2008 - Jun. 2017)**

Source : BOFA Merill Lynchglobal Investment, Bloomberg Global Financial Data, 2019.

نلاحظ أن عدد التدابير التمييزية التي فرضتها الولايات المتحدة في عشرة سنوات (2008-2017) والمقدرة بـ: 1200 تضاهي ما فرضته أكبر ثلاث اقتصادات في أوربا مجتمعة وهي: ألمانيا، المملكة المتحدة وفرنسا، كما تتعدى بكثير التدابير المفروضة من قبل الصين وهي المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الدولية.

المطلب الثاني: التكتلات الإقليمية والحرب التجارية بين القوى الكبرى.

أصبح النظام التجاري متعدد الأطراف مهددًا بشكل خطير من قبل الدولة التي كانت مصدر إلهامه الرئيسي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقود حربا تجارية واسعة النطاق، تشير التقديرات إلى أنه سيكون لهذه الحرب التجارية تأثير دائم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنفس القدر على القوى العالمية الرئيسية الثلاث (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين) والتي تقود أكبر ثلاث تكتلات إقليمية عبر العالم، بحوالي 3 إلى 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو كبير مثل الركود الكبير في 2008-2009 كما سيكون التأثير أكثر ضررًا على البلدان الصغيرة[2].

يعتبر الاتحاد الأوروبي التكتل الأكثر حظا مقارنة مع باقي التكتلات حيث يعد محميا جزئيًا بحجم سوقه الداخلي، أما الآثار قصيرة المدى فستكون أكبر بسبب صدمة العرض والطلب السلبية التي سيتعرض لها الاقتصاد العالمي. لهذا السبب ، يجب على الاتحاد الأوروبي الانخراط بحزم في استراتيجية للدفاع عن التعددية التجارية.

(1) Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Global Impact of a Protectionist, U.S. Trade Policy, Leibniz Institute for Economy Research at the Universitv of Munich, October 2018, p83.

(2) SébastienJeana , Philippe Martinb , International Trade Under Attack: What Strategy for Europe? French Council of Economic Analysis, no 46, July 2018.

يتفق الاقتصاديون على نطاق واسع على أن التجارة الدولية هي مصدر مهم للفوائد من حيث الرفاهية، تنشأ هذه الفوائد عن تحسين تخصيص الموارد، وزيادة وفورات الحجم ، وتنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج والأسعار بالإضافة إلى مجموعة أكبر من المنتجات المتاحة.

تشكل ثلاثة قرارات اتخذتها إدارة "ترامب" مؤخرًا هجمات على قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتتمثل هذه القرارات في:

تتعلق الأولى باستراتيجية الحجب المتعلقة بتعيين قضاة جدد في هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، مما قد يعرض نظام تسوية المنازعات للخطر.

وكان القرار الثاني (في مارس 2018) هو التذرع بحجة الأمن القومي لتطبيق الرسوم الجمركية الإضافية بنسبة 25 ٪ على واردات الصلب و 10 ٪ على واردات الألومنيوم التي تصل إلى 6,4 مليار دولار أمريكي (والتي تم تطبيقها على الاتحاد الأوروبي في 1 جويلية 2018) ، في هذا السياق ، يعتقد الاتحاد الأوروبي بحق أنه يحق له الرد على الولايات المتحدة من جانب واحد على هذه التدابير التي تؤثر على الاتحاد الأوروبي ، مع العلم أنه تم تطبيقها كذلك على كل من كندا واليابان، واعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير انتقامية تبلغ 2،8 مليار يورو (يمكن تمديدها بحلول عام 2020 في حالة موافقة منظمة التجارة العالمية)[1].

كان القرار الثالث (كذلك في مارس 2018) هو فرض تعريفة بنسبة 25٪ على واردات بقيمة 50 مليار دولار أمريكي على الصين، تتهمها الإدارة الأمريكية بانتهاك حقوق الملكية الفكرية التي تهدد قدرتها على الابتكار، تلتها في جوان حزمة إضافية من الرسوم الجمركية بنسبة 10 ٪ على الواردات قدرت بـ: 200 مليار دولار أمريكي[2].

تدفع الشركات الصينية حوالي 75٪ من عبء التعريفة الجمركية، وتخفض الرسوم الجمركية الصادرات الصينية من البضائع المتأثرة إلى الولايات المتحدة بنحو 37٪، هذا يعني أن العجز التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة والصين ينخفض بنسبة 17 ٪، بينما في الجهة المقابلة تولّد التعريفات الإضافية عائدات تبلغ حوالي 22.5 مليار دولار أمريكي، ويمكن إعادة توزيعها لاحقًا في الولايات المتحدة.

هذه القرارات ولدت حالة من الشك والتوتر التجاري بين الأقطاب الكبرى، لتأخذ بذلك الحرب التجارية منحى خطيرا ألقى بظلاله على العلاقات الدولية مكبدا الإقتصاد العالمي خسائر بالغة، ضاربا عرض الحائط اتفاقيات التبادل الحر الموقعة بين مختلف الدول والأقاليم، حيث لم تسلم حتى المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الإقليمية ومثال ذلك النافتا (قيود الولايات المتحدة الأمريكية على وارداتها من كندا والمكسيك).

تشير التقديرات أن خسائر القوى التجارية الرئيسية الثلاث (الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي) متقاربة، أي حوالي 3٪ للصين والولايات المتحدة و 4٪ للاتحاد الأوروبي. بالنسبة لباقي الدول المرتبطة تجاريا بهذه الأقطاب، فتكون الخسائر أعلى بكثير (أكثر من 10٪ لإيرلندا وكندا وسويسرا والمكسيك وكوريا)، وعلاوة على ذلك، فلا يجب تجاهل الآثار الديناميكية السلبية الطويلة الأجل لزيادة الحواجز الجمركية على النمو طويل الأجل[3].

مع ما لاحظناه من نتائج، يمكن القول أن الحرب التجارية لم تحترم قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على التحرير وإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الحركة التجارية الدولية، كما أن نتائجها قد امتدت فعلا لتمس العلاقات التجارية بين الدول الحليفة داخل التكتلات الإقليمية.

المطلب الثالث: مستقبل التكتلات الإقليمية في ظل مراجعة اتفاقيات التبادل الحر.

بعدما عرف العالم توجها واضحا نحو إنشاء تكتلات إقليمية خاصة في العقد الأخير من القرن الماضي تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، والتي اعتبرتها وسيلة لتحرير التجارة العالمية بدءا بالإقليم الواحد وصولا إلى عولمتها عن طريق تحرير التجارة الثنائية بين الأقاليم الدولية، بدأ العالم يشهد تغيرا جذريا وانحسارا للمد التجاري التحرري من خلال إعادة النظر في سياسة كثير من الدول الكبرى والفاعلين

---

(1) Guiso L., H. Herrera, M. Morelli and T. Sonno (2018): "Global Crises and Trade: The Role of Eurozone Institutions", EIEF Working Papers Series, no 806, P 35.

(2) Vicard V. (2018): "Une estimation de l'impact des politiques commerciales sur le PIB par les nouveaux modèles quantitatifs de commerce", Focus du CAE, no 22, July , P 41.

(3) Mayer T., V. Vicard and S. Zignago (2018): "The Cost of protectionnism of Donald Trump , CEPII Working Paper, no 2018-06, April, P17.

الأساسيين في النظام التجاري الدولي، والإنتقال من تشجيع التحرير التجاري إلى مراجعة اتفاقيات التبادل الحر التي ألغت سابقا كافة القيود الجمركية وغير الجمركية أو على الأقل ساهمت في إنشاء مناطق تفضيلية للتبادل التجاري بمختلف صوره.

وعلى رأس هذه التجارب نجد مراجعة الحكومة الأمريكية اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا NAFTA، في عهد الرئيس الجديد "دونالد ترامب"، في 18 مايو 2017 ، أرسلت إدارة ترامب إخطارًا مدته 90 يومًا للكونجرس تبلغه عزمها على بدء محادثات مع كندا والمكسيك لإعادة التفاوض وتحديث اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ، وفقًا لما تقتضيه هيئة ترويج التجارة لعام 2015م، وبدأت المحادثات رسميًا في 16 أوت 2017م، وفي 30 سبتمبر 2018م، أعلن قادة من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك عن اختتام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) الحديثة ، والتي ستُطلق عليها الآن اسم USMCA وهو اختصار لأسماء هذه الدول الثلاث.

في 30 نوفمبر 2018 ، وقّعت USMCA من طرف الرئيس "دونالد ترامب"، ثم الرئيس المكسيكي "إنريكي بينيا نييتو"، ورئيس الوزراء الكندي "جاستن ترودو". وأوضحت الإدارة الأمريكية أن هدفها من إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هو تحسين الميزان التجاري للولايات المتحدة وتقليص العجز التجاري مع دول نافتا ، حيث ارتفعت من 9.1 مليار دولار في عام 1993م إلى 89.6 مليار دولار في عام 2017م، ويعتقد الرئيس "ترامب" وبعض المسؤولين في إدارته أن العجز التجاري يضر بالاقتصاد الأمريكي[1].

من صور مراجعة اتفاقيات التبدل الحر، ما يجري حاليا على المستوى الأوربي ومسار خروج بريطانيا، إذ من المتوقع دخول دول الإتحاد الأوربي في مفاوضات اضطرارية ومراجعة بعض البنود جراء الفراغ الذي سوف يتركه خروج بريطانيا، إذ من الضروري التفاوض من جديد على عديد البنود كالمساهمة المالية للأعضاء، ومناقشة العلاقات الجديدة مع المملكة المتحدة، ودراسة عقد اتفاقيات جديدة مع أطراف أخرى لملء الفراغ المنتظر على الساحة الأوربية جراء خروج بريطانيا.

في الجهة المقابلة، تعرف اتفاقية التبادل الحر لمجلس التعاون الخليجي جمودا كبيرا بعد الأزمة السياسية بين قطر وباقي الأعضاء، ما يطرح بقوة مراجعة هذه الإتفاقية على الطاولة، ضف إلى كل ما سبق التطورات المتسارعة جراء ما تم مناقشته في المطلبين السابقين من سياسات حمائية مطبقة حديثا وحربا تجارية معلنة بين أقطاب التجارة العالمية، ما يسهم بشكل فعال في مراجعة قوانين التي تحكم التجارة العالمية ككل ومن بينها اتفاقيات التبادل الحر الكثيرة خاصة وأن أغلبها لم يعد يتماشى وآليات التبادل المطبقة.

[1] Angeles Villarreal, Ian F. Fergusson ,NAFTA Renegotiation and the Proposed United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA), Updated February 26, 2019, P 45, https://crsreports.congress.gov

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية هذا الفصل نجد من الضروري الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الإكتمال والتكوين من ناحية الأوزان والآثار على النظام الإقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، ونحصرها فيما يلي:

إن التكتلات الإقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تقودها الدول المتقدمة ، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن ، وقد تنحصر المنافسة داخل هذه التكتلات التي ستؤثر بقوة على النظام الإقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الإقتصادية والمكاسب وشكل التكوين أما التكتلات الإقتصادية التي تكونت في الدول النامية ، فلا زالت أوزانها ضعيفة ، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق والاعتماد على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به الجات ومنظمة التجارة العالمية، مع وضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الإقتصادية الأخرى للحصول على مكاسب أكبر من المعاملات الإقتصادية الدولية .

بالرغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أنه من الممكن حدوث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بينها على اقتسام أسواق ومن جهة أخرى فإن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل حافزا للاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وكل هذا سيؤدي إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد. كما تشير كثير من الدراسات إلى أن نمو التكتلات الاقتصادية سيسفر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السحب الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي.

الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي وأزمة البريكست BRIXET.

تمهيد:

الثالث والعشرون من شهر جوان عام ألفين وستة عشرة (23-06-2019)، صوت أغلب الشعب البريطاني لصالح خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي في استفتاء عام، بلغت نسبة التصويت بـ"نعمّ 51,9 %، وأطلق على العملية اسم البريكست (Brexit) وهي اختصار للفظ الإنجليزي Bretain Exit، وبهذا كانت أول دولة تطلب الخروج من الإتحاد الأوربي، والذي ترك أثرا بالغا على مشروع التكتل الأوربي ووحدته.

ومما لا شك فيه، فإن مشروع الخروج البريطاني هيمن على الساحة السياسية والإعلامية، سواء في بريطانيا أو في دول الإتحاد الأوربي، كيف لا وهو الذي يخفي في ثناياه انعكاسات كبيرة ومباشرة على الوضعية الإقتصادية والسياسية وحتى الإجتماعية لكل الأطراف المشكلة للوحدة الأوربية، والتي دخلت في مفاوضات عسيرة على المستويين المحلي الداخلي والأوربي الموسع، أظهرت لنا مشهدا وصراعا سياسيا كبيرا بين الحكومة البريطانية والمعارضة لوضع خطة موحدة لمواجهة الشركاء الأوربيين والخروج بأخف الأضرار، قابلها إصرارا وتعنتا أوربيا على التمسك بمصالحه ولو كان ذلك على حساب الحليف القديم بريطانيا.

المبحث الأول: البريكسيت بين الطلب البريطاني والتجسيد الأوربي.

بعدما قرر الشعب البريطاني الخروج نهائيا من المعسكر الأوروبي في استفتاء 23-06-2016، تقدمت الحكومة البريطانية رسميا بطلب الخروج إلى نظرائها الأوروبيين عبر الهيئة الرسمية في بروكسل يوم: 29 مارس 2017.

دخلت إجراءات الخروج فترة انتقالية تخللتها مفاوضات حول كيفية وآجال الخروج الرسمي استمرت مدة عامين حتى 29 مارس 2019، غير أنها لم تكن كافية للتوصل إلى اتفاق مبدئي مع الإتحاد الأوروبي، مما حتم على الأطراف تمديد فترة المفاوضات إلى 31 أكتوبر 2019 [1].

المطلب الأول: دراسة العلاقة البريطانية الأوروبية.

سوف نستقرئ في هذا الجزء بعض المواقف والقرارات الأوروبريطانية المتبادلة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تسمح لنا بتأكيد الصراع الإيديولوجي التاريخي بين المملكة المتحدة ونظرائها في الضفة الأخرى وخاصة فرنسا، تمحور هذا الصراع حول النفوذ السياسي و الاقتصادي إقليميا ودوليا.

ففي عام 1950 رفضت المملكة المتحدة دعم مشروع المجموعة الأوروبية للفحم والحديد (CECA) والمقدم من طرف وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان، والذي كان اللبنة الأساس لبناء المجموعة الإقتصادية الأوروبية عام 1957، وضمت حينها ستة دول (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبوغ)، وقد رأت الحكومة البريطانية آنذاك أن الدخول في هكذا اتفاق يعرض العلاقات التجارية مع دول الكومنوولت إلى الخطر، حيث صرح رئيس الوزراء البريطاني "كليمون آتلي" قائلا: "لا نخفي عنكم رغبتنا في لعب دور مهم في كل أشكال التعاون الأوروبي وتنسيق السياسات، لكننا لا نستطيع التخلي عن حرية اتخاذ القرار لصالح بعض الجهات القطرية"[2].

بالموازاة مع ذلك دعت بريطانيا عام 1960 إلى تأسيس الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة (AELE) ما يعد مشروعا منافسا للجمعية الإقتصادية الأوربية (CEE)، وفي عام 1961 قدمت بريطانيا طلب انضمامها للجمعية الأوروبية والذي قوبل بالرفض قاده الرئيس الفرنسي "دي غول" على مرتين 1963 و1967.

قبلت الجمعية الأوروبية طلب انضمام المملكة المتحدة عام 1973 مع توحيد الرؤى حول أوروبا جديدة موحدة في مواجهة الكتلة الأمريكية والمد الشيوعي، مع مزيد من التحرير وتوسيع الإتحاد الأوروبي، غير أنه ومن الظاهر أن الدبلوماسية البريطانية استطاعت انتزاع اندماج تاريخي بشروط مقبولة وامتيازات هامة سمحت لها بالتمتع ببعض الإمتيازات و الإستثناءات التي لم تكن متاحة لغيرها، كل ساعد على فرض نوع من التوجه العام للسياسة البريطانية في المشروع الأوروبي.

مع وصول المرأة الحديدة "مارغريت تاتشر" رئاسة وزراء بريطانيا عام 1979 ظهرت إلى السطح خلافات عميقة مع الإتحاد الأوربي، حيث ارتفعت مطالب بريطانيا بتخفيض مساهمتها في الميزانية الأوربية، والذي تحقق أخيرا عام 1984، ورضخت أوربا لمطالب المرأة الحديدة التي أوصلت الإتحاد إلى طريق مسدود[3].

في عام 1992، عهد رئيس الوزراء "جون مايجر" المنتخب عن الحزب المحافظ وبمناسبة التوقيع على معاهدة "مايستريخت" التاريخية، كان لبريطانيا كالعادة تحفظات عليها ولم توافق على تبني "اليورو" كعملة لمعاملاتها.

---

(1) Brexit, se prépare à la sortie du Royamme Uni de l'Union Européene, Ministère d'économie et des finances publiques francaise, Octobre 2018, P 03. www.economie.couv.fr

(2) www.touteleurope.eu/actualit/histoire.des.relations.ue.royame uni/print/HTML

(3) محمد أحمد عطا الله: **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017، ص43.

مع وصول "طوني بلير" عن حزب العمال لرئاسة الوزراء في بريطانيا عام 1997 تحسنت كثيرا العلاقات البريطانية الأوربية، وشهدت محاولات تطبيعها مع بروكسل، إلى حد إبداء رغبة في تبني "اليورو" كعملة لبريطانيا، إلا أن هذه الرغبة سرعان ما انقلبت رأسا على عقب مع مجيئ "دايفيد كامرون" عام 2013 الذي تعهد بطرح استفتاء عام لمغادرة الإتحاد الأوربي في حالة إعادة انتخابه عام 2015، وهذا ما تم فعلا، ونظم الإستفتاء يوم 23 جوان 2016[1].

من خلال ما تقدم يتبين لنا مدى ه شاشة العلاقة التي تجمع بريطانيا مع شركائها الأوربيين، والإختلاف الإيديولوجي في كثير من القضايا والذي أعاق بشكل خاص التوسع الرأسي العمودي للإتحاد الأوروبي، وساهم في تـفويض مؤسساته وهيئاته، كل ذلك نابع من الرفض البريطاني لسيطرة مؤسسات الإتحاد على سيادتها ورسم سياستها الإقليمية والدولية تحت ضغط حزب المحافظين، وهو ما ترك شرخا كبيرا يصعب سده وساهم في تسريع "البريكسيت".

وقد أدى تطور التيار السياسي المناهض والمشكك في مؤسسات الإتحاد الأوربي والمؤلف بالخصوص من قادة بارزين في حزب المحافظين وحزب العمال وحزب استقلال بريطانيا، مدعومين من طرف رجال أعمال وصحفيين وكتاب إلى إعلان حكومة "دايفيد كامرون" تنظيم استفتاء من أجل تحديد مستقبل الوجود البريطاني في الداخل الأوروبي، والذي أجري يوم 23 جوان 2016.

المطلب الثاني : البريكست ودوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي.

مما لاشك فيه أن مصطلح البريكست برز بشكل جديد على الساحة العالمية نظرا لتعلقه بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، لهذا سوف نتطرق إلى مفهوم البريكست ثم إلى دوافعه، أي دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .

الفرع الأول : مفهوم البريكست .

كلمة بريكست Brixet: هي إختصار لعبارة ' British exit ' أي خروج بريطانيا ، وتعني مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي .

إستفتاء البريكست Brixet : هو إستفتاء عام صوت في البريطانيون يوم 23 جوان 2016 بنسبة 51.9% لصالح مغادرة بلادهم الإتحاد الأوروبي .

إتفاق البريكست Brixet : هو المفاوضات بين بريطانيا و الإتحاد الأوروبي حول إتفاق "الخروج" ، الذي يوضح كيف يتم الخروج بالضبط ، و ليس ماذا سيحدث بعد الخروج .[2]

و طرحت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي هذا الإتفاق الذي يتضمن نقاطا رئيسية أهمها :[3]

- **المدفوع** : تدفع بريطانيا 39 مليار جنيه إسترليني للإتحاد الأوروبي لتغطية ما تدين به .
- **الفترة الإنتقالية** : بين 29 مارس 2019 و 31 ديسمبر 2020 لن تشهد تغييرات كبيرة للسماح لبريطانيا و الإتحاد للتوصل لاتفاق تجاري ولمنح فرصة للمؤسسات التجارية بتعديل وضعها .
- **الهجرة :** سيظل من حق مواطني الإتحاد الأوروبي و أسرهم الإنتقال لبريطانيا بحرية قبل 31 ديسمبر 2020 .
- **التجارة :** لن يكون هناك أي تغيير في هذا الملف خلال الفترة الإنتقالية .
- **إيرلندا الشمالية :** لا تريد بريطانيا ولا الإتحاد الأوروبي حدودا بين إيرلندا الشمالية و جمهورية إيرلندا ، ولكن في الإتفاق هناك إتفاقية بشأن الحواجز ، لذلك اتفق الطرفان على وضع كلمة "backstop " التي تستهدف ضمان عدم وجود نقاط حراسة و تفتيش بين ايرلندا الشمالية و جمهورية

---

(1) محمد أحمد أيوب عطا الله، : **نفس المرجع**، ص 43.

[2] https://www.kaplaninternational.com/ar/blog/brixit تاريخ المشاهدة 12جوان 2019 على الساعة 11:30

[3] http://www.bbc.com/arabic/world-46254645 تاريخ المشاهدة 12 جوان 2019 على الساعة 13:00 مقال منشور على البيبيسي عربي

ايرلندا ، و هذا يعني ان ايرلندا و ليس باقي بريطانيا ستظل تتبع القوانين الأوروبية في أمور مثل منتجات الطعام و معايير البضائع ، ولكن مازال هذا الأمر يثير الجدل إذ يقول البعض إن ذلك لا يعني التزام بريطانيا بالقوانين الاوروبية ، كما يرفض البعض الآخر فكرة أن ايرلندا الشمالية بها قوانين مختلفة عن بقية المملكة المتحدة .

الفرع الثاني : دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .

تنص المادة 50 من اتفاقية لشبونة المنظمة لعملية الخروج من الإتحاد الأوروبي، أن الدولة العضوة التي ترغب في الخروج من الإتحاد ملزمة بإشعار المجلس الأوروبي بذلك، كما اعترفت نفس المادة بحق كل دولة في تقرير خروجها من الإتحاد دون اشتراط أي مبررات، كما أنها لم تحدد كيفية الخروج، حيث يناقش الإتحاد طلب الخروج المقدم مع الدولة المعنية وبناء على ذلك يتم الإتفاق على خطوات وتاريخ الخروج، على أن تستكمل هذه الإجراءات في أجل أقصاه عامين من تاريخ تقديم طلب الخروج، كما تسمح نفس المادة لأي دولة خرجت من الإتحاد العودة إليه مجددا مثل أي دولة أخرى ترغب في الإنضمام إليه[1].

ظهرت بوادر الإعتراض على عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوربي بعد فترة قصيرة من انضمامها لأسباب تتعلق بالأوضاع السياسية، الإقصادية والإجتماعية، فقد قرر رئيس الوزراء العمالي "هارولد ويلسون" إجراء استفتاء عام 1975 نال فيه أغلبية ساحقة لصالح بقاء بريطانيا في الجماعة الأوروبية، وفي ثمانينيات القرن الماضي ظهرت فكرة الإنفصال عن أوروبا في عهد المرأة الحديدية "مارغريت تاتشر" والتي اجبرت الإتحاد الأوروبي على تقديم تنازلات كبيرة في شقها الإقتصادي والمالي لصالح بريطانيا، تمثلت أساسا في إعفاء بريطانيا من ثلثي (3/2) مساهماتها المالية في ميزانية الإتحاد بعد اعتراض الجانب البريطاني على سياسة الدعم الزراعي المنتهجة وتضررها منها، وقالت "تاتشر" كلمتها المشهورة: "I want my money back"[2].

كما اختارت بريطانيا أيضا البقاء في اتفاقية "شنغن" المنظمة لحركة الأفراد في الفضاء الأور وبي، ورفضت الدخول في آلية الوحدة النقدية "اليورو" عام 1992.

لقد أسهمت أزمة منطقة اليورو في زيادة عدد البريطانيين المتحفظين إزاء الإتحاد الأوربي، إضافة إلى تشكل نوع من التخوف لدى الشعب البريطاني من فقدان سيادة الدولة البريطانية وتراجعها أمام مؤسسات الإتحاد وعودة ألمانيا إلى الواجهة وتأثيرها الكبير على صنع القرار الأوروبي، كما لا ننسى موضوع الهجرة من دول أور وبا الشرقية وأسباب أخرى سيأتي بيانها لاحقا، كلها أسباب ساعدت في إقناع 52 % من البريطانيين بالخروج من الإتحاد وميلاد البريكست.

أولا : دوافع إيديولوجية سياسية.

يرى الكثير من الخبراء أن لخروج بريطانيا من الإتحاد الأور وبي دوافع سياسية، والتي عكست الصراع الإيديولوجي بين بريطانيا وشركائها الأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا، كما أن النزعة القومية البريطانية لم تسمح للمملكة المتحدة بالإنصهار في فلك الإتحاد الأور وبي وتحقيق الإندماج الفعال، وتتلخص هذه الأسباب السياسية في:

1 - **السيادة:** يعتبر أنصار البريكسيت أن الإتحاد يهدد السيادة البريطانية ويقوض السلطات المحلية والمؤسسات الوطنية داخليا وخارجيا، بحيث انتقلت الكثير من السلطات إلى أروقة السلطة المركزية للإتحاد الأور وبي في بروكسل، وهذا بمجرد التوقيع على معاهدات الإتحاد.

من جهة أخرى، فإن السلطة التنفيذية الجديدة للإت حاد والمسماة "المفوضية الأور وبية" والتي أصبحت تستأثر بصلاحيات واسعة لا تخضع للرقابة والمساءلة من قبل الناخبين البريطانيين ولا حتى النواب ومجلس العموم البريطاني، بالرغم من انتخاب ممثلين بريطانيين في البرلمان الأوروبي[3].

---

(1) http://www.traite-de-lisbonne.fr/traite_de_lisbonne.php?traite=2 تاريخ المشاهدة 2019/04/14 ، الساعة 14:00

(2) هاشم نوار: **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، الأسباب والتداعيات**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ، 2018، ص13.

(3) رمزي سمير: **التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكسيت**، مركز البديل للتخطيط والدراسات، بيروت، 2017، دراسة متاحة على الموقع: www.albadil.org//studies-223/a.brexit.php?

بهذا وجدت التشريعية في لندن نفسها مقيدة بقوانين ومعاهدات خارجية، وهو ما يعتبر انتقاصا للسيادة الداخلية، بين عامي 1993 و 2014 ، هناك 231 مشروع قانون بريطاني لم يرى النور بسبب تعارضه مع قوانين الإتحاد، كما أن 65 % من قوانين المملكة ما هي إلا نتيجة لإملاءات الأوروبية ومعاهدات جماعية موقعة، كما يؤكد الخبراء أن عدم انضمام بريطانيا للإتحاد النقدي الأوروبي فتح الباب أمام أعضائه لاتخاذ القرارات المصيرية والإستيراتيجية بعيدا عن المشاركة البريطانية، وفي ذلك تراجع لدور المملكة الريادي أوروبيا وهو ما لم يستحسنه كثير من الساسة البريطانيين[1].

2-الهجرة : من أبرز القوانين التي فرضت على بريطانيا باعتبارها عضوا في الإتحاد الأوروبي، تلك المتعلقة بحرية تنقل الأفراد والعمالة بين مختلف دول الإتحاد.

والشكل التالي يبين عدد المهاجرين إلى بريطانيا .

شكل رقم (06): عدد المهاجرين إلى بريطانيا بين عامي 1975 و 2016.

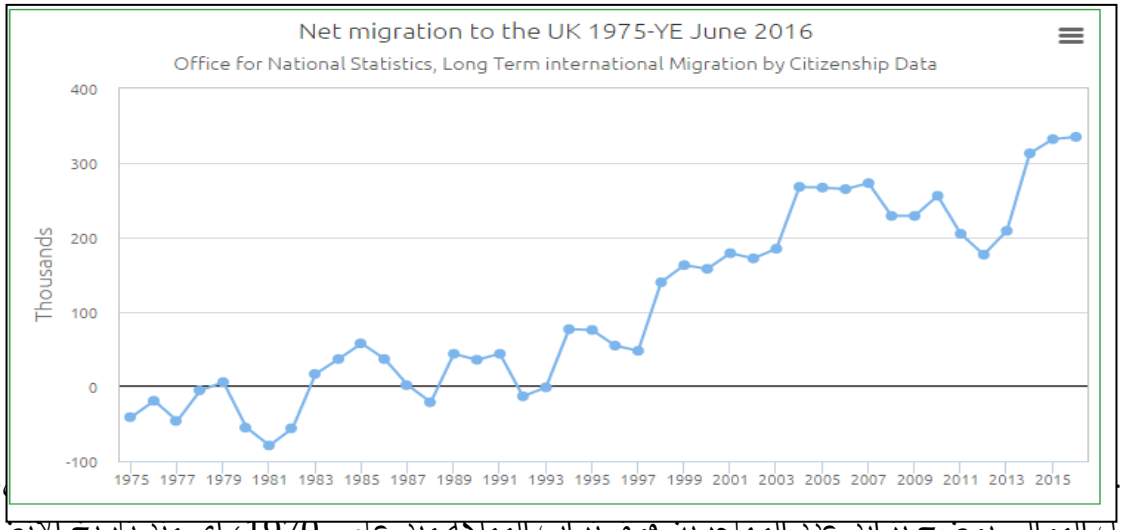

والجدول الموالي يوضح تزايد عدد المهاجرين فوق تراب المملكة منذ عام 1970، اي منذ تاريخ الإنضمام إلى الإتحاد.

في عام 2015، أحصت مصالح الهجرة أكثر من 330.000 مهاجر جديد، وإذا ما قورن بالرقم المسجل في فرنسا مثلا فهو يمثل ثلاثة أضعاف، كما تشير الأرقام إلى تزايد كبير في أعداد الوافدين الجدد خاصة في العقدين الأخيرين، وهو ما ترك عبئا ثقيلا على الإقتصاد والمجتمع البريطاني.

إن ما توفره القوانين البريطانية الداخلية من حماية ومساواة للمهاجرين تشجع أفراد أوروبيين جدد على الهجرة والعمل في بريطانيا، علما أن المهاجرين يستفيدون من نفس الدعم المالي كباقي المواطنين البريطانيين منذ أول سنة لهم على التراب البريطاني، وهذا ما شكل ضغطا كبيرا على المصالح الإجتماعية والتأمينات والقطاع الصحي، كل ذلك دفع الكثير من دعاة الإنفصال إلى المطالبة بكبح عجلة الهجرة، وأنه من غير المعقول مساواة المهاجرين في الخدمات الإجتماعية والدعم مع السكان الأصليين، والنتيجة تقودنا حتما إلى مراجعة قوانين الإتحاد الأوروبي[2].

في المقابل، يعتقد الكثير أن سياسة حرية تنقل الأفراد ساهمت في زيادة معدلات البطالة بين البريطانيين، كون المهاجرين يسرقون الوظائف منهم وبأسعار بخسة، ويرون أن في خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ضمان لمناصب شغل أكبر، وخدمة اجتماعية أفضل، وكانت السلطات البريطانية قد اعترضت مرارا على سياسة الهجرة الأوروبية لكن دون استجابة من نظرائها الأوربيين[3].

---

(1) محمد أيوب أحمد عطا الله: **مرجع سابق**، ص 58.

(2) Michelle Dellot, Le Brexit : causes et conséquences économiques, Université de Lille 1, 2017, p06.

(3) Nye Joseph, Brexit and the balance of power, Harvard Kennedy school, Belfer Center, London, 2016, p 43.

3- القومية: رغم الإنفتاح الكبير للمجتمع البريطاني على مختلف الثقافات الأوروبية والعالمية، إلا أنه يوجد شعور دفين بالتميز وعدم الإنتماء إلى الفضاء الأوربي لدى الفرد البريطاني، معززة بذلك روح الإنتصار للقومية البريطانية وإحياء للإمبراطورية التي حكمت العالم لعهود طويلة، فالفكر والثقافة البريطانية لا يمكنها الإنصهار في الفلك الأوروبي الهجين الذي يمحو الشخصية البريطانية ويحجبها في ظل الوافد الأوروبي الجديد.

ثانيا : الدوافع الإقتصادية.

تعتبر الدوافع الإقتصادية أهم مؤشر يؤخذ في الحسبان قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالإنضمام أو مغادرة تكتل إقليمي أو اتفاقية تجارية، بحيث يمكن حساب المكاسب والتكاليف سنتا سنتا، وعلى ضوء ذلك يمكن تبرير أي قرار مستقبلي بهذا الخصوص، وبذلك فإن دعاة الخروج من الإتحاد الأوربي يستندون على نقاط مهمة نلخصها فيما يلي:

1 - **التخلص من عبء المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوربي:** تقدر تكاليف العضوية في الإتحاد الأوروبي بنحو 11 % من إجمالي الناتج المحلي الخام لبريطانيا، بغض النظر عن شكل المساهمة (مباشرة أو غير مباشرة)، أما التكاليف المباشرة فتمثل المساهمة في ميزانية الإتحاد بما يعادل 1,25 % من من إجمالي الناتج المحلي (13 % من ميزانية الإتحاد)، وبالأرقام فتساوي ما معدله 10 مليار جنيه إسترليني سنويا، حيث يطالب أنصار البريكسيت تحويل هذه الأموال لدعم الخدمات الصحية والتحويلات الاجتماعية[1].

أما التكاليف غير المباشرة فتشمل الخسائر والأعباء الإضافية الناتجة عن التشريعات والقوانين الأوروبية المشتركة والتي وجدة بريطانيا نفسها مقيدة بها، مثل القوانين المتعلقة بالعمل، والقيود المفروضة على المعاملات المالية، والسياسة الأوروبية الزراعية المشتركة CAP، وحتى تلك التكاليف الناتجة عن ارتفاع معدلات البطالة بسبب قوانين الهجرة، وتعتبر التكاليف غير المباشرة الأعلى والأخطر على الإقتصاد البريطاني، إذا يعدها بعض الخبراء بنسبة 9,75 % من الناتج المحلي الداخلي الخام لبريطانيا، أي ما يعادل ثماني أضعاف المساهمة المباشرة لبريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوروبي[2].

إن تحرير هذه الأموال سوف يسمح باستغلالها داخليا بما يخدم السياسة التنموية المحلية بعيدا عن الإملاءات الأوروبية، كونها أموال الشعب البريطاني وحده، وهو من يوجهها لخدمة مصالحه مع إمكانية مراقبتها ومتابعة القائمين عليها.

2 - **تباين السياسات الاقتصادية لبريطانيا مع نظرائها الأوروبيين:** يرى المراقبون أن الإقتصاد البريطاني في صحة جيدة مقارنة بباقي دول الإتحاد التي تتخبط في أزمات جمة وصلت بها حد الإفلاس، مثل اليونان، التي تلقت مساعدات مالية ضخمة من الإتحاد في شكل خطط إنقاذ، غير أن الطرف البريطاني يرفض دوما المشاركة في هذه السياسات الجماعية وأنه قد حان الوقت للإقتصاد البريطاني أن يؤسس لعهد جديد هدفه الإنفتاح على شركاء جدد في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما يعطي استقلالية أكبر للتجارة البريطانية، والعودة إلى دعم شركاء أقوى كالولايات المتحدة والصين وتركيا وعقد اتفاقيات تجارية معها تكون أنفع مقارنة باتفاقيات الشراكة مع الجانب الأوروبي.

إن تحرر بريطانيا من قيود الإتحاد الأوروبي سوف يسمح لها ببناء نموذجها الاقتصادي الذي ثبت عدم توافقه من التوجه الأوروبي الذي يشجع الشركات المتعددة الجنسيات على حساب الشركات المحلية الصغيرة، كما أن قطاعات الزراعة والصيد البحري قد تضررا بشكل كبير سببه القيود الأوروبية

---

(1) تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، مركز الإمارات للسياسات، 2016، ص 06.

(2) Bachtler John, Carlos Mendez, Brexit , cohesion policy and regional development in the UK, European research center, 2017, London, p 56.

المفروضة من طرف الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحرير سوق لندن المالي من القيود المالية والمصرفية الأوروبية باعتباره القلب النابض لاقتصاد المملكة المتحدة....، كل ذلك سوف ينعكس إيجابا على مناخ الأعمال في بريطانيا خدمة لمصلحة المواطن والدولة.

3 - الأزمات المتعاقبة على منطقة اليورو: خاصة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وما اعقبها من هزات ارتدادية استمرت ليومنا هذا، حيث لم تتمكن منطقة اليورو من التعافي بشكل سليم من تداعياتها، عدا الإقتصاد الألماني الذي صنع الإستثناء.

إن مقارنة أداء اقتصاد منطقة اليورو مع الإقتصاد الأمريكي في الفترة ما بين 2007 و2015 يبين لنا تراجع الاقتصاد الأوروبي وعدم قدرته على تحقيق معدلات نمو مشجعة على عكس الإقتصاد الأمريكي الذي يتعافى بوتيرة أفضل. ومع بداية تعافي الإقتصاد العالمي في النصف الثاني لعام 2011 بمعدل 2,8 % تواصل هذا النمو حتى 5 % عام 2013، بينما بقي نمو الاقتصاد الأوروبي في حدود – 2 %، وهذا ما كان له أثرا عميقا على نمو الإقتصاد البريطاني نتيجة الإرتباط الوثيق بينهما.

شكل رقم (07): الناتج المحلي الداخلي لكل من منطقة اليورو والو.م.أ بين 2007 و2015.

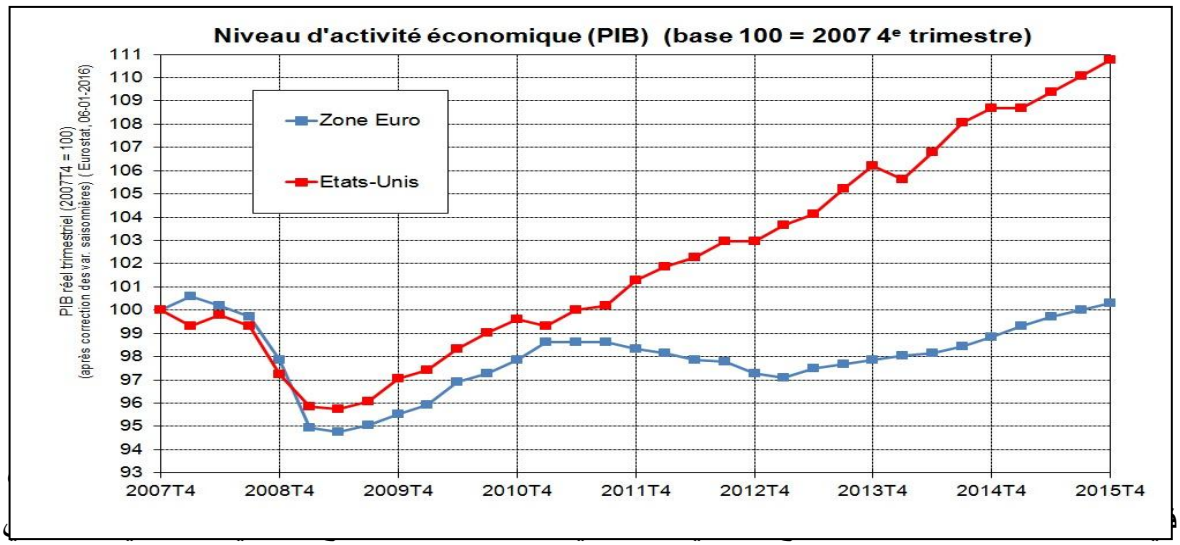

بعد ذلك إلى يومنا هذا .

المطلب الثالث: مراحل البريكسيت ، محطات ووقائع.

نستعرض في هذا الجزء أهم التواريخ والمحطات التي مر بها البريكسيت منذ إجراء الإستفتاء حول الخروج إلى غاية يومنا هذا، ويمكن إيجازها فيما يلي[1].

- ✓ **23 جوان 2016:** تنظيم استفتاء عام حول خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، 51,9 % من البريطانيين يصوتون بـ"نعم" لخروج بريطاني، مما خلق صدمة كبيرة لدى الشارع الأوروبي، وبهذا يبدأ عهد جديد في العلاقات البريطانية الأوربية.
- ✓ **24 جوان 2016**: إعلان استقالة رئيس الوزراء "دايفيد كامرون"، والذي صرح قائلا:"البريطانيون اتخذوا قرارهم بوضوح، أعتقد أن البلد بحاجة إلى قيادة جديدة في هذا الإتجاه".
- ✓ **13 جويلية 2016:** تعيين "تيريزا ماي" رئيسة جديدة للوزراء، والتي شغلت منصب وزير الداخلية، وتعهدت بقيادة البلد في مفاوضات جديدة مع الشركاء الأوروبيين لتجسيد البريكسيت.
- ✓ **01 أكتوبر 2016**: تعيين "ميشال بارنيي" رئيسا للجنة المفاوضات للجانب الأوروبي، بعد تعيينه في 27 جويلية 2016 مفاوضا مسؤولا عن اللجنة المختصة بتحضير وقيادة المفاوضات مع المملكة المتحدة،

[1] www.lefigaro.fr/internationnal/2018/03/28/01003-2018-03-29 ARTFIG00059-le-calendrie-de-brexit-PHP. publié le 09/04/2019.

ها هو الوزير الفرنسي الأسبق والمحافظ الأوروبي السابق يتولى منصب رئيس لجنة المفاوضات الأوروبية .

- ✓ **13 مارس 2017:** البرلمان البريطاني يعطي الضوء الأخضر لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، من خلال مشروع قانون يسمح للحكومة مباشرة إجراءات الخروج[1].
- ✓ **16 مارس 2017:** استصدار أمر ملكي بريطاني لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، استكمالا لمشروع القانون الذي تقدمت به "تيريزا ماي".
- ✓ **29 مارس 2017:** بريطانيا تقدم طلبها رسميا للخروج من الإتحاد الأوروبي، والذي طرحه "تيم بارو" في رسالته ممثلا للحكومة البريطانية، استلم هذا الطلب من قبل "دونالد توسك" رئيس المجلس الأوروبي، وبهذا بدأت رسميا عملية الخروج.
- ✓ **05 أفريل 2017:** البرلمان الأوروبي يحدد الخطوط العريضة للمفاوضات، وبعد اجتماعه رسميا اعتمد أهم النقاط المسموح مناقشته والخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، حيث رفض أي اتفاق بين لندن وبروكسل خارج المرحلة الإنتقالية.
- ✓ **29 أفريل 2019:** تمت المصادقة على الخطوط العريضة بمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي الإستثنائي بحضور 27 دولة أوربية من خلال تبني مذكرة التوجيهات العامة لمفاوضات البريكسيت رفع فيها شعار "الإتحاد الأوروبي سيبقى موحدا ويتعامل ككتلة واحدة بغية الوصول إلى نتائج صائبة وعادلة".
- ✓ **22 ماي 2017:** تزكية لجنة "ميشال بارنيي" للمفاوضات وإعطائها الضوء الأخضر لمباشرة المحادثات في حزمتها الأولى.
- ✓ **08 جوان 2017:** تنظيم انتخابات تشريعية في بريطانيا بصفة مسبة، وحافظت كتلة المحافظين على أغلبيتها في مجلس العموم البريطاني بنسبة ضئيلة، وبذلك لاح الخطر في وجه "تيريزا ماي" التي كانت ترغب في تعزيز موقعها قبل انطلاق المفاوضات.
- ✓ **19 جوان 2017:** بداية المفاوضات رسميا والتي أطلقها "ميشال بارنيي" بحضور "دايفيد دايفيس" وزير البريكسيت في حكومة بريطانيا.
- ✓ **08 ديسمبر 2017:** اتفاق مبدئي للخروج وبداية المرحلة الثانية من المفاوضات، حيث أعلنت "تيريزا ماي" رئيسة الوزراء البريطانية رفقة "جون كلود يونكر" رئيس اللجنة الأوروبية من بروكسل التوصل إلى اتفاق حول تاريخ الخروج، وقدم الطرفان توصياتهما المباشرة للجان والمفاوضات حول العلاقات الثنائية اللاحقة لتاريخ الخروج.
- ✓ **29 جانفي 2018:** الإفتتاح الرسمي للحوار بخصوص آليات المرحلة الإنتقالية التي صادق عليها وزراء مجموعة الـ 27 لشؤون الإتحاد الأوروبي التي تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2020، لتباشر لجان المفاوضات محادثاتها في هذا الشأن.
- ✓ **22-23 مارس 2018:** المصادقة على النظام التوجيهي للعلاقات الثنائية المستقبلية، في ختام اجتماع المجلس الأوروبي ثمن قادة مجموعة الـ 27 التقدم المسجل بخصوص اتفاقية خروج بريطانيا، وموازاة مع ذلك تم طرح الإطار الخاص بالعلاقات الأوروبية البريطانية بعد البريكسيت.
- ✓ **26 جوان 2018:** الملكة "إيليزابيت" توقع أمرا ملكيا يسمح لبريطانيا المضي قدما نحو الخروج من الإتحاد الأوروبي في تاريخه المحدد في 29 ماس 2019 وأنع لا تراجع عن ذلك.

---

[1] تلزم المادة 50 من اتفاقية لشبونة الأطراف العضوة الراغبة في الخروج من الإتحاد الأوربي تقديم طلبا رسميا لدراسته بصفة مشتركة للإتفاق على آليات وتواريخ الخروج.

- ✓ **20 سبتمبر 2018:** بعد اجتماع ضم قادة الإتحاد الأوروبي في "سالزبورغ" النمساوية، تم رفض مقترحا للحكومة البريطانية تحت تسمية "Plan de Chequers" للخروج، والذي لم يلق إجماعا حتى في بريطانيا نفسها.
- ✓ **14 نوفمبر 2018:** توقيع اتفاق بين لندن وبروكسل حول البريكسيت، والذي لقي شديدة في أوساط الساسة البريطانيين تبعتها استقالات بالجملة في حكومة "ماي".
- ✓ **25 نوفمبر 2018:** القادة الأوروبيون يوافقون على اتفاق الخروج وذلك في اجتماعهم الإستثنائي في بروكسل، نشير إلى أن هذا الإتفاق صار مرفوضا في بريطانيا.
- ✓ **10 ديسمبر 2018:** رئيسة الوزراء البريطانية تتقدم بطلب تأجيل التصويت على الإتفاق المتوصل إليه مع الشركاء الأوروبيين بعد معارضة شديدة من النواب البريطانيين، وترتب عنه تنظيم انتخابات لحجب الثقة عن حكومة "ماي"، غير أنها نجحت في تجاوز هذه العقبة بعد حصولها على 200 صوت من أصل 317 صوت للمحافظين، وتحتفظ بذلك بمنصب رئيسة الوزراء غير أنها كانت مدركة لصعوبة ما هو قادم.
- ✓ **15 جانفي 2019:** النواب البريطانيون يصوتون ضد مشروع الإتفاق المتوصل إليه مع الإتحاد الأوروبي، 432 صوت "لا" مقابل 202 صوت بـ "نعم" فقط لصالح المشروع، تمسك "تيريزا ماي" قابله إصرار كبير من كتلة العمال والجمهوريين وجبهة استقلال بريطانيا الرافضة للإتفاق، وبذلك دخلت بريطانيا مرحلة حرجة فتحت أمامها لعدة احتمالات: هل ستخرج بريطانيا دون اتفاق؟ هل سيتم تأجيل تاريخ الخروج؟ أم نحو تنظيم استفتاء جديد بخصوص البريكسيت؟
- ✓ **12 مارس 2019:** النواب البريطانيون يرفضون مجددا الإتفاق الموقع بين لندن وبروكسل بالرغم من التنازلات التي حصلت "تيريزا ماي" من نظرائها الأوروبيين.
- ✓ **13 مارس 2019:** البرلمان البريطاني يرفض الخروج دون اتفاق "No deal" ويضيق الخناق على الحكومة باستبعاد احتمال الخروج دون اتفاق مع الشريك الأوروبي (321 صوت مقابل 278 صوت).
- ✓ **14 مارس 2019:** تأجيل تاريخ خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي الذي حظي بموافقة البرلمان البريطاني بـ : 412 صوت 202 صوت والذي كان محددا في 29 مارس 2019 قبل عامين.
- ✓ **21 مارس 2019:** المجلس الأوروبي يبدي موافقته لتأجيل البريكسيت حتى 12 أفريل 2019 في حالة عدم التوقيع على أي اتفاق من طرف البرلمان البريطاني، أو تاريخ 22 ماي 2019 في حالة التوصل إلى اتفاق.
- ✓ **29 مارس 2019:** اتفاق "تيريزا ماي" يرفض لثالث مرة من طرف النواب البريطانيين بـ: 344 صوت مقابل286 صوت رغم التعديلات والتنازلات المحققة، هذا المشروع كان قد تم رفضه مرتين من قبل.
- ✓ **05 أفريل 2019:** الحكومة البريطانية تلتمس رسميا من المجلس الأوروبي تأجيلا جديدا للبريكسيت إلى غاية تاريخ 30 جوان 2019.
- ✓ **11 أفريل 2019:** بعد اجتماع استثنائي لأعضاء المجلس الأوروبي، تمت الموافقة على تأجيل تاريخ خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حتي يوم 31 أكتوبر 2019، وهو التاريخ المفترض لوضع حد للعلاقة بين بريطانيا والمجموعة الأوروبية، وبهذا فهو يمثل فرصة أخيرة لحكومة "ماي" لإعادة ترتيب أوراقها داخليا.
- ✓ **17 ماي 2019**: أعلن المتحدث باسم رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي"، أن مفاوضات الحكومة مع حزب العمال المعارض بشأن التوصل لاتفاق يضمن تمرير قانون الخروج من الاتحاد الأوروبي في البرلمان، انتهت دون اتفاق. وكانت "ماي" أعلنت أنها ستضع مشروع قانون اتفاق الخروج أمام مجلس العموم للتصويت عليه في الأسبوع الأول من الشهر المقبل. هذا وتعهدت "ماي"

بالاستقالة بعد موافقة النواب على الاتفاق، لكن كثيرين داخل حزبها يريدون منها الاستقالة إذا رفض البرلمان الاتفاق مجددا، بينما يطالب آخرون باستقالتها على الفور.

ويؤيد حزب العمال البقاء ضمن اتحاد جمركي أوروبي يرسي سياسة جمركية وتجارية مشتركة، فيما تؤكد "تيريزا ماي" أنها تريد الخروج منه لإفساح المجال أمام بلادها للتوصل إلى اتفاقات تجارية مع دول أخرى.

- ✓ **21 ماي 2019**: اقترحت رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي " الثلاثاء سلسلة مبادرات على البرلمان بينها إمكانية تنظيم استفتاء ثان في شأن بريكسيت والبقاء في اتحاد جمركي مؤقت مع الاتحاد الأوروبي. وطلبت من النواب دعمها، مؤكدة أنها "الفرصة الأخيرة لإيجاد وسيلة" تلبي رغبة البريطانيين الذين صوتوا بنسبة 52% لصالح الخروج من الاتحاد في جوان 2016.
- ✓ **23 ماي 2019**: أجلت الحكومة البريطانية تصويتا حاسما على خطة الخروج من الاتحاد الأوروبي كان مقررا في الأسبوع الذي يبدأ في 3 جوان 2016، وذلك إثر معارضة شديدة من مؤيدي البريكسيت المتشددين، احتجاجا على التنازلات التي قدمتها رئيسة الوزراء تيريزا ماي.

المبحث الثاني: التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي.

لا يختلف اثنان حول أهمية البريكسيت، كونه واحد من أبرز المحطات في تاريخ العلاقات الإقتصادية، والتي ربما ستغير من هيكل التجارة العالمية، كما لا يختلف اثنان كذلك حول الإنعكاسات الكبيرة التي سوف يتركها لا محالة على الطرفين، سواء على الكتلة الأوروبية أو المملكة المتحدة والتي سيكون لها دورا فعالا في رسم الخارطة الإقتصادية الجديدة للعالم.

فإذا كان بعض المحللين يركزون على تداعيات البريكسيت على الإقتصاد البريطاني بصفته الحلقة الأضعف في الإتفاق مقارنة بالإتحاد الأوروبي، فلا يجب بتاتا التغاضي عما سيتركه من آثار بالغة على الشركاء الأوروبيين، كيف لا وهي تعمل جاهدة على تدعيم صفها باقتصادات ودويلات مجهرية تكاد تقدم إضافة لأوروبا الموحدة، فإذا بها تفقد ثاني أكبر الفاعلين بالمجموعة.

في هذا المبحث سوف نركز على ما سيتركه البريكسيت من انعكاسات على الجانبين بالأرقام والتحاليل قصد إبراز حقيقة هاته الوضعية.

المطلب الأول: مكانة بريطانيا ضمن الإتحاد الأوربي.

لا شك فيه الدور الكبير الذي تلعبه بريطانيا إقليميا ودوليا، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي باعتبارها قوة عظمى وطرفا هاما في صنع القرار الدولي، ويمكن إبراز هذا الدور من خلال النقاط التالية:

أولا: على الصعيد السياسي[1].

- انضمت بريطانيا للسوق الأور وبية المشتركة CEE في أول موجة توسعة له عام 1973 رفقة كل من الدانمارك وإيرلندا، وتم تكريسه في استفتاء عام 1975، حيث وافقت الأغلبية في بريطانيا على الإتحاد مع باقي أوروبا.
- قدمت بريطانيا دعما كبيرا لسياسة الإتحاد الأور وبي الساعية لتحرير التجارة والخدمات، مع سعيها الدائم لتعميق التعاون السياسي لدول الإتحاد.

بالمقابل كانت ثقة البريطانيين في السياسة العامة للإتحاد الأور وبي قليلة مقارنة بباقي دول الإتحاد، فغالبية البريطانيين تعتقد أنه من الأهم تعزيز العلاقات مع مجموعة الكومنوولت أولا، ففي عام 2015 بحسب استطلاعات للرأي، كانت 29 % من البريطانيين فقط لهم الثقة في مؤسسات الإتحاد الأوربي، بينما كان المعدل في باقي المجموعة الأوروبية (28 دولة) يتجاوز 40 %.

- اهتزاز العلاقة السياسية بين بريطانيا ودول الإتحاد الأور وبي ترجمها عدم انضمام المملكة المتحدة لاتفاقية "شنغن" الخاصة بتنقل الأفراد، إضافة إلى عدم اعتماد "اليورو" كعملة محلية عام 1992.

- يمثل عدد سكان بريطانيا 13 % من تعداد سكان الإتحاد الأور وبي، وهو ما يبرز وزن المجتمع البريطاني ضمن التشكيل الديموغرافي لأور وبا، وهو ما يعطيه تنوعا إضافيا في الثقافة واللغة والعادات والتقاليد.

قراءة نتائج استفتاء الخروج البريطاني.

هناك تباين كبير في الرأي الداخلي للمملكة البريطانية حول قضية الإنفصال عن الإتحاد الأور وبي، وهذا ما يمكن استقراءه من النتائج النهائية، حيث كانت الغالبية في كل من إنجلترا وبلاد الغال مع الخروج من الإتحاد الأوروبي، فيما صوت سكان اسكتلندا وإيرلندا الشمالية وجبل طارق بنسب ضعيفة لصالح الخروج.

والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (10) : نسبة التصويت لكل منطقة داخل المملكة البريطانية .

المنطقة	*نسبة التصويت بـ "نعم"*
إنجلترا	% 53
بلاد الغال	% 52,5
اسكتلندا	% 38
إيرلندا الشمالية	% 44,2
جبل طارق	% 4

Source : eurostat.com تاريخ المشاهدة 24 أفريل 2019

كما أظهرت النتائج أن المناطق التي تعرف تراجعا اقتصاديا وناتجا محليا ضعيفا، ومستوى تعليمي منخفض، كانت في غالبيتها مع الخروج من الإتحاد.

ثانيا: على الصعيد الإقتصادي.

- وفقا لأرقام هيئة الإحصاء الأوربية EUROSTAT، تعتبر بريطانيا ثاني أكبر اقتصاد في الإتحاد الأوروبي عام 2015، منتجة ما قيمته 17,6 % من الناتج المحلي الإجمالي للإتحاد بعد ألمانيا[2].
- يساهم سوق المال في لندن بشكل فعال في ربط السوق الأور وبية مع أسواق أمريكا الشمالية وآسيا مستفيدا من قوته ونفوذه بين مراكز التمويل العالمية، علما أن 41 % من المعاملات المالية الدولية

[1] Jutta Bussinger, Estelle Evard et Birte Nienaber, Conséquence du BREXIT sur l'Europe, Espont Contact Point, université de Luxembourg.Esch. mars 2017.

[2] www.ec.europa.eu//eurostat.

تمر عبر سوق لندن، كما أن القطاع المالي والمصرفي يحقق 12 % من عائدات الضرائب ويوظف قرابة 1.5 مليون شخص في بريطانيا.

- قدرت الإستثمارات المباشرة الواردة من دول الإتحاد الأور وبي بـ: 48 % من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا عام 2015 والبالغة 496 مليار جنيه إستيرليني، وكانت الأرقام مشابهة طيلة العقد الماضي (بين 47 % و53 %)، كما استحوذت المملكة على 40 % من إجمالي الإستثمار المباشر داخل دول الإتحاد الأوروبي لنفس السنة[1].
- في عام 2015، بلغت صادرات المملكة المتحدة لدول الإتحاد الأور وبي 223 مليار جنيه، أي ما نسبته 43,7 % من إجمالي صادراتها، كما قدرت وارداتها من دول الإتحاد بـ: 291 مليار جنيه، ما نسبته 53,1 % من إجمالي الواردات.

والجدول الموالي يبين ذلك :

الجدول رقم (11): المعاملات التجارية البريطانية لعام 2015. (سلع وخدمات)

	صادرات		واردات		الميزان التجاري
	مليار جنيه	النسبة %	مليار جنيه	النسبة %	مليار جنيه
دول الإتحاد الأوربي	223	% 44	291	% 53	68 -
خارج دول الإتحاد الأوربي	288	% 56	257	% 47	31 +
المجموع	512	100	548	100	37 -

Source : eurostat.com2019 تاريخ المشاهدة 24 أفريل

من خلال إستقرائنا للجدول نلاحظ أن الميزان التجاري للملكة المتحدة سجل عجزا مع دول الإتحاد الأوربي بـ: 68 مليار جنيه، وفائضا مع باقي دول العالم بـ: 31 مليار جنيه، وبهذا يكون الإتحاد الأور وبي أكبر شريك تجاري لبريطانيا قبل الولايات المتحدة والصين.[2]

إضافة إلى الجدول التالي والذي يوضح أهم المتعاملين من داخل الإتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة .

الجدول رقم (12): أهم المتعاملين التجاريين من داخل الإتحاد الأوربي مع المملكة المتحدة.

أكبر 05 مصدرين للمملكة	*قيمة الصادرات/ مليار جنيه*	*أكبر 05 مستوردين*	*قيمة الواردات/ مليار جنيه*
ألمانيا	44,9	ألمانيا	69,8
هولندا	36	هولندا	37,7
فرنسا	30,9	فرنسا	36,8
إيرلندا	26,9	إسبانيا	24
إيطاليا	16,4	بلجيكا	23,1

Source : eurostat.com **2019/04/ 24** تاريخ المشاهدة

[1] تركي فدعق وآخرون : **تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي**، المجلة الإلكتروني: البلاد المالية، عدد 5 سبتمبر 2016، ص 03.
www.albilad.capital.com

[2] تركي فدغق و آخرون : **مرجع سابق** ، ص 04 .

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم ثلاث متعاملين تجاريين من داحل الإتحاد الاوروبي مع المملكة المتحدة هم ألمانيا ، هولندا وفرنسا .

تبقى المملكة المتحدة مساهما هاما في ميزانية الإتحاد الأور وبي محتلة المركز الثالث في قائمة المساهمين، بعد كل من ألمانيا وفرنسا، وفي حال خروج بريطانيا فسيكلف ذلك الإتحاد الأور وبي خسارة صافية تزيد عن 10 مليار جنيه استرليني سنويا، والجدول الموالي يبين لنا قيمة هذه المساهمات في ميزانية الإتحاد ما بين 2013 و2020 والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (13): مساهمة بريطانيا في ميزانية الإتحاد الأوربي.

السنة	المساهمة الإجمالية مليار جنيه	استردادات مليار جنيه	مقبوضات القطاع العام مليار جنيه	صافي المساهمة مليار جنيه
2013	18,1	3,7 -	4 -	10,5
2014	18,8	4,4 -	4,6 -	9,8
2015	17,8	4,9 -	4,4 -	8,5
2016	20,5	4,8 -	4,5 -	11,2
2017	18	6,1 -	4,6 -	7,3
2018	18,6	4,4 -	4,8 -	9,4
2019	19,8	4,7 -	5,2 -	9,8
2020	20,3	5,1 -	5,4 -	9,8

Source : John Springford ; The Economics consequencesof leaving the EU ; The final report of the CER commission on Brexit 2016 ; 21 april 2016 ; p 104.

يبين لنا الجدول السابق استقرار المساهمة المالية البريطانية في ميزانية الإتحاد الأوربي في حدود 19 مليار جنيه سنويا، غير أن المملكة تستفيد من تحويلات على شكل إعانات وبرامج تنموية مختلفة لإي إطار سياسة الإتحاد الأور وبي العامة لتنمية مختلف أقاليم الدول الأعضاء، وبذلك يكون مبلغ المساهمة الصافية مستقرا عند 10 مليار جنيه استرليني كمعدل سنوي، وهو ما يمثل من خسائر في حالة خروج بريطانيا.

أما الجدول الموالي فيبين لنا قيمة بعض التحويلات التي استفادت منها المملكة المتحدة عامي 2014، 2015 في إطار برامج الإتحاد الأوروبي المختلفة. (الوحدة: مليار جنيه استرليني) .

جدول رقم (14): تحويلات استفادت منها المملكة المتحدة عامي 2014، 2015 في إطار برامج الإتحاد الأوربي المختلفة.

Programme	2014	2015	Moyenne
Galilio	65	37	**51**
Copernicos	18	11	**14**
Horizon 2020	1210	748	**979**
Erasmus +	121	104	**112**
EaSI	6	7	**7**
MIE numirique	2	1	**1**
INTERREG	78	71	**74**
Europe	20	20	**20**
Creative			

TOTAL	**1.519**	**999**	**1.259**

Source : John Springford ; The Economics consequencesof leaving the EU ; The final report of the CER commission on Brexit 2016 ; 21 april 2016 ; p 111.

نشير في الأخير إلى أنه ومنذ عام 1985 استفادت بريطانيا من تخفيض مهم على مساهماتها في ميزانية الإتحاد الأور وبي بعد مفاوضات ماراطونية قادتها رئيسة الوزراء السابقة "مارغريت تاتشر" عام 1984، وكان سببها تضرر المملكة المتحدة من سياسة الدعم المنتهجة في قطاع الزراعة، وقطاع الفحم والحديد.

المطلب الثاني: التداعيات الإقتصادية للبريكسيت على الإقتصاد البريطاني.

نستعرض في هذا الشق من الدراسة بدرجة أكبر الجوانب السلبية للبريكسيت على الإقتصاد البريطاني ، كون أن أخوف ما يخشاه المتابعون والدارسون هي تلك الإنعكاسات السلبية التي تزيد في عمق الأزمة، ولذلك سوف تأخذ الحيز الأكبر على حساب الإيجابيات.

1 ـ قطاع التجارة الخارجية: إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يفقدها حتما حصة كبيرة من السوق الأوروبية، ومع فقدان الشركات البريطانية الميزة التفضيلية نتيجة تطبيق بنود حرية التجارة داخل دول الإتحاد، وخروج بريطانيا معناه فرض رسوم جمركية وأخرى غير جمركية على السلع البريطانية الواردة إلى أسواق الإتحاد مما يؤدي إلى الرفع من أسعارها وتراجع تنافسيتها أمام باقي السلع، علما أن المعطيات الحالية تفيد أن أكثر من 45 % من صادرات المملكة المتحدة تتم مع دول الإتحاد[1].

فحسب قانون الجمارك الأوروبي، تلتزم كل الدول بإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الأوروبية، وبخروج بريطانيا ستعامل كبقية دول العالم وتخضع تجارتها مع دول الإتحاد الأوروبي إلى قوانين منظمة التجارة العالمية، أو عقد اتفاقيات تجارية ثنائية جديدة مع الشريك الأوروبي. فالسلعة البريطانية X التي تباع في الأسواق الأوربية مثلا بـ: 1000 أورو، تطبق عليها ضريبة جمركية بنسبة 10 % (100 أورو إضافية)، ورسم على القيمة المضافة بـ: 19,6 % (196 أورو إضافية)، علما أن الرسوم غير الجمركية يمكنها أن تصل حدود 24 % (240 أورو إضافية)، وبهذا يتحمل المستهلك ما قيمته 536 أورو إضافية على هذه السلعة أي نصف قيمتها الإبتدائية، وهذا المثال العددي يعطينا صورة واضحة عن أثر حرمان السلع البريطانية من الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية المتاحة في إطار الشراكة الأوروبية[2].

جدول رقم (15): حجم المبادلات التجارية بين بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي عام 2015.

	صادرات		واردات	
	مليار جنيه	%	مليار جنيه	%
دول الإتحاد الأوربي	223	44	291	53
خارج دول الإتحاد الأوربي	288	56	257	47
المجموع	512	100	548	100

Source : eurostat.com2019 تاريخ المشاهدة 25 أفريل

بحسب المعطيات المقدمة فإن حجم صادرات بريطانيا لدول الإتحاد بلغ 44% أي حوالي 223 مليار جنيه في حين بلغت الصادرات خارج الإتحاد 56 % أي حوالي 288 مليار جنيه ، أما فيما يخص الواردات فإن بريطانيا تركز على إستيرادها من دول الإتحاد بنسبة 53 % أي حوالي

(1) J.Saint Marc, La croissance au Royaume Uni risque de ralentir après le Brexit, Alternative économiques, 26 decembre 2017, http//www.alternatives-économiques.fr, consulté le 21/04/2019.
(2) Marie Sarah Delefosse,Brexit : les enjeux des négociations, cpcp, Bruxelles,2017, p16.

291 مليار جنيه إسترليني مقابل 47 % من خارج دول الإتحاد أي حوالي 257 مليار جنيه استرليني .

أما فيما يخص الواردات البريطانية فقد تناولنا أهم المتعاملين الذين تستورد منهم بريطانيا، سواءا من دول الإتحاد أو باقي العالم من الدول ، والجدول الموالي يبين ذلك .

الشكل رقم(08): توزيع الواردات البريطانية عام 2015.

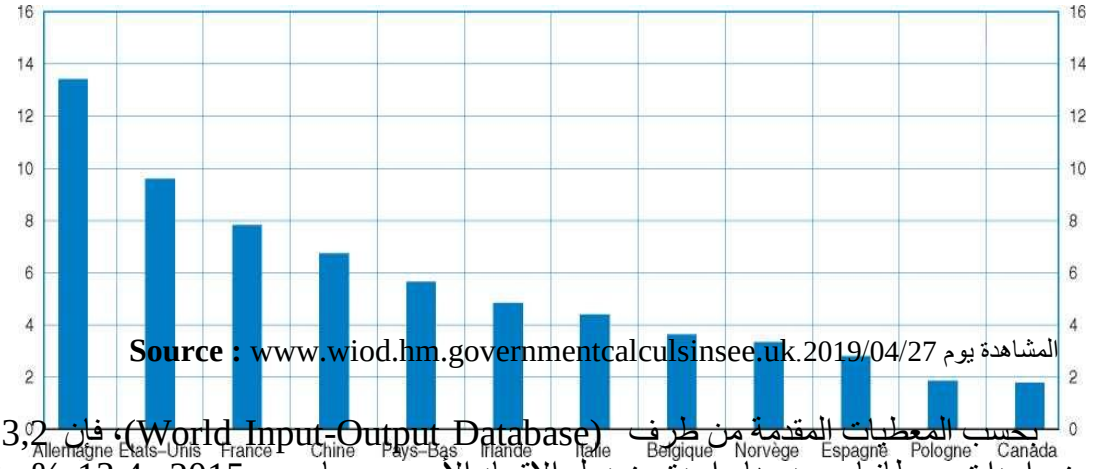

Source : www.wiod.hm.governmentcalculsinsee.uk.2019/04/27 المشاهدة يوم

بحسب المعطيات المقدمة من طرف (World Input-Output Database)، فإن 53,2 % من واردات بريطانيا مصدرها واحدة من دول الإتحاد الأوروبي عام 2015، 13,4 % من ألمانيا، 7,8 % من فرنسا، 5,7 % من هولندا، أما من خارج منطقة الإتحاد الأوروبي فتأتي الولايات المتحدة بنسبة 9,6 % ثم الصين بـ: 6,7 % والنرويج بـ 3,3 %.

كما نرى من خلال الجدول الموالي توزيع الصادرات البريطانية عام 2015 بحسب نفس المصدر.

الشكل رقم(09): توزيع الصادرات البريطانية عام 2015.

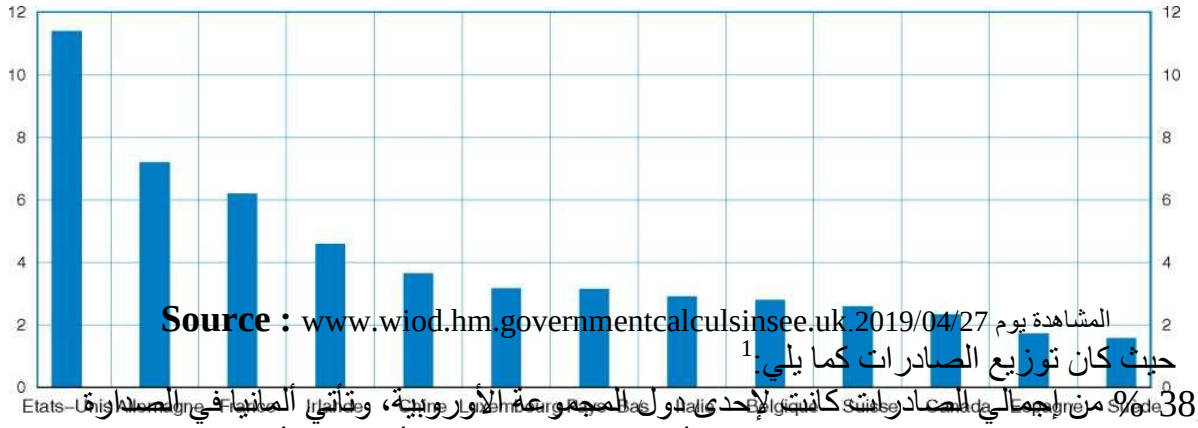

Source : www.wiod.hm.governmentcalculsinsee.uk.2019/04/27 المشاهدة يوم

حيث كان توزيع الصادرات كما يلي:[1]

38,9 % من إجمالي الصادرات كانت لإحدى دول المجموعة الأوروبية، وتأتي ألمانيا في الصدارة بنسبة 7,2 %، فرنسا 6,2 %، إيرلندا 4,6 %، أما خارج حيز الإتحاد الأوروبي فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بـ 11,4 % ثم الصين بـ: 3,6 %. إن حجم المبدلات التجارية بين المملكة المتحدة وشركائها الأوروبيين يعطينا فكرة على الأثر البالغ الذي سيتركه البريكسيت على التجارة البريطانية (53,2 % واردات، 38,9 % صادرات) والتي تتحدد تبعا لعدة عوامل ومعطيات .

2 - تراجع الناتج المحلي الداخلي PIB:

خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يؤدي إل تراجع الناتج المحلي الداخلي للبلد بـ: 3,3 % إلى غاية آفاق 2020، و 2,7 % عام 2030 في أفضل السيناريوهات المتوقعة، وهو ما يعكس خسارة في الدخل بمعدل يتراوح ما بين 1.500 و2.200 جنيه للفرد[(1)].

(1) Flore Cornuet،Thomas Ouin-Lagarde, Benjamin Vignolles, l'impact du Brexit sur l'activité des partenaires du Royaume-Uni, Review ofInternational Economics, Vol. 25(2), pp.383-402, mai2018

للإشارة فإن دراسات أخرى كانت أكثر تشاؤما، مركز " Open Europ" مثلا توقع خسارة للإقتصاد البريطاني بنسبة 2,23 % مع آفاق 2030 من الناتج الإجمالي المحلي، أما مؤسسة " *Oxford Economic* " فكانت توقعاتها في حدود 3,9 % خسائر للناتج المحلي، مع تراج الدخل المحلي بـ: 1.000 جنيه استيرليني للفرد الواحد، وكل هذه الأرقام تؤكد تراجع معدل PIB في بريطانيا، أي أن البريكسيت سيكون له أثرا سلبيا على معدلات النمو الداخلي في بريطانيا[2].

3 - تراجع الإستثمار المباشر:

تعد بريطانيا ثالث أكبر مستقطب للإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كل ذلك بسبب ما توفره السوق البريطانية من امتيازات للمستثمرين كالإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية، مع تطور السوق للندن أين تجد التمويل اللازم وبالسهولة المرجوة، ما يجعل منها موطنا مستحبا لكبريات الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات التي تتخذها موطئا للسوق الأوروبية، غير البريكسيت سوف يسحب الكثير من هذه الإمتيازات نتيجة فرض رسوم جمركية وغير جمركية على السلع الواردة من بريطانيا ويساويها مع باقي دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى انحصار الإستثمار الأجنبي المباشر في السوق البريطانية وتراجعه بنسبة 28 % مما هو عليه عام 2015 حتى آفاق 2030[3].

إن تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر في السوق البريطانية سوف ينعكس سلبا على سوق العمالة، بحيث تتوقع الدراسات تراجع التوظيف بنسبة 7.8% كأثر مباشر لانحسار الإستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تموقع الشركات العالمية خارج السوق البريطانية.

جدول رقم (16): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا سنة 2014.(الوحدة مليار جنيه)

	البلـــــــد	حجم الإستثمار FDI	النسبة %
دول الإتحاد الأوربي 451 (46,31%)	هولندا	151	% 15,51
	فرنسا	75	% 7,70
	ألمانيا	58	% 5,96
	لوكسمبورغ	55	% 5,65
	إسبانيا	54	% 5,55
	باقي دول الإتحاد الأوربي	58	% 5,96
باقي دول العالم 523 (53,69%)	سويسرا	36	% 3,70
	الولايات المتحدة الأمريكية	262	% 26,90
	اليابان	41	% 4,21
	باقي العالم	184	% 18,90
	المجموع	974	100

Source : Gregor Irwin, Brexit:the impact on the UK and the EU, at www.global-counsel.co.uk

(1) R.Kierzenkowski, S.Zwart, The economic consequencesof Brexit : a taxing decision, OECD Economic policy paper, N° 16,2016, p 42.
(2) R. Ruparel, S. Booth, V. Scarpetta, « Where next ? A liberal, free market guide to Brexit », *Open Europe Report*, 04/2016
(3) Mihaela Simionescu: The Influence of Brexit on the Foreign Direct Investment Projects and Inflows in the united,GLO Discussion paper. (2017) No. 68. Global Labor Organization (GLO), Maastricht,

تستحوذ السوق البريطانية على 40 % من الإستثمارات الأوروبية المباشرة، وبخروجها من الفضاء الأوروبي فإنها سوف تخسر نسبة معتبرة من هذه الإستثمارات، كما مراجعة القوانين الثنائية والتي تحكم تنقل رأس المال والرسوم الممكن فرضها من الجانبين ستقوض حجم الإستثمار الأوروبي المباشر في بريطانيا.

4 - تراجع الجنيه الإسترليني مقارنة بباقي العملات:

بعد إعلان نتائج استفتاء البريكسيت المؤيدة له مباشرة، تهاوى الجنيه الإسترليني حوالي 12 % وهو ما لم يشهده طيلة 30 عاما(أنظر الشكل)، وفي يوم العمل الموالي للإستفتاء سجل الجنيه انخفاضا بـ: 12,3 % مقارنة بيوم العمل السابق.

شكل رقم (10): أداء الجنيه مقابل اليورو.

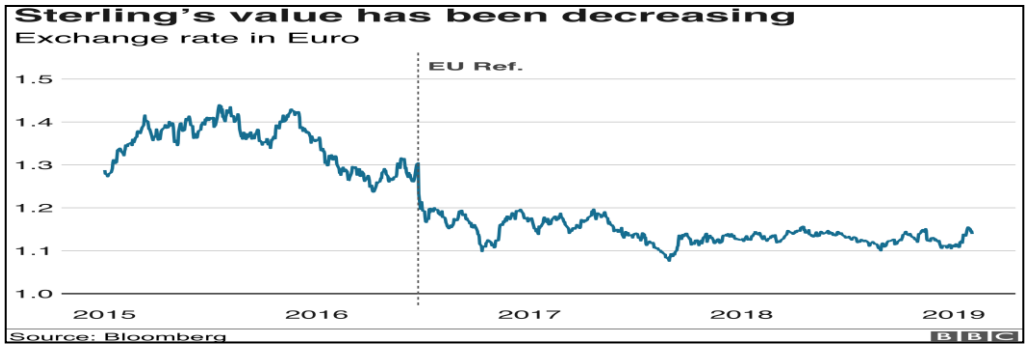

أما بورصة لندن فأغلقت على انخفاض قدره 5,2 % لتسجل في اليوم الموالي – 8,7%، وامتد هذا الأثر إلى باقي الأسواق العالمية، لتجل بورصة باريس تراجعا بـ: 8%، فرانكفورت - 6,8%، طوكيو – 7,9% ونيويورك -3,6%.

هذه الأرقام تعكس الإرتباك الذي تركه البريطانيون بمغادرة أوروبا، حالة عدم اليقين امتدت إلى أهم العملات الرئيسية، ويسجل الدولار الأمريكي انخفاضا بـ: - 3,8%، واليورو بـ: - 3,9%. حالة اللايقين هاته تبعها تخفيضا في التصنيف الإئتماني السيادي لبريطانيا من طرف معظم مؤسسات التصنيف الإئتماني الدولية، على غرار كل من ستادرز آند بورز وفيتش وموديز[1].

5 - تراجع الدور الريادي لسوق المال في لندن:

بسبب حالة عدم اليقين التي سادت منذ جوان 2016، وما ترتب عنها من نتائج على الإستثمار الداخلي والخارجي وعمليات التمويل، باعتبار لندن وبقوتها المالية تمثل عجلة دفع حقيقية للإقتصاد البريطاني والعالمي، وما لها من أثر على التوظيف وخلق مناصب الشغل[2].

6 - فقدان المنتج البريطاني ميزته التنافسية:

نتيجة الرسوم الجمركية غير الجمركية المتوقعة من طرف الشركاء الأوروبيين، فلا يمكن أن تحض السلع البريطانية بنفس المرونة السابقة، ومع تحملها تكاليف إضافية سواء داخل السوق الأوروبي أو في أسواق أبعد، فالبعد الجغرافي والمسافة سترفع حتما من تكاليف النقل ومنه تخفيض تنافسيتها في باقي أسواق العالم، دون أن ننسى المنافسة الشرسة من قبل المنتجين الأجانب في ظل قوانين التجارة الحرة.

7 - خسارة اليد العاملة الأوربية خسارة لاقتصاد بريطانيا:

تمثل دول الاتحاد الأوروبي الآن 35 ٪ من جميع المهاجرين الذين يعيشون في المملكة المتحدة. في حين أن 29 ٪ من مواطني الاتحاد الأوروبي هم من البولنديين و 12 ٪ من الأيرلنديين ، فإن جنسيات المهاجرين الآخرين في الاتحاد الأوروبي موزعة بالتساوي عبر 25 دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي ، علما أن نسبة

(1) Howorth J., Schmidt V., « Brexit : Que s'est-il passé ? Que va-t-il se passer? », *Politique étrangère*, 4/2016, p. 123-138.
(2) Fondation Robert Schuman , Question D'europe, N°416 , 9 Janvier 2017, p 32. www. Robert.schuman.eu

مساهم المهاجرين في العملية الإقتصادية والناتج المحلي الداخلي لبريطانيا تبقى معتبرة، بينما تستفيد بقية دول الإتحاد من تحويلات المهاجرين الباحثين عن أعلى الأجور والمرتبات وأحسن ظروف للعمل، من المرجح أن يؤدي خفض عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي إلى 80.000 في السنة إلى خفض الإنتاج بنسبة 0.16٪، لذا و بعد حوالي عقد من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة أقل بنحو 1.6 ٪ عما كان عليه قبل ذلك، ومنه فعلى السلطات البريطانية إيجاد الحلول الممكنة لتجنب هذه الإنعكاسات[1].

المطلب الثالث: تداعيات البريكسيت على اقتصاد الإتحاد الأوربي.

يوجد إجماع لدى الاقتصاديين على الآثار السلبية والتي سوف تترتب على اقتصاد المجموعة الأوروبية جراء خروج بريطانيا، نظرا لأهمية الإقتصاد البريطاني في هيكل التجارة والإنتاج داخل الإتحاد الأوروبي والذي تم بيانه في المبحث السابق، ويمكن إيجاز هذه التداعيات في:

1 - ميزانية الإتحاد الأوربي:

سيخلف انسحاب بريطانيا من الإتحاد عجزا هاما في موازنته العامة، يقدر هذا العجز بما يفوق 10 مليار أورو سنويا، والذي يجب تغطيته إما بزيادة مساهمات الدول الأعضاء أو تخفيض النفقات بتطبيق خطط تقشف تعادل المساهمة الصافية لبريطانيا.

والشكل التالي يبين ذلك :

شكل رقم (11): مساهمة بريطانيا في موازنة الإتحاد الأوربي.

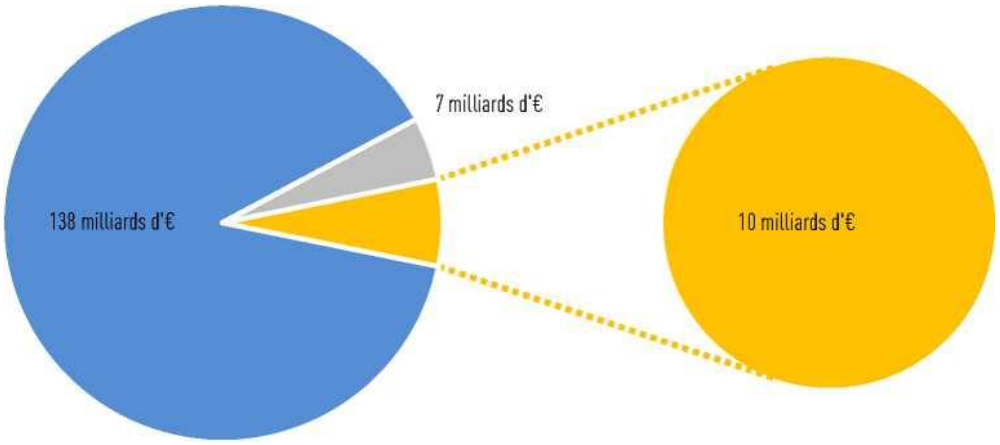

حجم الموازنة الكلية للإتحاد: 138 مليار أورو **مساهمة بريطانيا الإجمالية: 17 مليار أورو**
تمويل الإتحاد لمشاريع داخل بريطانيا: 7 مليار أورو **صافي المساهمة البريطانية: 10 مليار أورو**

Source : commission Europeenne, projet de budget rectificatif N° 03, budget general 2016

في الشكل الموالي نستعرض تطور مساهمة بريطانيا الصافية في ميزانية الإتحاد الأوروبي، والتي أخذت منحى تصاعديا منذ الأزمة المالية الأخيرة لعام 2008، وتطورت بشكل ملحوظ من حوالي 2 مليار أورو سنة 2009 وصولا إلى 10مليار أورو عام 2013[2].

(1) Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Brexit and the Impact of Immigration on the UK, London School of Economics and Political Science, 2017, p 63.

(2) Sibylle Reiter, Ulrich Schoof, Bertelsmann Stiftung, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, 2018, p29.

شكل (12): صافي المساهمة البريطانية في ميزانية الإتحاد الأوربي (الوحدة مليار أورو).

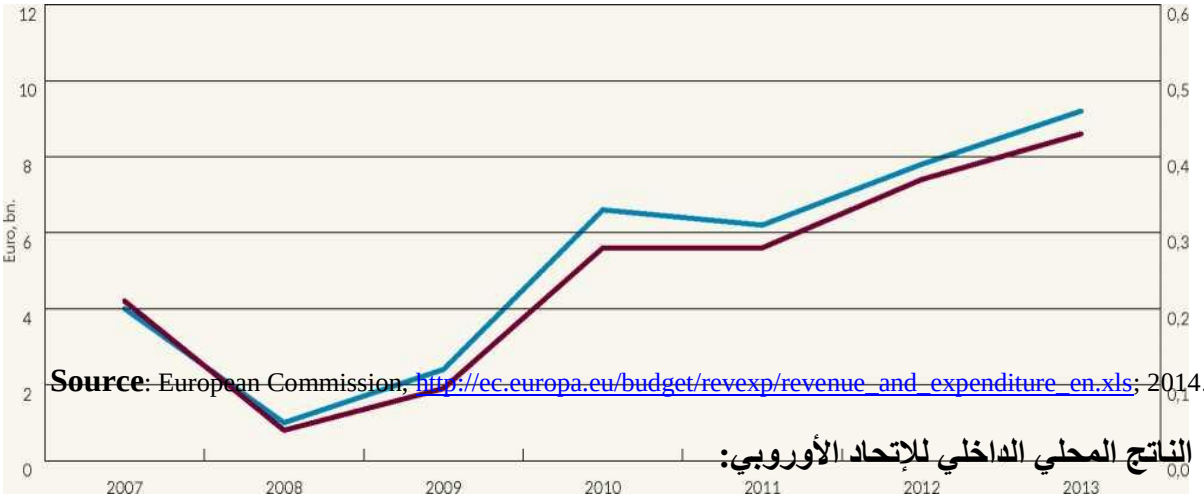

Source: European Commission, http://ec.europa.eu/budget/revexp/revenue_and_expenditure_en.xls; 2014.

1 - الناتج المحلي الداخلي للإتحاد الأوروبي:

الإرتباط القوي لاقتصاد الإتحاد الأوروبي وتجارته الخارجية مع بريطانيا يجعل من خروج المملكة ضربة موجعة للمنتجين والمؤسسات الأوروبية، وهو ما ينعكس مباشرة على الناتج المحلي الداخلي للمجموعة الأوروبية، وتتراجع حصتها مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين.

في الجدول الموالي يمكننا مقارنة نتائج البريكسيت على حصة الفرد من الناتج المحلي في عينة من دول الإتحاد الأوروبي مع افتراض طريقتين للخروج، الأولى في حالة التوصل إلى اتفاق مع الإتحاد الأوروبي (على طريقة سويسرا)، أما الحالة الثانية وهي الأصعب فهي عدم التوصل إلى أي اتفاق والإحتكام إلى قوانين منظمة التجارة العالمية في تنظيم العلاقات التجارية بين الشركاء الأوروبيين وبريطانيا[1].

جدول رقم (17): نسبة انخفاض PIB/ للفرد حتى عام 2030.

	حالة اتفاق	*دون اتفاق (OMC)*
المملكة المتحدة	0,63-	2,98-
إيرلندا	0,82-	2,66-
لوكسمبورغ	0,48-	0,80-
بلجيكا	0,20-	0,96-
هولندا	0,10-	0,35-
ألمانيا	0,08-	0,33-
إسبانيا	0,08-	0,32-
فرنسا	0,06-	0,27-
مجموعة الإتحاد 27	0,10-	0,36-
العالم	0,06-	0,25-

Source: Delefosse Marie Sarah, brexit, les enjeux des négociations,CPCP, Bruxelles, 2017, p24.

[1] Darvas, Z., K. Efstathiou and I, Divorce settlement or leaving the club? A breakdown of the Brexit bill, Working Paper 03/2017, Bruegel, p17.

الشكل الموالي يبين لنا الإرتباط النسبي مابين تراجع الدخل المتوقع تسجيله بالنسبة للفرد البريطاني مقارنة مع نظيره داخل المجموعة الأوروبية، فتراجع نصيب الفرد البريطاني عام 2018 كان 1,4% رافقه ترجعا في نصيب الفرد الأوروبي (معدل 27 دولة) بـ: 1,1%، عام 2020، وسيتجاوز الإنخفاض نسبة: 3,3% في بريطانيا و1% في باقي دول المجموعة، ويستمر التراجع في قادم السنوات[1]. هذا إن دل فإنما يدل على درجة الإندماج العالية بين الأسواق الأوروبية والتي عادة ما تخلف تبعات متبادلة نتيجة أي فعل اقتصادي يتخذه هذا الطرف أو ذاك.

شكل رقم (13): انعكاسات البريكسيت على PIB لكل فرد في بريطانيا ودول الإتحاد الأوربي

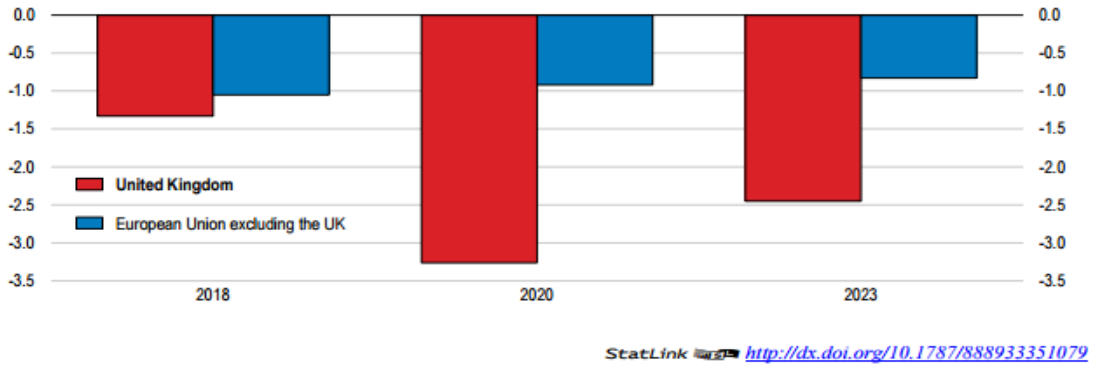

Source: OECD calculations.

Source :www.oecd.calculation.com2019/04/28 تاريخ المشاهدة

2 ـ تراجع صادرات الإتحاد الأوربي:

بما أن دول الإتحاد الأوروبي تصدر نسبة معتبرة من منتوجاتها نحو السوق البريطانية، فمن الأكيد أن خروج بريطانيا سيفقدها جزءا هاما من هذه الحصة، غير أن الخبراء يجمعون أن حجم الأثر هذا لا يمكن تحديده بدقة إلا بمعرفة طريقة الخروج هذه. إضافة إلى التباين الواضح في العلاقات التجارية بين بريطانيا وكل دولة على حدى.

شكل رقم (14): توزيع واردات بريطانيا بين دول العالم.

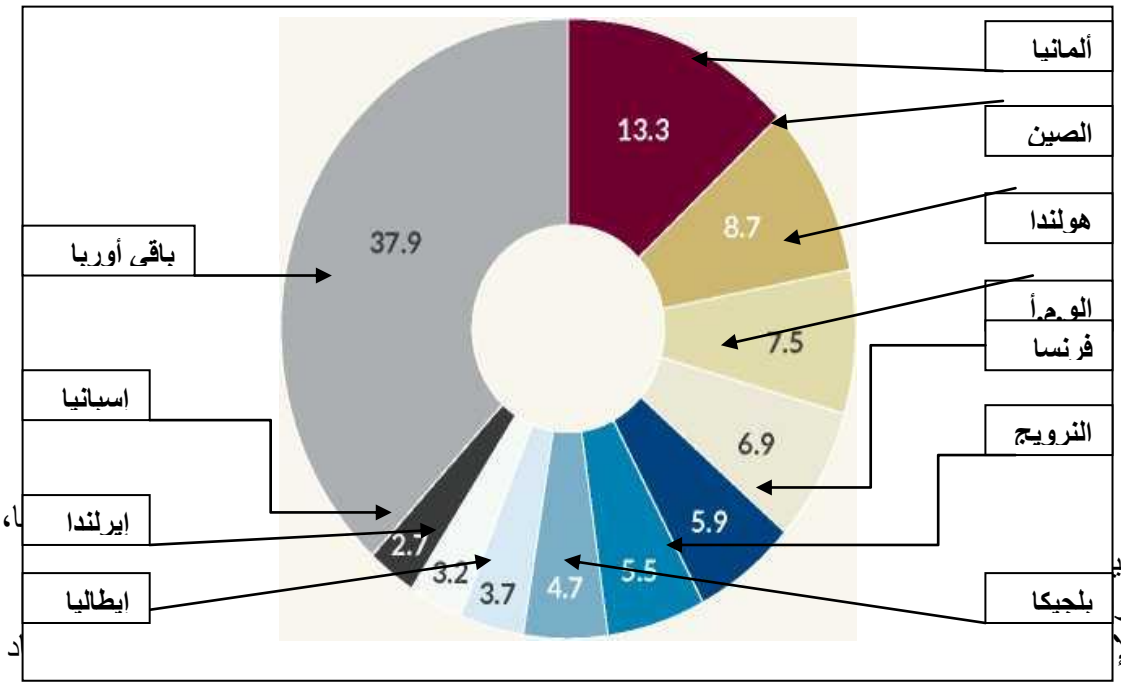

3 ـ تر

(1) **François Dupuis , *Brexit* : les conséquences économiques, politiques, points de vue économique 27 /06/2018, www.desjardins.com/economie.**

(2) Sibylle Reiter , Ulrich Schoof, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, **Bertelsmann Stiftung, 2017, p 39.**

الأوروبي التنازل عن مناطق نفوذ خاصة مع ظهور الصراع التجاري الأمريكي في السنوات الأخيرة، والتي يقودها دونالد ترامب، ويكسب بذلك مجالا استيراتيجيا باستمالة بريطانيا إلى صفه.

4 - **تحمل دول الإتحاد تكاليف إضافية :** وهذا لتغطية العجز الذي يخلفه خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، علما أن عديد الدول الأعضاء غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية، فما بالك بتكاليف إضافية تثقل كاهلها، غير أن الإتحاد لا يملك خيارات كثيرة لسد هذا العجز سوى اللجوء إلى سياسة الضغط علة النفقات بما يضعف المشاريع التنموية في مختلف أقاليمه.

5 - **تراجع نسبة العمالة الأوربية في بريطانيا:** بين عامي 1995 و 2015، تضاعف عدد المهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تعيش في المملكة المتحدة ثلاث مرات من 0.9 مليون إلى 3.3 مليون. حصة مواطني الاتحاد الأوروبي نمت من 1.5 ٪ إلى 5.3 ٪ من مجموع السكان ومن 1.8 ٪ إلى 6.3 ٪ من السكان في سن العمل (البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 16-64)[1]، والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (15): توزيع المهاجرين الأوربيين في بريطانيا حسب جنسياتهم.

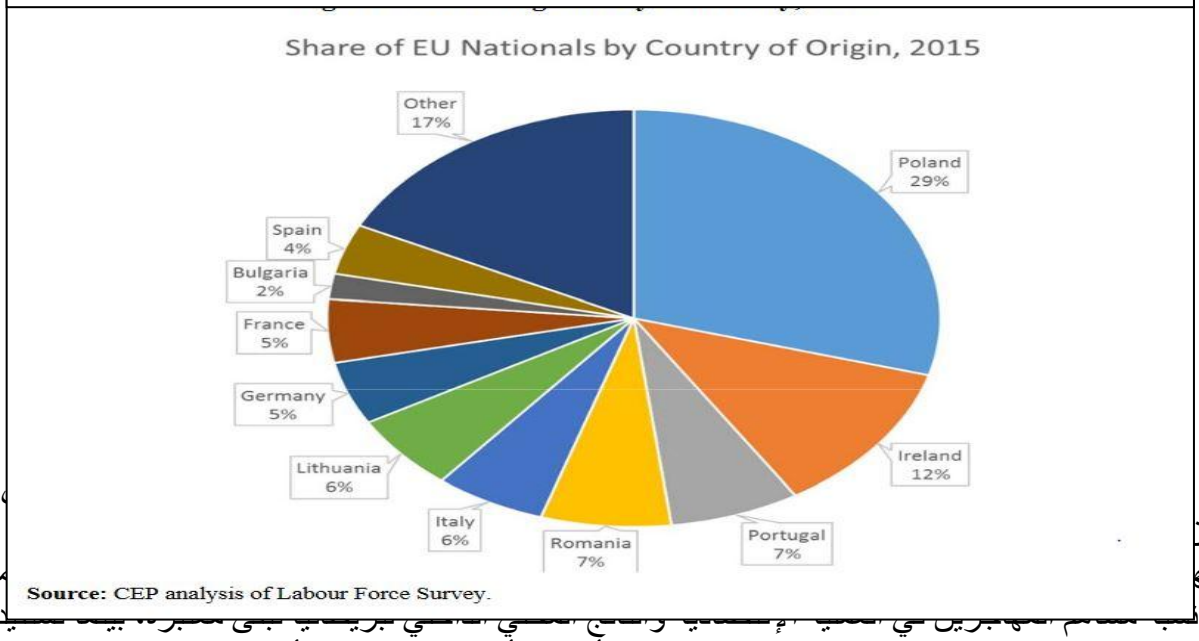

حين
ما
المه
أن
بقية دول الإتحاد من تحويلات المهاجرين الباحثين عن أعلى الأجور والمرتبات وأحسن ظروف للعمل، من المرجح أن يؤدي خفض عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي إلى 80.000 في السنة إلى خفض الإنتاج بنسبة 0.16٪، لذا و بعد حوالي عقد من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة أقل بنحو 1.6 ٪ عما كان عليه قبل ذلك.

المبحث الثالث: استشراف مستقبل العلاقات الأوروبريطانية في ظل السيناريوهات المحتملة.

بعد استفتاء الاتحاد الأوروبي في 23 يونيو 2016 ، صوتت المملكة المتحدة لترك الاتحاد الأوروبي (مع تصويت 52 ٪ لصالح المغادرة). بدأت عملية الانسحاب الرسمية عندما بدأت المادة 50 في 29 مارس 2017 ، مما أعطى المملكة المتحدة حتى 29 مارس 2019 للتفاوض على صفقة خروج. من المحتمل أن يكون تأثير التصويت على مغادرة الاتحاد الأوروبي أحد أكبر التأثيرات الاقتصادية المحتملة على كل من

[1] Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Brexit and the Impact of Immigration on the UK, London School of Economics and Political Science, 2017, p 63.

اقتصادات لندن والمملكة المتحدة ، على المديين القصير والطويل. ومع ذلك ، يظل حجم هذه الآثار غير معروف لأنها تعتمد على الشكل النهائي للبريكسيت ، ومعرفة البيئة الاقتصادية لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عبر مجموعة من الأبعاد مثل التجارة والهجرة والتنظيم. بالنسبة إلى لندن على وجه الخصوص ، التي استفادت كثيراً من البيئة الاقتصادية السائدة وقوة العمل الدولية الكبيرة ، فإن العواقب قد تكون صعبة للغاية.

كجزء من هذه الدراسة ، تم تطوير خمسة سيناريوهات ممكنة:

1 - يعكس السيناريو الأول حالة الوضع الراهن حيث تظل المملكة المتحدة في الاتحاد الجمركي.

2 - السيناريوهان الثاني و الثالث يمثلان الشكلان الأكثر ليونة من البريكسيت .

3 - أما السيناريوهان الرابع والخامس فيعكسان أصعب أشكال البريكسيت، والذي سيترك آثارا وخيمة على اقتصاد الأطراف الأوروبية خاصة بريطانيا.

تم وضع افتراضات لكل سيناريو ، مع التركيز على تأثيرات Brexit التي يمكن أن تكون على التجارة والاستثمار، والهجرة ، سوق العمل وغيرها من الميادين.

المطلب الأول: سيناريوهات البريكسيت المتوقعة.

استهلت رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي برسالتها إلى رئيس المجلس الأوروبي "دونالد تاسك" ، في 29 مارس 2017 مع إشعار بموجب المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، هذا يعني أنه ما لم تطلب المملكة المتحدة التمديد ويوافق المجلس الأوروبي بالإجماع ، فإن المملكة المتحدة ستترك الاتحاد الأوروبي في 29 مارس 2019 في نهاية عملية السنتين المحددة ، مع أو بدون اتفاق بشأن شروط المغادرة.

حدد قانون الاتحاد الأوروبي الانسحاب، الذي أقره البرلمان في جوان 2017 ، تاريخ 29 مارس 2019 لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بموجب النظام الأساسي. يمكن للوزراء تغيير ذلك عن طريق التشريعات الثانوية إذا كان هناك تاريخ آخر وارد في اتفاقية الانسحاب أو إذا تم ضمان تمديد المادة 50. ولكن إذا لم يكن هناك اتفاق ، وبالتالي لا يوجد اتفاق انسحاب ، فسيتعين عليهم تغيير التاريخ من خلال تشريع أولي جديد.

تعتمد سيناريوهات Brexit على ما يلي:

- يبرم رئيس الوزراء اتفاقية انسحاب مع الاتحاد الأوروبي (صفقة) أو لا (لا صفقة).
- يقبل البرلمان الاتفاقية (نعم) أو يرفضها (لا).
- البرلمان يطلب من الحكومة إعادة التفاوض.

لتبسيط الأمور لهذه الورقة ، قمنا بعمل افتراضين ، لا يمكن اعتبار أي منهما كما يلي:

- إذا أقر البرلمان الاقتراح الداعي إلى اتفاق الانسحاب، فإنه يمرر مشروع قانون الانسحاب دون إبطال التعديلات ويصادق على معاهدة الانسحاب.
- أن البرلمان الأوروبي يصادق أيضًا على الصفقة التي وافق عليها المجلس الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة والتي أقرها البرلمان البريطاني.
- ويفترضون أيضًا أن هذه الحكومة، ولا أي حكومة أخرى قد تتولى السلطة قبل مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي، ستسعى إلى إيقاف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء خطاب المادة 50، إما بموافقة المجلس الأوروبي أو من جانب واحد.

السيناريو الأول: صفقة الخروج السلس من الإتحاد. (البقاء في السوق الموحدة والاتحاد الجمركي)

لقد تم تجاوز السيناريو الذي كان مطروحا وهذا فشل رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي" في تمرير صفقة الخروج هذه على البرلمان البريطاني في تاريخه المحدد (29 مارس 2019)، والتي لاقت معارضة شديدة لمرات متتالية حتمت عليها إرجاء تاريخ الخروج إلى غاية 31 أكتوبر 2019.

كان يتوقع هذا السيناريو فترة انتقالية مدتها 21 شهرًا ومفاوضات مفصلة حول العلاقة المستقبلية، هذا السيناريو هو المسار السلس ويمثل إلى حد كبير العمل كالمعتاد كما لو أن المملكة المتحدة لا تزال داخل السوق الموحدة والاتحاد الجمركي وفقًا لما تم الاتفاق عليه مع GLA ، ويعطي منظوراً طويل الأجل للإيرادات والخصوم الحكومية قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي [1].

السيناريو الثاني: رفض البرلمان صفقة رئيس الوزراء ويستقر على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

يفترض هذا السيناريو أنه في حالة ما إذا قرر البرلمان ، رفض صفقة رئيس الوزراء وقبول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يتمكن رئيس الوزراء من طرح مشروع قانون اتفاقية الانسحاب، وهذا ما حدث فعلا بعد رفض خطة "تيريزا ماي" أمام البرلمان.

في هذه الحالة، تلتزم الحكومة باتخاذ قرار خلال 21 يومًا من هذا الرفض بشأن الكيفية التي تعتزم بها المضي قدمًا وطرح اقتراح محايد في كلا المجلسين في أجل أقصاه 07 أيام، مع إعطاء الفرصة لرئيسة الوزراء لإعادة التفاوض على الصفقة ، أو إقناع البرلمان بتغيير رأيه ، والحيلولة دون الوصول إلى أزمة سياسية .

ولكن ، بموجب قانون الانسحاب ، إذا تم إسقاط الصفقة من قبل البرلمان و لم يظهر أي اتفاق جديد بحلول 21 جانفي 2019 ، يجب على الحكومة الإدلاء ببيان في غضون خمسة أيام للبرلمان يحدد طريقه المقترح للمضي قدماً ، مصحوبًا بـ "اقتراح محايد" يصوت عليه أعضاء البرلمان ، في هذه الحالة ، تقبل الحكومة أن البرلمان لن يوافق على الصفقة وأن البرلمان راضٍ عن الرحيل دون وجود اتفاق[2].

يمكن القول كذلك أن هذا السيناريو قد تجاوزته الأحداث بعد فشل الحكومة البريطانية في كل مراحله، فلا هي تمكنت من إقناع البرلمان البريطاني بغرفتيه بجدوى اتفاقية الرحيل ولا بريطانيا خرجت في الموعد المحدد، كل ذلك أدى بـ"تيريزا ماي" التماس تمديد تاريخ البريكسيت، هذا الطلب تمت الموافقة عليه إلى تاريخ 31 أكتوبر 2019 من قبل المجلس الأوروبي.

كان قد توقع هذا السيناريو ، فترة انتقالية مدتها سنتان، وبداية من جانفي 2021م سيبدأ في تطبيق بنود الإتفاق والتي يمكن لخيصها في النقاط التالية[3]:

1 - ستستمر الحركة الحرة للسلع والخدمات والأفراد ورأس المال داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية (السوق الموحدة).
2 - تلتزم المملكة المتحدة بالقواعد الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعمالة ، وحماية المستهلك ، ومعايير المنتجات ، وسياسة البيئة والمنافسة ، لكن المملكة المتحدة لن تتمتع بأي سلطة لتقرير أي تشريع.
3 - لن تكون هناك رسوم جمركية على السلع المتداولة بين المملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ، وسيحتفظ القطاع المالي بحقوق جواز السفر التي تسمح بتقديم الخدمات في البلدان الأخرى في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

---

[1] Jill Rutter, Joe Owen, possible scenarios for the next phase of Brexit, institut of govrnment, London, August 2018, p 04.
[2] Preparing for Brexit, Final Report January 2018 Cambridge Econometrics p 06.
[3] Stone, J, 'Britain could keep frictionless trade after Brexit by joining EEA and customs union, Michel Barnier says', The Independent, 12 June 2018, www.independent.co.uk/news/uk/ politics/brexit- a8395671. html

4 - ستظل الحواجز غير الجمركية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي منخفضة ولن تكون هناك حواجز جديدة أمام التجارة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي. وبما أن المملكة المتحدة لم تعد جزءًا من الاتحاد الجمركي ، فستكون قادرة على تحديد التعريفة الخارجية الخاصة بها والتفاوض بشأن الصفقات التجارية الخاصة بها مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.

5 - ستكون هناك بعض الحواجز غير الجمركية الجديدة على التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، حيث يتعين على المصدرين في المملكة المتحدة تلبية متطلبات "قواعد المنشأ" عند التجارة مع الاتحاد الأوروبي ، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التجارة ، خاصة في الصناعات التي لديها إمداد عالمي كبير السلاسل ، مثل المنسوجات وصناعات السيارات.

6 - لن تتمكن المملكة المتحدة من تقييد الهجرة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، ولكن ستكون الهجرة أقل مما كانت عليه لأن المملكة المتحدة تصبح مكانًا أقل جاذبية للمهاجرين ، تحاول الحكومة تحقيق هدف الهجرة الخاص بعشرات الآلاف.

ملاحظة: هذا السيناريو مشابه للظروف التي تواجهها النرويج حاليًا.

السيناريو الثالث: البرلمان يرفض صفقة رئيسة الوزراء ويجبر الحكومة على إعادة التفاوض.

إذا رفض البرلمان صفقة رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" (وهو ما حصل فعلا) وأرسل الحكومة مرة أخرى لإعادة التفاوض ، ويمكن أن يكون اعترض البرلمان على بند أساسي في اتفاقية الانسحاب ، إما دفع التسوية المالية أو الشكل المقترح للدعم الإيرلندي الشمالي ، فإن مساحة رئيسة الوزراء للمناورة قد تكون محدودة[1].

ولكن هناك ثلاث مشاكل للحكومة في هذا السيناريو[2]:

1 - استعداد الاتحاد الأوروبي لإعادة فتح المفاوضات .

2 - الحاجة إلى العودة إلى كسب تأييد البرلمان عل حزمة المفاوضات ولموافقة عليها(وفي هذه الحالة قد نعود إلى السيناريوهات 1 أو 2).

3 - إذا فشلت الحكومة في القيام بذلك في الوقت المتاح ، فستظل المملكة المتحدة في طريقها للخروج من الاتحاد الأوروبي مع عدم وجود صفقة.

في هذا السيناريو ، ستكون هناك فترة انتقالية مدتها سنتان ، وبداية من جانفي 2021 ستكون المملكة المتحدة جزءًا من الاتحاد الجمركي ، ولكن ليس من المنطقة الاقتصادية الأوروبية. نتيجة لذلك ،تكون الوضعية كما يلي:

1 - لن تكون هناك رسوم جمركية على السلع المتداولة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2 - لن تكون المملكة المتحدة قادرة على تحديد تعريفاتها الخاصة أو التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها مع دول خارج الاتحاد الأوروبي.

3 - قد تواجه المملكة المتحدة حواجز أمام التجارة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي ، ونتيجة لذلك من المرجح أن تزداد الحواجز غير التعريفية نظرًا لأن المملكة المتحدة لم تعد جزءًا من المنطقة

---

[1] European Commission, Brexit preparedness: Notices from the departments of the European Commission on the legal and practical implications of the withdrawal of the United Kingdom from the European Union pursuant to Article 50 of the Treaty on European Union, 21 March 2018, retrieved 1 June 2018

[2] Jill Rutter, Joe Owen, possible scenarios for the next phase of Brexit, institut of govrnment, London, August p 7. 2018,

الاقتصادية الأوروبية، وبذلك تكون هذه القيود غير الجمركية الجديد والتي ستوجهها المنتجات البريطانية هي نتيجة مباشرة للبريكسيت[1] .

4 - بإمكان المملكة المتحدة السيطرة على الهجرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ، والاقتراب من تحقيق هدف الهجرة الذي حددته الحكومة بعشرات الآلاف، في الوقت نفسه ، ستتمكن البلدان التي تعد جزءًا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية من تقييد الهجرة من المملكة المتحدة.

ملاحظة : يشبه هذا السيناريو الظروف التي تواجهها تركيا حاليًا.

شكل رقم (16): أشكال العلاقات التجارية المختلفة داخل الإتحاد الأوروبي.

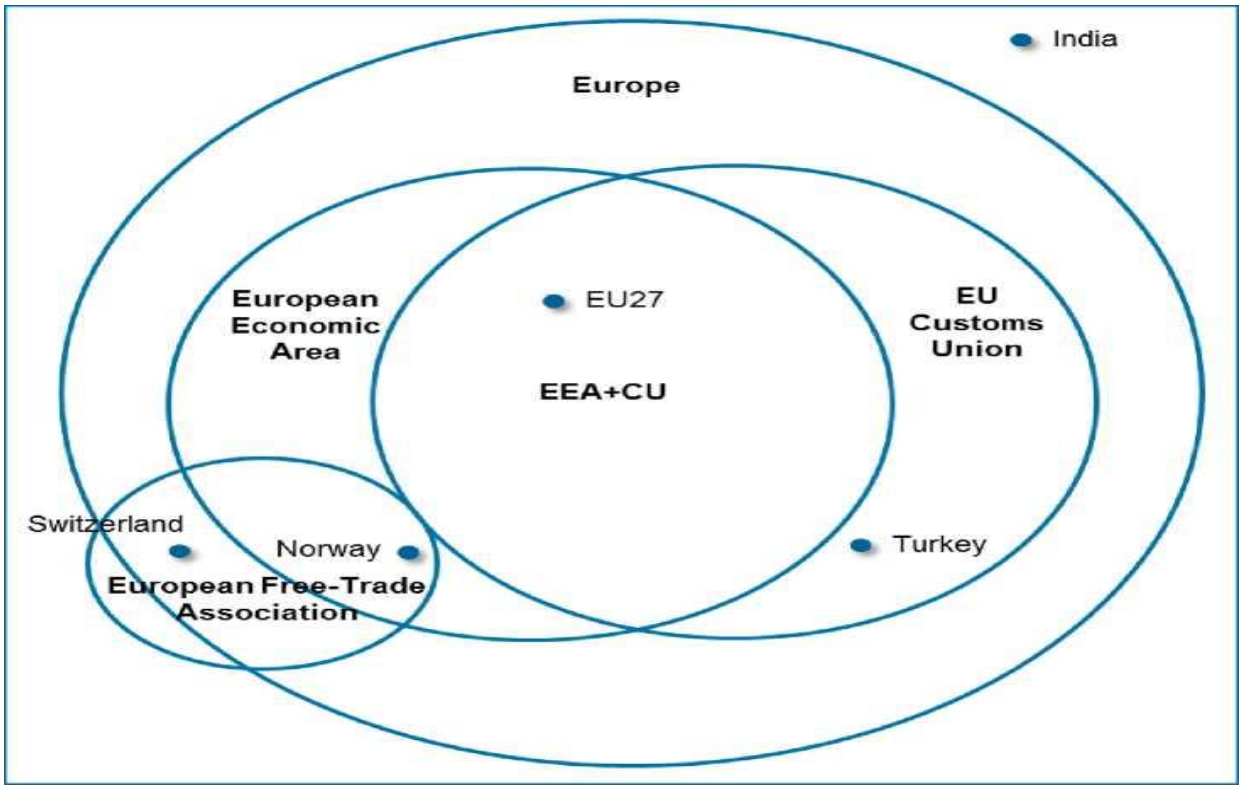

Source : Cambridge econométrics , july 2018 .

السيناريو الرابع: استحالة التوصل إلى اتفاق والعودة إلى قوانين المنظمة العالمية للتجارة OMC.

إذا لم يكن هناك اتفاق مع الاتحاد الأوروبي ، فإن الحكومة البريطانية ملزمة بالإدلاء ببيان أمام البرلمان حول خطتها للخروج ، مصحوبًة باقتراح محايد ، في جدول زمني أقصاه جانفي 2021م، ويمكن اختصار الخطوط العريضة لهذا السيناريو فيما يلي[2]:

(1) Lavery S., Quaglia L. and C. Dannreuther , The political economy of a Hard Brexit across the EU. Economic and Social Research Institute Working Paper No. 550, November 2016, P 17.

(2) Jill Rutter, Joe Owen, possible scenarios for the next phase of Brexit, institut of govrnment, London, August 2018, 8p.

1 - في هذا السيناريو ، ستكون هناك فترة انتقالية مدتها سنتان ومن 2021م لن تكون المملكة المتحدة جزءًا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولا الاتحاد الجمركي.
2 - تتمتع المملكة المتحدة بسلطة سياسية أكبر وستكون قادرة على وضع السياسة الاقتصادية والمعايير التنظيمية دون مراعاة تفضيلات أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين.
3 - ستكون تجارة المملكة المتحدة مع معظم أنحاء العالم خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية ، مما يؤدي إلى أكبر زيادة في تكاليف التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عبر جميع السيناريوهات.
4 - ستواجه المملكة المتحدة معاملة الدولة الأكثر تفضيلًا من جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، وستتحمل نفس التعريفات على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين، مما يرفع تكلفة التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
5 - ستزيد الحواجز غير الجمركية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، بسبب الاختلاف في التنظيم بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
6 - تخضع التجارة في خدمات المملكة المتحدة أيضًا إلى منظمة التجارة العالمية ، وبالتالي سيواجه منتجو الخدمات في المملكة المتحدة صعوبة في اقتحام المنطقة الاقتصادية الأوروبية.
7 - لن يكون هناك حرية انتقال للأشخاص بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، مما يمكن الحكومة من تحقيق هدف الهجرة الخاص بعشرات الآلاف ، حيث لن يكون هناك تنقل عمالي مجاني بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذا يرجح أن يؤدي إلى انخفاض حاد في الهجرة.

السيناريو الخامس: لا وجود لاتفاق مع الإتحاد الأوروبي، لا فترة انتقالية ولا عضوية في الإتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الأوربية.

يشبه سابقه باستثناء أنه من المفترض أنه لن تكون هناك فترة انتقالية مدتها سنتان. ستبدأ المملكة المتحدة في تجربة آثار التجارة والاستثمار والهجرة المرتبطة بها والتي لم تعد جزءًا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية والاتحاد الجمركي.
يرى السيناريو الأخير أن البرلمان يتدخل لرفض "لا صفقة" والخروج من دون اتفاق وإعادة الحكومة إلى طاولة المفاوضات مع الشركاء الأوربيين، غير أن الغموض لا يزال يكتنف الحلول المترتبة عن هذا الطريق.
في هذا السيناريو ، ستكون هناك نفس المشكلات المتعلقة بإعادة التفاوض ، والتي تتطلب الكثير من الترتيبات السياسية والتشريعية التنظيمية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج البريكسيت على اقتصاد بريطانيا والإتحاد الأوربي في ظل السيناريوهات المتوقعة.

يلخص هذا القسم توقعات الخبراء للبريكسيت على التجارة والاستثمار والهجرة في المملكة المتحدة وشركائها الأوربيين بحسب السيناريوهات المذكورة أعلاه .

أولا: التجارة الخارجية.

تنجم تأثيرات Brexit على التجارة بشكل أساسي عن زيادة في تكاليف التجارة (التعريفة الجمركية وغير الجمركية) بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وفي نهاية المطاف بين المملكة المتحدة وبقية العالم ، حيث لم تعد الأولى تستفيد من الاتفاقيات التجارية التي تم التفاوض بشأنها من قبل الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيها. يتم تطوير مجموعة من الافتراضات لكل سيناريو ، مصنفة حسب نوع

تكاليف التجارة (التعريفات والحواجز غير الجمركية) ، وتدفق التجارة (الاستيراد والتصدير من المملكة المتحدة) ، ومجموعة الشركاء التجاريين (الاتحاد الأوروبي وغير -الاتحاد الأوروبي)[1].

طالما بقيت المملكة المتحدة في السوق الموحدة أو الاتحاد الجمركي ، فمن المحتمل أن يكون هناك تغيير طفيف في التعريفات ، حيث يوجد عدد قليل من الدول التي تنتمي إلى بلد واحد ولكن ليس في البلد الآخر (كما هو موضح في الشكل 3.1). بالإضافة إلى ذلك ، من المحتمل أن تمثل هذه البلدان نسبة صغيرة من تجارة المملكة المتحدة. لذلك ، من المعقول عدم افتراض أي تغيير في التعريفات في السيناريو 2 والسيناريو الثالث 3 .

بالنسبة للسيناريو 4 والسيناريو 5 ، من المفترض أن يتم تطبيق تعريفات الدولة الأكثر رعاية (MFN) الخاصة بمنظمة التجارة العالمية على جميع الشركاء التجاريين للمملكة المتحدة. للتوافق مع المؤلفات ، يتم استخدام معدلات تعريفة الدولة الأولى بالرعاية[2].

بينما من المفترض أن تتغير التعريفات فقط في سيناريوهات Brexit الصعبة (السيناريوهات 4 و 5) ، من المتوقع أن تزداد الحواجز غير التعريفية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في جميع السيناريوهات. لا يُفترض أي تغيير في التجارة بين المملكة المتحدة وخارج الاتحاد الأوروبي بسبب تعقيد الحواجز غير الجمركية لكل شريك تجاري ، ولأن التغيير الأكبر في الحواجز غير الجمركية من المتوقع أن يكون بين المملكة المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي[3].

يوضح الجدولان المواليان ملخصا للتغييرات في الحواجز الجمركية غير الجمركية في كل سيناريو مقارنة بالسيناريو الأول (الذي تحتفظ فيه المملكة المتحدة بعضوية السوق الموحدة والاتحاد الجمركي). من المفترض أن يكون لهذه التغييرات تأثير دائم بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مباشرة (في عام 2021 للسيناريوهات 2 و 3 و 4 وفي عام 2019 للسيناريو 5).

الجدول (18): التغير في التعريفة الجمركية (%) حسب القطاعات الكبرى (لسيناريو 4 والسيناريو 5).

	بريطانيا -- الإتحاد الأوربي		بريطانيا -- خارج الإتحاد	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
الزراعة والصيد البحري	5.90	5.63	1.07	4.02
التغذية	7.26	4.96	6.19	2.08
الملابس	9.49	9.61	10.70	8.73
البترول والطاقة النووية	2.69	2.81	2.51	3.36
الصناعات الكيمياوية	2.71	2.16	2.47	1.89
الآلات	2.05	2.13	2.34	2.00
الكهرباء	1.97	1.55	1.83	1.70
عتاد النقل	8.09	7.22	5.56	6.26
الصناعات الخفيفة	1.71	1.69	1.44	1.76

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن التعريفة الجمركية قد تغيرت بالزيادة في المعاملات البريطانية الأوروبية مقارنة بالمعاملات البريطانية مع دول خارج الإتحاد ، فمثلا في قطاع الزراعة والصيد البحري

(1) Preparing for Brexit, Final Report January 2018 Cambridge Econometrics, P21.

(2) Jill Rutter, Joe Owen, possible scenarios for the next phase of Brexit, institut of govrnment, London, August 2018,P 13.

(3) Costinot, A.; Rodriguez-Clare, A., Brexit: Quantifying the Consequences , Handbook of International Economics, Vol. 4, Ch. 4 ,P59.

التعريفة على الواردات من الإتحاد الأوروبي هي 5.90 % بينما التعريفة الجمركية على الصادرات إلى الإتحاد الاوروبي هي 5.63% ، في حين أن التعريفة لجمركية على الواردات من دول خارج الإتحاد هي 1.07 % بينما الصادرات هي 4.02 %.

جدول (19): التغير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات (%).

	سيناريو02		سيناريو03		سيناريو 4-5	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
التغذية	18.3	14.2	36.7	28.4	55.0	42.6
الملابس	4.2	4.8	8.4	9.6	12.5	14.4
الصناعات الالكترونية	1.6	1.6	3.3	3.3	4.9	4.9
الصناعات الكيمياوية	5.3	6.0	10.5	12.0	15.8	17.9
مواد صيدلانية	2.4	3.8	4.8	7.7	7.1	11.5
البناء والاشغال العمومية	0.6	1.2	1.3	2.3	1.9	3.5
عتاد النقل	6.7	6.4	13.4	12.8	20.1	19.1
الاتصالات	0.4	2.9	0.9	5.9	1.3	8.8
الخدمات المالية	7.9	2.8	15.9	5.7	23.8	8.5

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الحواجز غير الجمركية حسب القطاعات في تزايد مقارنة بين السيناريوهات ، فمثلا قطاع التغذية في السيناريو الثاني كانت 18.3 % على الواردات لترتفع إلى 36.7 % في السيناريو الثالث لتصل إلى 55.0 % في السيناريو الرابع والخامس .

ثانيا: الإستثمار.

من المحتمل أن يؤدي عدم اليقين بشأن نتائج الخروج ، إلى تثبيط معدل النمو، وقد تم الإبلاغ عنه بالفعل في استطلاع للبنك المركزي البريطاني.

-الإستثمار قصير الأجل:

تم استخدام الاستثمار في مجموعة بيانات المملكة المتحدة لتحديد احتمالية عدم اليقين. وأظهرت الإحصائيات تراجع متوسط النمو في العام على أساس سنوي في مجموع شركات الاستثمار خلال الأرباع (ثلاثة أشهر) الخمسة الماضية منذ إعلان نتائج الاستفتاء إلى نحو 1.5٪ (مقارنة بنحو 2.5٪ خلال الأرباع الخمسة الماضية من بداية 2015 إلى مارس 2016).

جدول رقم (20): التغير في الإستثمار قصير الأجل (%) بحسب القطاعات في بريطانيا.

القطاعات	***السيناريو 01***	***السيناريوهات 02-05***
الزراعة	0.0	0.3 -
التعدين	3.0-	3.4 -
الكهرباء، الغاز والماء	0.8	0.4
البناء والأشغال العمومية	1.7	1.3
النقل	1.9	1.6
الإتصالات	1.9	1.6
الخدمات المالية	1.9	1.6
المعدل العام	1.8	1.5

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

نلاحظ من خلال الجدول تغيرا بالنقصان في الإستثمار قصير الأجل في كل القطاعات عند مقارنتنا السيناريو الأول بباقي السيناريوهات ، فمثلا قطاع النقل التغير كان من 1.9 % إلى 1.6 % ، وبإجمالي التغير بمعدل 1.8 % إلى 1.5 % .

من المفترض أنه لا يوجد أي تأثير على الاستثمار في الخدمات الحكومية ، وتستخدم نفس الافتراضات في جميع السيناريوهات ، على افتراض أن نفس درجة عدم اليقين على المدى القصير موجودة في جميع السيناريوهات. يوضح الجدول الموالي ملخصًا للافتراضات الخاصة بالسنة 2016-2019.

الإستثمار طويل الأجل:

من المحتمل أن يقلل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة المتحدة بنسبة 22٪ تقريبًا (2.4٪ سنوياً)، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مقياسًا للتدفق المالي ، ولكنه يمثل أيضًا مساهمة في إجمالي الاستثمار في الشركات الأجنبية التي تملك رأس مال في المملكة المتحدة.

تستند افتراضات السيناريو الخاصة بالاستثمار إلى مسار خط الأساس في شكل تباطؤ في نمو الاستثمار. مع الأخذ في الاعتبار أن النمو في إجمالي الاستثمار في خط الأساس (السيناريو 1) هو 1.9 ٪ سنوياً خلال 2021-2030 ، فقد افترض أن النمو في إجمالي الاستثمار سينخفض إلى 1 ٪ خلال 2021 - 2030 في السيناريو4و5، ويكون التباطؤ أصغر في السيناريوهات 2 (1.5٪ سنوياً) و3 (1.3٪ سنوياً).

جدول رقم (21): تباطؤ الاستثمار طويل الأجل بين 2021-2030 (%).

القطاعات	السيناريو 01	السيناريو 02	السيناريو 03	السيناريو 04	السيناريو 05
الزراعة	0.0	0.2-	0.2 -	3.9 -	3.9 -
التعدين	3.3 -	3.5 -	3.5 -	3.6 -	3.6 -
الكهرباء، الغاز والماء	0.6	0.4	0.4	0.4	0.4
البناء والأشغال العمومية	1.6	1.2	0.9	0.6	0.6
النقل	1.8	1.6	1.5	1.5	1.5
الإتصالات	1.8	1.2	0.9	0.5	0.5
الخدمات المالية	1.8	1.2	0.9	0.5	0.6
المعدل العام	1.9	1.5	1.3	1.0	1.0

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

من خلال الجدول نلاحظ تباطؤ في الإستثمار طويل الأجل في جميع القطاعات من خلال السيناريوهات الخمسة وبمعدل عام في السيناريو الأول 1.9 % ، السيناريو الثاني 1.5 % ، السيناريو الثالث 1.3 % ، ثم السيناريو الرابع 1.0 % ثم السيناريو الخامس كذلك بـ 1.0 % .

بشكل عام ، من المفترض أن تنمو جميع القطاعات تدريجياً بشكل أبطأ ، حيث تنتقل من السيناريو الأكثر تفاؤلاً (السيناريو 1) إلى السيناريو الأكثر تشاؤماً (السيناريو 5). الاستثناء الوحيد هو Financial & Business Services ، الذي من المتوقع أن ينمو بشكل أسرع في السيناريو 5 مقارنة بالسيناريو 4 .

ثالثا: الهجرة.

ترتبط الهجرة بسوق العمل بدرجة كبيرة في بريطانيا، وبالنظر إلى الفرضيات المتوقعة فأن السيناريوهان 4 و 5 يفترضان أن الهجرة الحكومية المستهدفة سوف تتحقق، من المرجح أن يكون الاختلاف في الهجرة الصافية مدفوعًا بالتغييرات في كل من الهجرة من داخل الاتحاد الأوروبي والهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي، حيث من المحتمل أن يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على كلا التدفقات البشرية، لا تنظر الافتراضات على وجه التحديد إلى أصول المهاجرين الدوليين ، أو قد يكون للتأثير على

الهجرة الدولية تأثير على الهجرة الداخلية (الأشخاص الذين يهاجرون من منطقة بالمملكة المتحدة إلى أخرى). والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (22): ملخص لافتراضات الهجرة والسكان2019-2030.

	السيناريو 01	السيناريو 02	السيناريو 03	السيناريو 04	السيناريو 05
معدلات الهجرة	هجرة صافية: 232.000 في عام 2020، تنخفض لـ 220.000 عام 2030	هجرة صافية: 188.000 من عام 2020 فصاعدا.	هجرة صافية: 144.000 من عام 2020 فصاعدا.	هجرة صافية: 99.000 من عام 2020 فصاعدا.	هجرة صافية: 99.000 من عام 2020 فصاعدا.
التغير في عدد السكان (%)	0.6	0.5	0.45	0.4	0.4

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

من خلال الجدول نلاحظ تغيرا إيجابيا في الهجرة ، فهي في تناقص مقارنة بين السيناريو الأول بـ 232.000 في عام 2020 و 99.000 مهاجر في السيناريو الخامس ، بينما التغير في عدد السكان فهو بشكل سلبي، فهو في تناقص مقارنة بالسياريوهات الخمسة ، إبتداءا بـ 0.6 % في السيناريو الأول إلى 0.4 % في السيناريو الخامس .

رابعا: سوق العمل.

تبقى فروق الإنتاجية ثابتة منذ عام 2020 فصاعدًا، هذا يعني أن نمو الإنتاجية من عام 2020 فصاعدًا هو نفسه في جميع السيناريوهات ، هذا بسبب فقدان إنتاجية العمال المهرة ، ويمكن معالجة هذا النقص لدى الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يعتمد نمو الإنتاجية الإضافي طويل الأجل على عوامل أخرى، مثل التكنولوجيا والتغيرات الطفيفة نسبيًا في القوى العاملة (المهاجرون).

يوضح الجدول الموالي ملخصًا لتطور الإنتاجية عبر القطاعات، والذي سيكون أقل بنسبة تتراوح بين 0.14- 0.31٪ في عام 2020 في السيناريو 4 و 5.

جدول رقم (23): تطور الإنتاجية عبر القطاعات مقارنة بسنة الأساس2020.

	السيناريو 01	السيناريو 02	السيناريو 03	السيناريو 04
الزراعة	-0.05%	-0.09%	-0.14%	-0.14%
الطاقة والمياه	-0.07%	-0.13%	-0.20%	-0.20%
الصناعة	-0.10%	-0.21%	-0.31%	-0.31%
البناء والأشغال	-0.07%	-0.14%	-0.21%	-0.21%
النقل والإتصالات	-0.07%	-0.14%	-0.21%	-0.21%
الخدمات المالية	-0.09%	-0.19%	-0.28%	-0.28%
التعليم، الصحة	-0.06%	-0.11%	-0.17%	-0.17%

Source: Cambridge Econometrics , july 2018.

خامسا: الخدمات المالية.

تعتبر بلدان دول الاتحاد الأوروبي أكبر زبون لقطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة، الذي يعد المزود الرئيسي للوظائف ذات القيمة العالية والإنتاجية العالية في العالم ، وتعتبر لندن ، على وجه الخصوص ، واحدة من أهم المناطق المالية في العالم والمركز المالي لأوروبا ، حيث تمثل أكثر من 50 ٪ من قطاع التمويل والتأمين في المملكة المتحدة.

أحد أكبر التهديدات التي يواجهها القطاع هو الخسارة المحتملة لحقوق جواز السفر للشركات التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، في عام 2015 ، صدرت المملكة المتحدة 26,1 مليار جنيه استرليني من الخدمات المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية إلى الاتحاد الأوروبي، إذا فشلت المملكة المتحدة في التفاوض للوصول الكامل لأسواق الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، فإن تكاليف التجارة قد ترتفع إلى المملكة المتحدة ما ينعكس سلبا على القطاع.

يمكن لهذا القطاع أيضًا إعفاء عمال الاتحاد الأوروبي من تأشيرات وتصاريح عمل من المملكة المتحدة، هذا سيكون بشكل خاص في لندن ، والتي تمثل 35 ٪ من العمالة في قطاع المالية والتأمين ، و 12 ٪ من موظفيها في القطاع منحدرون من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بمرور الوقت ، يمكن أن تفقد سوق لندن ميزتها التنافسية في المركز المالي للاتحاد الأوروبي، حيث يُفترض أن يكون قطاع التمويل والتأمين قد انخفض بمقدار 5.4 مليار في الاستثمار بحلول عام 2030.

خلاصة الفصل.

إن عملية الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي في ظل التأكيد على أن هذا الخروج نهائي ومحسوم وغير قابل للتراجع أو المراجعة وذلك في ضوء التصريحات المتتالية خلال الفترة الماضية لرئيسة الوزراء البريطانية ، وهو حتى اللحظة يمثل أول حالة خروج لدولة أوروبية من الإتحاد الأوروبي الذي كان قد اعتاد على التوسع تدريجيا حتى وصلت عضويته إلى 28 دولة ، ولم يشهد من قبل أي حالة إنسحاب من صفوفه ، بل إن الحالة الاولى جاءت من دولة أساسية ومحورية وهي المملكة المتحدة ،وقد تناولنا بإسهاب

إنعكاسات الخروج البريطاني المعروف باسم البريكست على المملكة المتحدة وعلى الإتحاد الأوروبي وعلى مستقبل العلاقة بين "القارة" أوروبا و"الجزيرة" المملكة المتحدة .

إن مستقبل العلاقة الأوروبريطانية قدم على شكل سيناريوهات ، قدمت هذه السيناريوهات نظرة موجزة بشأن التأثير المتوقع على الاقتصاد البريطاني، يعكس السيناريو الأول موقفًا تظل فيه المملكة المتحدة في الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الأوربية ، ثم سيناريو الثاني والثالث ينتقلان من إظفاء أكثر نعومة للـــ Brexit ، أما في السيناريوهين الرابع والخامس الذين يمثلان الخروج القاسي من الإتحاد بالإحتكام إلى قواعد التجارة العالمية ذات الإنعكاسات الكبيرة على اقتصاد المملكة.

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال بحثنا هذا دراسة واقع وآفاق ومستقبل التكتلات الإقتصادية ، مع الإشارة إلى بعض تجارب التكامل الناجحة في العالم، حيث أوردنا مجموعة من التجارب التي ألمت بجميع الأشكال والأنواع التي قد يكون عليها التكتل.

كما تطرقنا أيضا إلى مسيرة وآفاق الإتحاد الأوروبي والتي حققت نجاحا مند نشأتها، ولم تعرف مسيرتها مشاكل وصعوبات هذا ما جعلها تمضي قدما لتصبح مثال يحتدى به في مجال التكتل، ورغم المسيرة الناجحة وتحقيق أسمى درجات التكتل ، غير أن بعض المتغيرات بدأت تطرأ على واقع الإتحاد الأوروبي ولعل أبرزها أزمة البريكست ماجعل التكتل يعيش نوع من الغموض حول مستقبله وآفاقه خاصة وان الأمر يتعلق بخروج بريطانيا من التكتل ، و التي لها ثقل سياسي واقتصادي.

ويعد التكتل الاقتصادي خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم وخلق تشابكات في اقتصاديات الأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكتل في توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية، وكذا فتح قنوات التبادل بين الأطراف المتبادلة وفي موقعها المميز في القدرة التفاوضية ورفع القدرة التنافسية في مواجهة التحديات و التطورات العالمية.

وقد استعرضت هذه الدراسة الإمكانات المتاحة حاليا لأقطار الإتحاد الأوروبي والسمات العامة لاقتصادياتها، كذلك تناولت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وتمثل هذه التحديات دافعا و حافزا لتحقيق مسيرة التكتل الاقتصادي لمجموعة أقطار الإتحاد الأوروبي.

يعتبر التكتل الاقتصادي عملية تدريجية ومستمرة ومتواصلة ، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكتل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكتل ، وهذا ماحققه الإتحاد الأوروبي ، ولا يقوم التكتل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه.

و من الملاحظ أن هذه المقومات والدوافع لا يمكن أن تحقق التكتل في غياب الإرادة السياسية فمن عوامل نجاح التجربة الأوروبية هو الرغبة و الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والإقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي :

نتائج إختبار الفرضيات :

- ✓ **الفرضية الأولى :** " تلعب بريطانيا دورا هاما في التكامل الاقتصادي الأوروبي سواءا على الجانب الإقتصادي أو السياسي "، تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية ، فبويطانيا تشكل ثاني أكبر إقتصاد في الإتحاد الاوروبي بعد ألمانيا، ويساهم سوق المال بلندن بشكل فعال في ربط السوق الأوروبية ، علما أن 41 % من المعاملات المالية الدولية تمر عبر لندن ، ولها سلطة القرار السياسي سواءا على المستوى الاوروبي أو العالمي إذ تعتبر من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي.
- ✓ **الفرضية الثانية** : " يشهد الإتحاد الأوروبي درجة كبيرة من الإندماج الإقتصادي والتجاري ما يجعل خروج بريطانيا أحد أهم أقطابه مؤثرا جد ا "، تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية بالنظر إلى نسبة مساهمة الإقتصاد البريطاني داخل التكتل الأوروبي وحجم المبادلات التجارية مع دول التكتل وحجم مساهمتها في ميزانية الإتحاد إضافة إلى استقطابه أكبر نسبة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ..
- ✓ **الفرضية الثالثة :** " خروج بريطانيا يستهدف تحقيق رفاهية أكثر لشعوب المملكة بعد التحرر من قيود الإتحاد وإيجاد فرص بديلة خارجه " وقد تبين من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية ، إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يفقدها حتما حصة كبيرة من السوق الأوروبية ما سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الداخلي PIB وتراجع في الإستثمار المباشر إذ تعد بريطانيا ثالث أكبر مستقطب للإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأن أغلب الإستثمارت الأجنبية هي من دول الإتحاد، أما سياسيا فسوف يؤدي خروجها إلى فقدانها ثقة حلفائها من الأوروبيين .

النتائج العامة للدراسة:

بعد تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاث توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

1- يعتبر التكتل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها .وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة للتكتل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكتل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق العالم، وبحسب الميزات النسبية التي تتوفر عليها الدول في الأقاليم والتكتلات.

2- يعتبر التكامل الاقتصادي للإتحاد الأوروبي ضرورة ملحة ، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة، وأن عدم إقامة التكتل بين الدول الأوروبية سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا .

3- ضرورة توفر الإرادة السياسية لاستكمال مسار الإندماج الإقليمي، وتوجيه السياسة لما يخدم المصالح الإقتصادية.

4- يعتبر نسق التكتل الحالي أكثر ملائمة لبلدان الإتحاد الأوروبي ، و أن خروج بريطانيا في هذه المرحلة يعتبر ضربة قوية للإتحاد الأوروبي .

التوصيات والاقتراحات :

بالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إلها سابقا، يمكن أن نضع بعض التوصيات و الاقتراحات التي تخدم التكامل الاقتصادي الأوروبي فيما يلي:

1- التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة ولعل أبرزها أزمة البريكست ، التي كانت سببا في نشوب حالة من اللايقين حول مستقبل التكتل ، لذا يستوجب العمل الجاد على الخروج من هذه الازمة في أسرع وقت باعتباره تكتل إقليمي له وزنه في الساحة الدولية.

2- ضرورة تطبيق إتفاق بروكسل بشأن أزمة الهجرة ، خاصة وأنها أهم التحديات الداخلية بعد البريكست .

3- ضرورة زيادة اعتماد صيغ مشروعات مشتركة جديدة كأداة لتوثيق العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي .

4- بلورة إستراتيجية عقد إتفاقيات جديدة ، وذلك من خلال تطوير وتوسيع التعاون بين الدول الأوروبية والقوى العالمية ، عبر إقامة المشروعات المشتركة ، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفر والمتاحة لإقامة إتفاقيات قطاعية رائدة تكون دعامة لتنمية أوروبية .

5- التخلص من الوطنية و القومية في ظل ظهور مايعرف بأحزاب اليمين المتطرف المعادية للوحدة الأوروبية ، و كذلك صراع المصالح بين أقطاب هذا الإتحاد ولعل أبرزها إعلان بولندا والمجر و التشيك وسلوفاكيا تأسيس قوة قتالية مشتركة تسمى "فيشغراد" ، جعلها محطة بارزة في الخروج عن الصف .

6- خلق مؤسسات تمويل يمكن من التعامل معها على المستوى الاوروبي ، يتوخى فيها البنك المركزي الأوروبي إطلاق تدابير التحفيز بهدف تجنب الركود الإقتصادي خاصة وأن سياسة التقشف فشلت في إنعاش الإقتصادات الاوروبية ، واستغل اليمين المتطرف هذا الفشل في التشكيك في جدوى المشروع الاوروبي .

7- تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية، لمواجهة زيادة الإنفاق ، خاصة الإنفاق العسكري لمواجهة المد الروسي ، وهو ما يضغط على الإنفاق الإجتماعي والضمانات المعيشية خلال السنوات المقبلة .

8- العمل على إزالة الهيمنة القطبية (فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا) ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .

9- إعطاء الأولوية للقطاعات والمجالات التي يتوقع أن تكون الرائدة للعملية التكاملية بين الأقطار الاوروبية ، كما فعلت بعض دول الإتحاد مثل فرنسا وبلجيكا و ألمانيا إذ جعلت من المجال الامني من أولوياتها ، أو ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب .

10- مواجهة خطر إنهيار العملة الأوروبية " اليورو " بعد الخروج البريطاني ، و إجراء تغييرات فورية للوحدة النقدية الأوروبية .

وفي الأخير ومن خلال التطرق إلى حيثيات البحث، و دراسة التكامل الاقتصادي الأوروبي ، على الدول الاوروبية التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية

داخلية ملائمة ، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان أهمية حيوية قصوى.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1 - إبراهيم دافع : **اقتصاد العالم بين العولمة والأمركة** ، ط 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008

2 - أسامة المجدوب : **الجات ، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ،** الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1996

3 - أسامة المجدوب : **العولمة والإقليمية ـ مستقبل العالم العربى فى التجارة الدولية-** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001

4 - أسامة المجذوب : **العولمة والإقليمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999

5 - إكرام عبد الرحيم : **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى ، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة** ، ط 2 ،مكتبة مديولي، القاهرة ،2009

6 - أيمن الحماني: **التطور الاقتصادي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2004

7 - حسين عمر : **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998

8 - حسين عمر :**الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى** ، الكتاب الحديث، القاهرة 1997

9 - دورتي جيمس بالشغراف روبرت: **النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية** ، ترجمة عبد الحي وليد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1985

10 -سامي عفيفي حاتم : **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية** ،ط 2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة

11 -سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2 ،الدار المصرية اللبنانية ،1994

12 -سكينة بن محمود **: مدخل لعلم الإقتصاد** ، ط 1، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2009

13 -سمير محمد عبد العزيز : **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة** ، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر 2001

14 -السيد متولي عبد القادر : **الاقتصاد الدولي ، النظرية والسياسات** ، ط 1 ، دار الفكر ، الأردن، 2011

15 -عبد الغني عماد: **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة**، المستقبل العربي،1999 ، العدد250

16 -عبد القادر رزيق المخادمي: **التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009

17 -عبد القادر زريق المخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009

18 -عبد الله مصباح زايد: **السياسة الدولية**، دار الرواد، بيروت، 2002

19 -عبد الهادي عبد القادر سويفي : **التجارة الخارجية** ، جامعة أسيوط ، مصر ، 2008

20 -علي القزريني : **التكامل الاقتصادي الدولي في ظل العولمة** ، ج 1 ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا 2004

21 -غسان السنو ، أحمد الطراح **: العولمة و الدولة ـ الوطن و المجتمع العالمي ـ** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002

22 -فرانسوا نيكول : **ساعة العولمة** ، مقال منشور بمجلة " افهم الاقتصاد "، جامعة مارن لافالي

23 -فرنسيس جيرونيلام**: الاقتصاد الدولي**، ترجمه محمد عزيز و محمود سعيد الفاخري ، ط 1، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا ، 1991

24 -فليح حسن خلف: **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، دار الوراق للنشر ، عمان ، الأردن ، 2001

25 -فؤاد أبو ستيت : **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 2004

26 -كامل بكري : **الاقتصاد الدولي** ، التجارة الخارجية والتمويل ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2001

27 -لطف الله إمام صالح: **التحولات المعاصرة والكيان الإقتصادي المصري** ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة 2002
28 -محمد توفيق عبد المجيد: **العولمة والتكتلات الإقتصادية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013
29 -محمد محمود الإمام : **التكامل الإقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق** ، معهد البحوث العربية ، القاهرة ، 2000
30 -محمد محمود الإمام : **تجارب التكامل العالمية**، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005
31 -نبيل حشاد : **الجات ومنظمة التجارة العالمية** ، أهم التحديات في مواجهة الإقتصاد العربي ، ط 1 ، مكتبة الأسرة ، 2001
32 -نبيل حشاد :**الجات و منظمة التجارة العالمية** ، ط 2 ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 2009
33 -هالة عبد الرزاق **: تجربة الاندماج العربي** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، مصر، 2013
34 -هوشيار معروف: **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير عمان، 2005
35 -هوغو فيليب **: الاقتصاديات النامية في زمن التكتلات** ، مقال منشور بمجلة " أفهم الاقتصاد"، باريس ، 2003
36 -هاشم نوار: **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، الأسباب والتداعيات**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ، 2018
37 -رمزي سمير: **التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط بعد البريكسيت**، مركز البديل للتخطيط والدراسات، بيروت، 2017
38 -تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، مركز الإمارات للسياسات، 2016.

ثالثا: المذكرات والأطروحات.

1. حشماوي محمد: **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006
2. خلوفي عائشة: **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي** ، رسالة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر 2012
3. رميدي عبد الوهاب**: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر ، 2007
4. سيديريك ديني: **الإقليمية العالمية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة كيبك ، كندا ، 2007
5. طبني مريم : **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002-2012)** ، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014
6. عبد الرحمن روابح: **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة** ، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010 ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013
7. هند عبد اللطيف المصري **: أثر التغيير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل العربي** ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ، غير منشورة ، السنة الجامعية 2006 ، جامعة القاهرة ، مصر
8.

ثانيا: المجلات والدوريات.

1 -أحمد كواز **: اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي ، الحالة العربية** ، سلسلة الخبراء ، العدد 37 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2010

2 -جمال الزغبي**: التكتلات الاقتصادية في العالم** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 64 ، سوريا ، 2004
3 -عبد القادر زريق المخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009
4 -علاوي محمد لحسن : **الإقليمية الجديدة ، المنهج المعاصر للتكامل** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، 2009
5 -علاوي محمد لحسن: **الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"**، مجلة الباحث العدد 07 جامعة ورقلة ،2009
6 -فرانسوا نيكول : **ساعة العولمة** ، مقال منشور بمجلة " افهم الاقتصاد "، جامعة مارن لافالي
7 -محمد أحمد عطا الله: **التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2017، ص43.
8 -تركي فدعق وآخرون : **تداعيات خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي**، المجلة الإلكتروني: البلاد المالية، عدد 5 سبتمبر 2016
9 - محمد أيوب أحمد عطا الله، : **تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي** ، مركز الإمارات للسياسات، 2016.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية.

أولا: الكتب.

1. Bachtler John, Carlos Mendez, Brexit , cohesion policy and regional development in the UK, European research center, 2017, London.
2. Bela balassa.the theory of economic integration (London: George Allen and Unwin LTD) 2 end, 2005.
3. Costinot, A.; Rodriguez-Clare, A., Brexit: Quantifying the Consequences , Handbook of International Economics, Vol. 4.
4. Erdal Yalcin, Gabriel Felbermayr, Global Impact of a Protectionist, U.S. Trade Policy, Leibniz Institute for Economy Research at the Universitv of Munich, October 2018.
5. Freeman 3, International trade (New York : Harper and Vow),1971.
6. Guest Author: Professor Arthur S. Guarino, MBA, MSSc, JD, Competitive Regionalism: FTA Diffusion in the Pacific Rim. New York: Palgrave Macmillan, 2013.
7. Guiso L., H. Herrera, M. Morelli and T. Sonno (2018): "Global Crises and Trade: The Role of Eurozone Institutions", EIEF Working Papers Series, no 806.
8. Hugo Philipe ،Les économies émergentes a l'époque de l'agglomération ، un article publie dans le journal connais économiques ، paris، 2003
9. Jill Rutter, Joe Owen, possible scenarios for the next phase of Brexit, institut of govrnment, London, August 2018.
10. Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Brexit and the Impact of Immigration on the UK, London School of Economics and Political Science, 2017.
11. Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Brexit and the Impact of Immigration on the UK, London School of Economics and Political Science, 2017.

12. Jürgen Habermas، la constitution de l'Europe ، Paris ، Gallimard ، 2012 .
13. Jutta Bussinger, Estelle Evard et Birte Nienaber, Conséquence du BREXIT sur l'Europe, Espont Contact Point, université de Luxembourg.Esch. mars 2017.
14. Lavery S., Quaglia L. and C. Dannreuther , The political economy of a Hard Brexit across the EU. Economic and Social Research Institute Working Paper No. 550, November 2016.
15. Michelle Dellot, Le Brexit : causes et conséquences économiques, Université de Lille 1, 2017.
16. Mihaela Simionescu: The Influence of Brexit on the Foreign Direct Investment Projects and Inflows in the United Kingdom, GLO Discussion Paper, (2017) No. 68, Global Labor Organization (GLO), Maastricht
17. Nesadurai, Helen. Globalisation, Domestic Politics and Regionalism, New York: Routledge, 2016.
18. SébastienJeana , Philippe Martinb , International Trade Under Attack: What Strategy for Europe? French Council of Economic Analysis, no 46, July 2018.
19. Sibylle Reiter, Ulrich Schoof, Bertelsmann Stiftung, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, 2018.

ثانيا: المجلات والدوريات.

1. Angeles Villarreal, Ian F. Fergusson ,NAFTA Renegotiation and the Proposed United States-Mexico-Canada Agreement (USMCA), Updated February 26, 2019 .
2. Brexit, se prépare à la sortie du Royamme Uni de l'Union Européene, Ministère d'économie et des finances publiques francaise, Octobre 2018
3. -calendrie-de-brexit-PHP. publié le 09/04/2019.
4. Chréstian Deblock, Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories ? Centre d'études internationales et mondialisation CEIM, Université du Québec, Montréal. 2005. www.ieim.uqam.ca. 11-03- 2015.
5. Claude Sobry, Jean Claude Rerez, éléments de macroeconomie, ellipses coll.
6. Darvas, Z., K. Efstathiou and I, Divorce settlement or leaving the club ? A breakdown of the Brexit bill, Working Paper 03/2017, Bruegel.
7. European Commission, Brexit preparedness : Notices from the departments of the European Commission on the legal and practical implications of the withdrawal of the United Kingdom from the European Union pursuant to Article 50 of the Treaty on European Union, 21 March 2018, retrieved 1 June 2018
8. Flore Cornuet؛Thomas Ouin-Lagarde, Benjamin Vignolles, l'impact du Brexit sur l'activité des partenaires du Royaume-Uni, Review ofInternational Economics, Vol. 25(2), mai2018.
9. Fondation Robert Schuman , Question D'europe, N°416 , 9 Janvier 2017. www.

Robert.schuman.eu
10. François Dupuis , *Brexit* : les conséquences économiques, politiques, points de vue économique 27 /06/2018.
11. Gary Clyd Haufbeur , NAFTA at 20, miseliding charge and positive archilint,2014 . searche-89532-rir-cours-(2019-03-25).
12. Howorth J., Schmidt V., « Brexit : Que s'est-il passé ? Que va-t-il se passer ? », *Politique étrangère*, 4/2016.
13. HTML
14. http//doi.org/10.3406/polit.1997.4638.
15. J.Saint Marc, La croissance au Royaume Uni risque de ralentir après le Brexit, Alternative économiques, 26 decembre 2017, http//www.alternatives-économiques.fr, consulté le 21/04/2019.
16. Les Rigtans, De Laccord De Libre échange Nord Américain, Les Etudes Du CERI N°207-208-OPLAC-Décembre Maire Guitton : Face A La Chine les européens resserrent Les Vannes .
17. Maire Guitton ، CETA ، JEFTA …. Q'est ce qu'un accord de libre échange. www.toutel'europe.eu/actualité.(le : 15/04/2019)
18. Marie Sarah Delefosse,Brexit : les enjeux des négociations, cpcp, Bruxelles,2017.
19. Mayer T., V. Vicard and S. Zignago (2018) : "The Cost of protectionnism of Donald Trump , CEPII Working Paper, no 2018-06, April.
20. Nye Joseph, Brexit and the balance of power, Harvard Kennedy school, Belfer Center, London, 2016.
21. Preparing for Brexit, Final Report January 2018 Cambridge Econometrics.
22. R. Ruparel, S. Booth, V. Scarpetta, « Where next ? A liberal, free market guide to Brexit », *Open Europe Report*, 04/2016
23. R.Kierzenkowski, S.Zwart, The economic consequencesof Brexit : a taxing decision, OECD Economic policy paper, N° 16,2016.
24. Sibylle Reiter , Ulrich Schoof, Costs and benefits of a United Kingdom exit from the European Union, **Bertelsmann Stiftung, 2017.**
25. Stone, J, 'Britain could keep frictionless trade after Brexit by joining EEA and customs union, Michel Barnier says', The Independent, 12 June 2018, www.independent.co.uk/news/uk/ politics/brexit- a8395671. Html
26. Vicard V. (2018): "Une estimation de l'impact des politiques commerciales sur le PIB par les nouveaux modèles quantitatifs de commerce", Focus du CAE, no 22, July.

المواقع الإلكترونية.

1. http ://www.traite-de-lisbonne.fr/traite_de_lisbonne.php?traite=2

2. https://crsreports.congress.gov
3. https://www.kaplaninternational.com/ar/blog/brixit
4. http://www.bbc.com/arabic/world-46254645
5. www.Citizen.Org/Documents/Nafta-At-20-Pdf
6. www.desjardins.com/economie
7. www.ec.europa.eu//eurostat.
8. www.eco-house-studies/about nafta/single
9. www.economie.couv.fr
10. www.lefigaro.fr/internationnal/2018/03/28/01003-2018-03-29 ARTFIG00059-le
11. www.toutel'europe.eu/actualité.(le : 15/04/2019)
12. www.touteleurope.eu/actualit/histoire.des.relations.ue.royame uni/print/